# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٥**

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/١٠.

**خطاب الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحب الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج يحيى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جامح** (تكلم بالإنكليزية): نحمد الله سبحانه وتعالى على إتاحته انعقاد اجتماع زعماء العالم هذا مرة أخرى. وأود أن أهنئ الرئيس آشي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وسوف تثري مؤهلاته الممتازة وخبرته الواسعة في العمل المتعدد الأطراف، بلا شك مناقشات وأعمال هذه الدورة. وهو يحظى بالدعم الكامل لوفد بلدي. وفي نفس السياق، أود أيضا أن أشيد بسلفه السيد فوك يريميتش، على رئاسته المقتدرة للدورة السابعة والستين. ونوجه شكرنا بوجه خاص إلى الأمين العام بان كي - مون على قيادته وعلى الالتزام الذي أبداه تجاه تحقيق رفاه البشرية، وخصوصا العالم الثالث.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأنقل تعازينا القلبية إلى رئيس وحكومة وشعب كينيا، الذين عانوا من واحدة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية. إن قلوبنا مع أسر الضحايا. ويشكل ذلك دليلا واضحا على حقيقة أنه لا يمكن قبول الإرهاب بجميع أشكاله. ولا علاقة أيضا لذلك مطلقا بديننا الحنيف، الإسلام.

إننا إذ نلتقي في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، يجب علينا التوقف، وتقييم سجلنا الجماعي فيما يخص التصدي للعديد من التحديات العالمية المختلفة، التي كان على البشرية مواجهتها. وقد اعتمدت بالفعل هيئتنا العالمية الأمم المتحدة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

قرارات لا تعد ولا تحصى، التي لو نفذت بحذافيرها، لكانت جعلت العالم مكانا أفضل بكثير للبشرية جمعاء، بل ولجميع المخلوقات الأخرى على كوكبنا.

ومن المؤسف أن بعض الدول لا تزال تتجاهل القرارات الضرورية لصون السلم العالمي، بل إنها تشكك في قرارات الجمعية أو تتجاهلها دونما عقاب. ونتيجة لذلك، ما زالت الأمم المتحدة عاجزة. ومما لاشك فيه أن هذا الأمر يتطلب تقييما لمكامن قوتها ومكامن ضعفها بغية تعزيز فعاليتها. إن ما ينجم عن السلوك السلبي لبعض القوى العالمية من صراعات أهلية وارهاب يقوض الأمن البشري، بل مقومات بقاء الدول. والفقر والجوع والمرض آفات لا تزال تدمر العديد من المجتمعات المحلية، بينما تظل قدرتنا على مواجهة هذه الأزمات الإنسانية التي يسببها الإنسان تمييزية وغير كافية.

ويتجلى هذا الأمر مرة أخرى في حالة سوريا. ونعتقد أن هذه المنظمة أُنشئت أصلا لإيجاد حلول دائمة من أجل السلام وحماية الحياة البشرية. وينبغي اتخاذ قرارات مستصبرة ونزيهة بدلا من القرارات التي تنبع من مصالح ثلة ممن جعلوا من أنفسهم آلهة، وتتسبب بالتالي في أضرار لا يمكن إصلاحها للنسيج الاجتماعي للبلدان في الصراع واقتصاداتها.

وتؤيد حكومة بلدي الرأي القائل إن المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط ينبغي أن تضطلع بدور ريادي في المفاوضات على تسوية الأزمة في سوريا. وقد أصبحت المأساة الجارية في سوريا جرحا في ضميرنا كشعوب متحضرة، وتلك الحرب يجب وقفها بكل الوسائل اللازمة.

وكل ما نسمع هو الكلام عن الأسلحة الكيميائية وضرورة كفالة عدم استخدامها من لدن أي طرف. وهذا أمر لا معنى له ما دامت هذه الحرب الوحشية مستمرة. وسواء استُخدِمت الأسلحة الكيميائية أم لم تُستخدم، سيظل آلاف الأشخاص يموتون على أفظع نحو. وهو نفس الموت الفظيع والعبثي في كلتا الحالتين، وواجبنا ليس هو أن نقرر أي طريقة للموت مقبولة واي طريقة غير مقبولة، بل واجبنا هو أن نقوم بوقف عمليات القتل العبثية والوحشية في سوريا. ويجب علينا باعتبارنا أمما متحدة أن ننهي تلك الحرب فورا، وإلا فإن تقتيل أبناء شعب سوريا سيتواصل على أيدي قوات شيطانية سادية. ويجب على مجلس الأمن وجميع القوى التي تقف وراء الحرب في سوريا ألا تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل أن تنهي أيضا هذه الحرب الوحشية فورا وبدون شروط مسبقة. يجب وقف الحرب في سوريا ويجب القيام بذلك الآن.

يظهر تقرير عام ٢٠١٣ عن أداء أفريقيا صوب الأهداف الإنمائية للألفية نتائج متفاوتة. ومما لا شك فيه أن أفريقيا أحرزت تقدما كبيرا صوب العديد من الأهداف والغايات والمؤشرات، لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بترجمة النمو الاقتصادي إلى فرص عمل لائق، وتسحين تقديم الخدمات والتقليل إلى أدنى حد ممكن من أوجه اللامساواة من حيث الدخل ونوع الجنس والتفاوتات المكانية. وقد تسببت النزاعات العنيفة والصدمات الاقتصادية في بعض البلدان، فضلا عن الكوارث الطبيعية غير المسبوقة خلال العقد الماضي جراء تغير المناخ، في انتكاسات لدى تحقيق الأهداف من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن بعض الدول الأفريقية، وغامبيا على وجه خاص، تحرز مكاسب هائلة صوب تحقيق بعض الأهداف المحددة. وحكومتي تسير على المسار الصحيح لتحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم من حيث صافي معدل التسجيل في التعليم الإبتدائي ومحو الأمية لدى السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وقامت حكومتي بعمليات استعراض سياسية جدية ومستنيرة لإيلاء الأولوية للتعليم الإبتدائي، وفي الوقت ذاته توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي، اقترانا بالتركيز

على تحسين النوعية في جميع المجالات. ونعمل جاهدين على كفالة سد الفجوة بين الجنسين من حيث التسجيل بحلول عام ٢٠١٤، وتوفير التعليم المجاني وفرصا متساوية للجميع لمحو الأمية بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده.

ويجب علينا أن نكفل استفادة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من التقدم الهام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيزها نطاقها لتشمل مسائل التنمية المستدامة اعلى نطاق أوسع، مثلما اتُّفِقَ على ذلك في ريو. وبالتالي، فإن اختيار موضوع هذه الدورة ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ اختيار صائب يتسم بحسن التوقيت والاستبصار. ولا بد من وضع معايير عالمية واضحة ومحددة زمنيا ومستهدفة وقابلة للقياس، إن كنا نريد تحقيق الهدف الذي نصبو إليه.

إن حماية سبل عيش الأفارقة تتطلب اتباع نُهج دولية وإقليمية وقطرية تُقِرُّ بتداخل الصراعات التي تقف وراءها القوى الأجنبية والأحوال الجوية الشديدة، وتتخذ إجراء بشأنه. وتعتقد غامبيا اعتقادا راسخا بأن التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والوقف الفوري لعمليات النهب الواسعة النطاق للموارد الطبيعية الأفريقية من لدن الشركات الغربية المتعددة الجنسيات، يتطلب استجابة عالمية حاسمة وفي الوقت المناسب. وهذا تحد ينبغي أن يوحّد صفوفنا بدلا من أن يُفَرِّقَ بيننا. وتعتقد غامبيا اعتقادا راسخا بأن أفريقيا ينبغي أن تقوم بدور فعال في تشكيل الأهداف استنادا إلى أولوياتها الإنمائية ومصالحها المشتركة.

أكبر التهديدات التي يتعرض لها الوجود البشري ثلاثة تهديدات أساسا، وهي نتيجة لسلوكيات بين البشر وصفاتهم المشينة. وهذه الصفات هي: الجشع، ومن ثم الإدمان على تكديس الثروة المادية بكل الوسائل، لا سيما عن طريق العنف أو الخطط غير الأخلاقية؛ الهوس بالهيمنة على العالم بكل الوسائل، بما في ذلك اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بغية تحقيق ذلك الحلم؛ والمثلية الجنسية بكل أشكالها ومظاهرها، التي تشجعها بعض القوى باعتبارها حقا من حقوق الإنسان، على الرغم من أنها مشينة للغاية ومخالفة لفطرة الإنسان وشريعة الله.

وليست لأي تهديد من هذه التهديدات الثلاثة، الأكثر فتكا من جميع الكوارث الطبيعية كافة، أي علاقة بتغير المناخ. ولم ينجم عن التهديد الأول الاستعمار ونهب الموارد البشرية والمادية الأفريقية والآسيوية فحسب، بل إنه أدى أيضا إلى حربين مدمرتين فيما بين القوى الغربية، سميتا لسوء الطالع وعلى نحو غير مستصوب بالحربين ”العالميتين“. وقد استمر الاستعمار بالاستيلاء على موارد المستعمرات ونهبها على نطاق واسع، مما أدى إلى تفقير مئات الملايين من رعايا المستعمرات. ومن القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن العشرين، كانت مفاهيم حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والديمقراطية فلسفات ممنوعة على الأفارقة. وأي أفريقي تحت حكومة استعمارية يدافع عن تلك المفاهيم يُقتاد إلى حبل المشنقة، أو يدفن في قبر جماعي، أو يُزَجُّ به في غياهيب الزنازين الاستعمارية المسماة بالسجون. هكذا كان الحال خلال الاستعمار، عندما كانت القارة االأفريقية تُعَامَلُ كملعب مهجور وكان الأفارقة يُعَامَلون أسوأ من معاملة الحيوانات. واليوم، بعد أن كافحنا من أجل حريتنا وتحرير قارتنا، يسَنُّ لنا دين جديد – الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة – من لدن أبناء نفس القوى الاستعمارية. إن أفارقة اليوم لا يمكن أن يخدعهم أي أحد بعد الآن، ونحن عازمون على الدفاع عن استقلالنا وكرامتنا والتحكم في مواردنا الطبيعية مهما كان الثمن وبكل الوسائل اللازمة.فيما يتعلق بالتهديد الثاني، هوس الهيمنة على العالم، فإننا نشهد ذلك التطوير غير المسبوق للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية الفتاكة، إلى جانب أسلحة القتل الجماعي الأخرى، من جانب نفس القوى. ونحن جميعاً

نتفق في الرأي أن المآسي والكوارث البشرية بكل أشكالها مردها إلى الغرب. فهم ينفقون من الأموال على تكنولوجيات القتل أكثر مما ينفقون على تكنولوجيات الطب والزراعة. ولو أطلقوا العنان لحرب عالمية ثالثة، لا قدر الله، سيكون في ذلك نهاية الوجود البشري على كوكب الأرض، بما في ذلك الأمم المتحدة ذاتها.

أما بالنسبة للتهديد الثالث، فنحن نعرف حق المعرفة أن كل الأشياء الحية تحتاج إلى التناسل من أجل بقاء النوع. ويكون مصيرها الانقراض عندما تفقد قدرتها على التكاثر. وبالتالي، ستتفق الجمعية كلها معي في أن كل من يروج لانتهاء التناسل بين البشر إنما يروج لانقراض البشر. فهل يمكن اعتبار دعوة شخص ما إلى نهاية التناسل وحفظ السلالة البشرية دفاعاً عن حقوق الإنسان؟ إن من يروجون للمثلية الجنسية يريدون أن يضعوا نهاية للوجود الإنساني. وقد باتت أشبه بالوباء، ونحن، مسلمون وأفارقة، سنقاوم هذا السلوك في بلادنا. ولا يمكن أن نقبل به على الإطلاق. إننا نريد مستقبلاً أكثر إشراقاً للبشرية ووجوداً مستمراً للبشر على وجه الأرض؛ وعليه، فلن نتساهل إزاء أي خطة تدعو بوضوح إلى انقراض الجنس البشري.

إن السلام والأمن يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. وغامبيا ما فتئت تحترم هذا المبدأ وتطبقه. مما دعا حكومة بلدي إلى الالتزام الثابت بمبادرات السلام برعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي توجت إحداها بنجاح بتنصيب حكومة منتخبة ديمقراطياً في مالي قبل بضعة أسابيع. ولذلك، أغتنم الفرصة لتهنئة شعب مالي الشقيق على إعطاء السلام فرصة من خلال انتخاب الحكومة بأساليب ديمقراطية.

وبمزيد من الجهود المتضافرة من خلال المشاورات والحوار، سنشهد قريباً أيضاً حلاً دائماً للأزمة السياسية في غينيا – بيساو. وأنا سعيد كذلك بالعمل الذي يقوم به حالياً الفريق الرفيع المستوى المعني بالشأن المصري، والذي يسعى إلى تحقيق انتقال شامل للجميع وسلمي من خلال الحوار والحلول التوافقية والمصالحة والتسامح. وحكومتي ستواصل استخدام عضويتها في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اقتراح تدابير سلمية تيسر التوصل إلى النتائج المتوخاة في سعينا المشترك لتحقيق الاستقرار الدائم في القارة الأفريقية.

ومع ذلك، فإن التوجهات الحالية في أنحاء العالم تلقي بظلال خطيرة بشأن فعالية آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، وهي الأهم. فبدلاً من العمل كآلية ناجعة لمنع النزاعات وتسويتها، إلى جانب تعزيز الأمن العالمي، أصبح مجلس الأمن عائقاً للتقدم والسلام والأمن في بعض الحالات التي لا يمكن تصنيف القرارات المتحيزة بشأنها إلا باعتبارها عنصرية ومضللة، وبالتالي فهي غير مقبولة.

إن سعي أفريقيا المشروع للتمثيل الكامل في مجلس الأمن ما زال يمثل تحذيراً قوياً ينبغي الالتفات إليه بشكل عاجل. فالسلام والأمن الدوليان مسألة تهم الجميع. وأفريقيا، القارة الغنية بمواردها المادية والبشرية، ساعدت على انتشال الغرب من الفقر وبلوغ حد الوفرة بدءاً من القرن الثالث عشر وحتى اليوم. ولا يمكن توقع أن تستمر في أداء دور ثانوي في مجلس الأمن أو أي منظمة دولية أخرى من الآن فصاعداً. وتظل غامبيا حازمة في موقفها بضرورة توزيع العضوية في مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة بشكل منصف إقليمياً وتوسيعها لتعكس الواقع الجغرافي السياسي الحالي. وغامبيا تؤيد مطالبة أفريقيا بالحصول على مقعدين دائمين إلى جانب مقعدين غير دائمين، كما ورد بوضوح في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

فإلى متى سيظل المجتمع الدولي يتجاهل الحقوق والتطلعات المشروعة لقارة تضم ٥٣ دولة، جميعها أعضاء في الجمعية العامة؟ هذه النداءات كانت مسموعة جداً وواضحة كل الوضوح، إلا أن بعض القوى الغربية ما زالت تتجاهلها. ويجب أن يتوقف ذلك، وإلا فإن الجمعية سترى أفريقيا المعتزة بنفسها والعازمة والمستقلة تشق طريقها لنيل حقوقها المشروعة على مستوى العالم بطريقتها الخاصة.

ووفدي يدين بكل قوة تطبيق التدابير الأحادية والقسرية المهينة كوسيلة لتسوية النزاعات. فمثل هذه التدابير لها آثار سلبية على أرواح الأبرياء الذين لا يملكون وسيلة للدفاع عن سيادتهم المشروعة في مواجهة القوة العسكرية الغاشمة. ونرى أن استمرار تطبيق تلك التدابير ضد شعب كوبا المحب للسلام أمر غير إنساني ومجحف وانتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي، للمفارقة، قد وضعت لمنع مثل هذه السلوكيات بالدرجة الأولى.

وبهذه الروح، تتشاطر غامبيا الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي في معارضته القاطعة المستمرة للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا. فالحصار على كوبا يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات السلمية بين الدول، كما أنه يشكل انتهاكاً للمساواة في السيادة بين الدول ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى. والحظر ليس له أي مبرر قانوني أو أخلاقي، وما زال يقوض الحقوق الأساسية للتحرر الاقتصادي وتطلعات التنمية للشعب الكوبي. وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تنضم غامبيا للدول الأخرى الأعضاء في الدعوة إلى الإلغاء الفوري للقوانين والتدابير والسياسات التي تعرقل التدفق الحر للتجارة الدولية والملاحة البحرية، والمفروضة ضد كوبا.

ونؤكد كذلك على دعوتنا إلى عملية إعادة تقييم حاسمة لسياستنا تجاه جمهورية الصين في تايوان. فشواغل ٢٣ مليون شخص من محبي السلام الذين يعملون بجد في ذلك البلد العظيم ما زال مصيرها التجاهل. وجمهورية الصين في تايوان لديها حكومة منتخبة ديمقراطياً، وهي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تدافع عن مصالح شعب تايوان في إدارة الشؤون العالمية وفي تفاعلاتها الجادة العديدة مع كل وجميع أمم العالم. والشعب التايواني لديه نفس شواغلنا فيما يتعلق بالمشاكل العالمية. ومع ذلك، فهو ليس عضواً في الهيئات الحيوية التابعة لهذه المنظمة العالمية لكي يسهم بنصيبه في البحث عن حلول لتلك المشاكل.

ولا تزال الحالة في أراضي فلسطين المحتلة مزرية، كنتيجة لعقود من العقاب الجماعي والمعاملة اللاإنسانية المهينة للمدنيين الأبرياء والحرمان من الوصول إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية والإمدادات الطبية الضرورية ومواد البناء، التي أصبحت القاعدة اليومية وليس الاستثناء بالنسبة للفلسطينيين. كما أن نمط تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان ووتيرتها، إلى جانب الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرين بلا هوادة.

غامبيا مقتنعة بأن ما يجري حاليا من استيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية لإفساح المجال للنشاط الاستيطاني غير القانوني أمر غير مقبول أخلاقيا وسياسيا. وهذا السلوك غير المبرر من الجانب الاسرائيلي، إنما هو تجاهل صارخ للقانون الدولي، ويلقي ظلالا من الشك على جدية وعزم إسرائيل على البحث عن سلام حقيقي ودائم مع أشقائها الفلسطينيين. وكيف يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة مشاهدة هذا الظلم البيّن وانتهاك حقوق الإنسان الذي طال أمده في صمت، دون شعور بأدنى ذنب لعدم اتخاذ خطوات جريئة ومناسبة لوضع حد لتلك الممارسات؟ ما هي المدة التي ينبغي

أن نسمح بها لاستمرار هذا الاستخفاف الصارخ بالقانون الدولي دونما عقاب؟

وفي حين نرحب باستئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، يحدونا الأمل في أن يتحلى الوسطاء هذه المرة بالنزاهة والصدق الكفايين لضمان أن التزام كلا الجانبين بحل الدولتين الذي سيدشن في نهاية المطاف مرحلة إحلال السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

إننا نعيش في عالم من التهديدات الجديدة – التي لم يكن من الممكن توقعها عندما أنشئت الأمم المتحدة في ١٩٤٥. وما لم تتخذ الخطوات المناسبة للقضاء عليه، سيبقى الاستقواء من جانب واحد على الدول ذات السيادة والاستيلاء الغاشم على مواردها تحت ذريعة تعزيز الديمقراطية، بالإضافة إلى الإرهاب والجريمة المنظمة، والفقر والمرض تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. لذا يستوجب مواجهة مثل هذه التحديات في الوقت الراهن التحلي بالصدق والنزاهة وحسن التنسيق وتضافر الجهود على الصعيد العالمي.

وتعتقد غامبيا اعتقادا راسخا أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية واحترام الحقوق السيادية للبلدان التي تمكنها من التحكم في مواردها الطبيعية، ولا سيما المعادن، ينبغي أن يكون خط الدفاع الجماعي العالمي من أجل ضمان نظام أمن جماعي يأخذ على محمل الجد سيادة جميع الدول. ولن تنقذ مكافحة الفقر حياة الملايين فحسب، بل ستعزز أيضا قدرات الدول على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والصراعات الداخلية في الدول. ونحن بحاجة إلى شراكات عالمية حقيقية متجددة، والتزامات موجبة تستند إلى احترام الحق السيادي لكل دولة في اختيار أسلوب حياتها المستمد من قيمها الدينية والثقافية، حيث لا يوجد نظام إداري أفضل من الذي حدده الله سبحانه وتعالى.

ومن الضروري أيضا تعزيز مصداقية وفعالية مجلس الأمن عن طريق كفالة نبذ جميع أعضاء الأمم المتحدة لمبدأ العدالة الانتقائية. وتؤكد جميع المؤشرات على الحاجة الماسة إلى توافر أفكار ودماء جديدة في مجلس الأمن وتوسيع عضويته بطريقة تعكس الحقائق الجغرافية السياسية الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن احترام مبدأ المساواة في الحقوق السيادية للشعوب، وضرورة تعزيز العلاقات السلمية والاحترام بين جميع الدول – الغنية أو الفقيرة، البيضاء أو السوداء – ينبغي أن يكونا أهم عوامل التعايش السلمي بين الدول الأعضاء، خصوصا أردنا أن يسفر عام ٢٠١٥ وما بعده عن عالم يسوده السلام والرخاء لأجيال البشرية القادمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غامبيا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد الحاج يحى جامح، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب يلقيه صاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة عاهل مملكة تونغا.

اصطُحب الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الملك توبو السادس** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيسا

للدولة، أود أن أتقدم بخالص التهنئة للسيد جون آش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأؤكد له أن وفد تونغا سيواصل الدعم والتعاون معه بشكل تام في ظل قيادته القديرة. وأود أيضا أن أثني على قيادة سلفه، السيد فوك يرميتش، خلال الدورة السابعة والستين. وأعرب عن امتناني للأمين العام بان كي – مون على توجيهه المثابر وقيادته النشطة في زيادة تعزيز مركز الأمم المتحدة وعملها في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة.

وترحب تونغا بموضوع المناقشة العامة الذي جاء في الوقت المناسب ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تهيئة السبيل“ وإدراج ست مسائل مواضيعية بهدف التركيز عليها عبر الأحداث الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية المقرر عقدها خلال الدورة الثامنة والستين. ولا شك أن تونغا تؤيد الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في التأكيد على أنه ينبغي أن تشمل الخطوط العريضة لأولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – عبر زيادة التعاون بين الدول الأعضاء – الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤.

وتؤيد تونغا الحدث الرفيع المستوى المقترح بشأن تناول احتياجات النساء والشباب والمجتمع المدني والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية. وتشيد تونغا بالحدث الرفيع المستوى فيما يتعلق بإسهام حقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحيي الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت تونغا الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان. ومن المقرر عقد الاستعراض المقبل لتونغا في المكسيك خلال العام ٢٠١٧-٢٠١٨.

ونرحب بالحدث الرفيع المستوى الذي يركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفه إضافة قيّمة لتحقيق الأهداف الإنمائية. واستضافت تونغا المؤتمر السنوي لشبكة الإنترنت المعنية بجزر المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا الشهر، بغرض الاحتفال بتوفر قدرة الاتصال العالية عبر شبكة الإنترنت في تونغا. وأبرز المؤتمر الإنجازات التي تحققت في منطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بالحصول على الفرص المتاحة لمستخدمي الإنترنت، وأظهر الطريقة المثلى التي تستطيع بها تونغا تطوير استراتيجيتها الاستثمارية الوطنية في مجال منظومة كابلات الإنترنت المغمورة الجديدة.

وفضلا عن ذلك، فإن المناقشة المواضيعية بشأن الشراكة جديرة بالثناء، وخاصة فيما يتعلق بالمؤتمر المقرر عقده في ساموا على النحو المذكور أعلاه، والذي سيركز على الموضوع الرئيسي المتعلق بالتنمية المستدامة الشاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية عبر الشراكة الحقيقية والدائمة. ونرحب أيضا بالمناقشة المواضيعية الثانية بشأن بناء مجتمعات مستقرة وسلمية، بالنظر إلى الفوضى الحالية التي نشهدها في المجتمع الدولي. وتكتسي المناقشة المواضيعية الثالثة بشأن دور المياه والمرافق الصحية والطاقة المستدامة أهمية مماثلة بالنسبة لخطة التنمية للفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الواقع فإن الطاقة تمثل الرابط الهام للغاية بين النمو الاقتصادي وزيادة العدالة الاجتماعية، فضلا عن توفير بيئة مواتية تسمح بتحقيق الرخاء على الصعيد العالمي.

تشكل الطاقة المستدامة عنصرا أساسيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك العديد من الأهداف الإنمائية التي تتجاوز إلى حد بعيد قطاع الطاقة – القضاء على الفقر؛ زيادة إنتاج الأغذية؛ توفير المياه النظيفة، تحسين الصحة العامة؛ تعزيز التعليم ؛ توفير الفرص الاقتصادية؛ تمكين المرأة – فضلا عن كونها جزءا لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستدامة البيئية. كما أن التحول إلى مصادر

الطاقة الأكثر استدامة أمر أساسي لمعالجة الاستدامة البيئية، مع التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ.

إن مفهوم إنشاء مستودع إقليمي لبيانات الطاقة المستدامة للجميع في منطقة المحيط الهادئ يهدف إلى التركيز على تحديد جميع المشاريع المتصلة بالطاقة، بما في ذلك جميع المشاريع المنفذة في منطقة المحيط الهادئ، مما يعكس أفضل الممارسات، فضلا عن المشاريع التي لم تحقق نجاحا.

إن الافتقار إلى بيانات يعتمد عليها في المنطقة يتسبب في حدوث انفصال عن القيمة الحقيقية للمساعدات من شركائنا في التنمية، حيث تستوعب المساعدة التقنية والمشاريع التجريبية والدراسات السابقة على دراسات الجدوى ٦٠ في المائة من تمويل المشاريع، ويوجه ٤٠ في المائة فقط، وفي بعض الحالات أقل، إلى المعدات. وللمستودع الإقليمي لبيانات الطاقة المستدامة للجميع في منطقة المحيط الهادئ هدف طموح يتمثل في التنفيذ، تقدم بموجبه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بمساعدة شركائها في التنمية، على سبيل الهدية إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤ في ساموا، عملية موثقة جرى إنجاز هذا في إطارها ويمكن أن تتقاسمها كل المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة.

ولذلك، أحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على العمل معا لوضع هدف عالمي مشترك بشأن الطاقة المستدامة للجميع كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وينبغي أن تشمل مجموعة المؤشرات والأهداف المرتبطة بها كل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. يمكن أن توفر الأهداف الثلاثة لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع – حصول الجميع على الطاقة وزيادة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، إطارا متينا لمواصلة البناء عليه، مع إبقائها قابلة للتكيف بشكل كامل مع مختلف الظروف والأولويات على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي.

وتثني تونغا على الأمين العام لمبادرته الجديرة بالثناء لعقد اجتماع القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في عام ٢٠١٤، وتنضم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في حث قادة البلدان المتقدمة النمو على أن تعزز بطريقة فعالة وحسنة التوقيت طموحاتها للتخفيف لسد الفجوة لما قبل عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تنضم تونغا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في الدعوة إلى إدراج تغير المناخ بوصفه مسألة متعددة القطاعات بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. إن المحيطات تشكل أولوية مواضيعية وينبغي أيضا أن تظهر على نحو بارز في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

اعتمدت حكومة تونغا إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واختارت تطبيقه على الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بمكافحة الأمراض غير المعدية، مع تطبيقات على الهدف الأول من من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن الفقر، والهدف الثالث، المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

منحت الأولوية إلى الأنشطة الرئيسية الخمسة التالية في تونغا لمكافحة الأمراض غير المعدية: زيادة الإمدادات الغذائية المحلية وإيجاد فرص مدرة للدخل للنساء والفئات الضعيفة، تقديم الخدمات الصحية العلاجية في المستشفيات وفحص عوامل الخطر الخاصة بأمراض معينة، استعراض التشريعات والتشريعات الفرعية والسياسات التي تؤثر على الأغذية والتبغ وفلفل كاوة والكحول والنشاط البدني، والدعوة إلى أنماط الحياة الصحية من خلال الكنائس وأماكن العمل، وموارد الدعم.

لقد أنجز تقرير تونغا بشأن إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجاهز للإصدار، وعلاوة على ذلك،

فهو يتماشى مع دعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إبراز الأمراض غير المعدية وغيرها من القضايا الصحية الناشئة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتنضم تونغا إلى الوفود الأخرى في المجتمع الدولي في الحث على إيجاد حل سلمي سريع للحالة في سوريا.

وفي ما يتعلق بالقضايا الإقليمية ذات الصلة، تؤيد تونغا الآراء التي أعرب عنها في بيان جزر مارشال، أي الوثيقة الختامية للاجتماع السنوي لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في وقت سابق من هذا الشهر.

ونسأل الله عز وجل أن يديم نعمه على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويهديها السبيل وهي تمضي قدما في هذا العمل الحاسم الأهمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب الجلالة عاهل مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب السيد إبراهيم أبو بكر كيتا، رئيس جمهورية مالي

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم أبو بكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم أبو بكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيتا** (تكلم بالفرنسية): أودفي البداية أن أنقل إلى الرئيس آشي تهاني وفد مالي القلبية على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. يشكل انتخابه بكل وضوح اعترافا بصفاته كدبلوماسي بارع، فضلا عن أنه تكريم لبلده، أنتيغوا وبربودا. ويمكنه أن يطمئن إلى استعداد وفد بلدي التام للعمل من أجل كفالة أن تكلل جهودنا بالنجاح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ سلفه، السيد فوك يريميتش، من صربيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأودأيضا أن أؤكد مجددا الإعراب إلى الأمين العام، السيد بان كي – مون، عن تقديرنا العميق للجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها من أجل تحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا.

إنه لوسام شرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بعد أسابيع قليلة من تولي أرفع منصب في مالي بصفتي ثالث رئيس منتخب للجمهورية.

في البداية، أودأن أؤكد للجمعية العامة تصميمي الثابت على الدفاع عن المثل العليا لمنظمتنا، التي تستند إلى قيم السلام والأمن والعدالة والتنمية، كل القيم الواردة في القسم الذي أديته إلى شعب مالي.

أقف هنا أمام الجمعية العامة لأعرب عن امتنان شعب بلدي للمجتمع الدولي بأسره على الدعم القيم الذي قدمه لبلدي، مالي، الذي استعاد اليوم سيادته على جميع أراضيه. ومن هذا المنبر السامي، وبالنيابة عن جميع أفراد شعب مالي، أعرب عن التقدير للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، من خلال أربعة قرارات وعدد من البيانات أدان فيها العدوان الإرهابي الجهادي الذي عانى منه بلدي، وأكد من جديد تمسكه بوحدة بلدي وسلامته الإقليمية. أذن مجلس الأمن بنشر قوات دولية من أجل مساعدة القوات المسلحة

المالية في المهمة الصعبة المتمثلة في استعادة مناطق من أراضيها كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

وأودأن أعرب عن امتناني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على إدانتها الرسمية لتدمير مواقع التراث العالمي والأضرحة في تمبكتو وغاو. ففي ذلك الوقت، كان المغرب رئيسا لمجلس الأمن. لذلك، أود أن أشكر جلالة الملك محمد السادس على المساهمات الكبيرة جدا من المملكة المغربية، التي دانت منذ بداية احتلال مالي العمل العدواني الذي وقعنا ضحيته، وقدمت إلى شعبنا المساعدات الإنسانية الطارئة. وهذا هو أيضا الوقت والمكان المناسبان لشكر فرنسا ورئيسها، فرانسوا هولاند، على إطلاق عملية أشابيل، وهي عملية لإنقاذ الأرواح، أوقفت زحف المجاهدين صوب جنوب مالي. ولو لم يكن هذا التدخل، لما كنت أقف هنا أمام الجمعية العامة اليوم.

وأودأيضا أن أعرب عن امتناني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي على اهتمامها والتزامها المستمر سعيا إلى إيجاد حل دائم لأزمة مالي. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بقيادة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية، لالتزامه المتواصل بدعم شعب مالي. وأشكر أيضا الرئيس بليز كومباورين رئيس بوركينا فاسو، الوسيط خلال أزمة مالي، فضلا عن السيد غودلاك جوناثان، ممثل نيجيريا والوسيط المشارك أثناء الأزمة، على جهودهما المستمرة لإيجاد حل للأزمة التي عصفت ببلدنا. ونشكر أيضا الرئيس بوني يايي، رئيس بنن، الذي كرس كل طاقاته لحل أزمة مالي خلال فترة ولايته كرئيس للاتحاد الأفريقي.

كما أود أن أشكر رئيس تشاد، أخونا إدريس ديبي إتنو. لقد نشر بلده ألفي رجل في مالي، ومات الكثيرون منهم. إن أفكارنا وعواطفنا مع جميع أبناء وبنات تشاد الذين لقوا حتفهم في مالي. فهم ضحوا بحياتهم من أجل مالي. كما أود أن أشيد بالرئيس محمدو إسوفو وشعب النيجر الشجاع اللذين رحّبا بشعبنا ترحيبا أخويا، مما خفف الكثير من المعاناة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن آيات احترامي لذكرى كل إخواننا من النيجر الذين لقوا مصرعهم في ساحات القتال خلال الهجمات الوحشية التي شنت في أغاديز وأرليت في النيجر.

وأشيد كذلك برئيس الجزائر، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبإخواننا شعب الجزائر، الذين وقفوا دائما إلى جانب مالي. هناك تاريخ طويل من الصداقة بين شعبينا، الأمر الذي تأكد مرة أخرى عندما قامت الجزائر مؤخرا بمساعدة مالي خلال الأزمة الإنسانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن الجزائر ومالي دولتان شقيقتان. إنهما مرتبطتان بعلاقة صداقة متينة وتاريخ مشترك.

وإلى شعب موريتانيا والرئيس محمد ولد عبد العزيز، أود أن أعرب عن امتناني لجنودهما الذين وقفوا إلى جانبنا في سعينا لمطاردة الجهاديين، الذين لطالما عاثوا فسادا في شمال مالي. وإلى موريتانيا، التي كانت أيضا في حالة حداد بسبب الهجمات الجهادية، أود أيضا أن أتقدم بخالص تعازينا وتعاطفنا تجاه أولئك الذين لقوا حتفهم في القتال من أجل بلدنا. فهناك العديد من أصدقائنا وإخواننا الموريتانيين لقوا حتفهم في منطقة تمبكتو.

وأخيرا، إلى الاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، أود أن أقول إن شعب مالي ممتن للتعبئة الدولية الرائعة بهدف مساعدة بلدنا، مما مكننا من التغلب على الأزمة، وجعلني أقف هنا اليوم. وأعتقد أيضا أن استعادة السلام في مالي اليوم تتيح لنا أن ننظر إلى المستقبل بطريقة هادئة ومعقولة وموثوقة. علاوة على ذلك، أود أن أؤكد لهم أن المعركة ضد تجار المخدرات والجهاديين، بجميع أشكالهم، هي كفاح متواصل نلتزم به. أشكركم جزيل الشكر على الوقوف إلى جانبنا في هذا الكفاح المستمر.

وأود أن أعرب عن مشاعري القلبية تجاه جميع أصدقاء مالي الذين قضوا نحبهم في ساحات القتال حفاظا على مستقبل بلدنا ومستقبل أولادنا. هناك العديد من الأبطال والمدنيين المجهولين الذين عانوا في مالي، رجالا ونساء. وقلوبنا مع جميع المصابين، والنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، وأولئك الذين تعرضوا للتشويه، وأولئك الذين عانوا تحت نير الهمجيين، وتحملوا أشهرا من المعاناة لا نهاية لها، وظلوا صامدين دفاعا عن مالي، على الرغم من جميع عمليات الترهيب التي تعرضوا لها.

وسأكون عديم المشاعر من دون الإعراب عن التعاطف مع جميع أسر الرهائن الجزائريين والفرنسيين وغيرهم من الرهائن، الذين لا تزال المجموعات الجهادية تحتجزهم في منطقة الساحل، بما في ذلك شمال مالي. وبإمكاني أن أؤكد للجمعية أننا لن نألو جهدا لتسريع الإفراج عنهم، في تعاون وثيق مع الدول المعنية، بطبيعة الحال.

لقد عادت مالي. نعم، عادت في الواقع بدعم من الدول الصديقة، وهي تقف شامخة ومستعدة لطي صفحة من أحلك فترات تاريخها التي تميزت بتسعة أشهر من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والنهب، وتدمير المعالم والمواقع التاريخية والثقافية الفريدة، وتراثها الثقافي. لقد استعادت مالي سيادتها وسلامتها الوطنية، مدعومة بتنوعها الثقافي، وهي بدأت الآن السير على طريق المصالحة الوطنية.

إن عملية الحوار من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية قد انطلقت من خلال اتفاق واغادوغو الأوّلي الذي جرى توقيعه في ١٨ حزيران/يونيه. وانتهت المرحلة الانتقالية التي أطلقت في آذار/مارس ٢٠١٢، عقب الانقلاب، في آب/أغسطس الماضي، بعد الانتخابات الرئاسية التي اعتبرها المجتمع الدولي بأسره ذات مصداقية وشفافية. ومن خلال تلك العملية الانتخابية المثالية، استذكر أبناء مالي التزامهم بالديمقراطية والنظام الدستوري وأظهروه. وبغية وضع الصيغة النهائية لتلك العملية، التزمت حكومة بلدي بعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والجولة الثانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دون أي مزيد من التأخير.

وبصفتي الرئيس الذي يتمتع بائتمان شعب مالي وثقته، أدرك نطاق التحديات الضخمة التي تواجهنا. إن أبناء مالي لديهم توق عميق إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبمجرد أن أصبحت الرئيس، بادرت إلى الاجتماع مع رؤساء الجماعات المسلحة من شمال البلد في باماكو، لتذكيرهم بالمبادئ المقدسة المتمثلة في احترام السلامة الإقليمية لمالي والطابع العلماني لدولتنا. وأبلغتهم بأننا على استعداد لتنظيم حوار سياسي صريح وشامل يمكن فيه بحث كل شيء بكل انفتاح، باستثناء أي شكل من أشكال الاستقلال أو الحكم الذاتي. لقد وصلتهم رسالتنا، وسوف نلتزم بالحوار في المستقبل من أجل إيجاد حل دائم للأزمة في شمال مالي.

عند هذه المرحلة، نود أن نحيي الحوار الداخلي والحوار بين المجتمعات المحلية بغية تهيئة الظروف لتمكين جميع أبناء مالي من العيش معا. وسوف يُعقد اجتماع عام لتطبيق اللامركزية بهدف تهيئة الظروف المفضية إلى إحالة الإدارة والموارد بشكل فعال إلى السلطات المحلية في جميع أنحاء البلد. وبعد ذلك، ستعقد الحكومة مؤتمرا استعراضيا وطنيا في شمال مالي.

ولدى التحضير للقرارات المستقبلية مع الجماعات المسلحة، ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة لتهدئة الوضع، اتُخذت تدابير لبناء الثقة، كما دعا إليه اتفاق واغادوغو الأوّلي. وفي هذا الصدد، يصعب أن نفهم لماذا قررت العناصر المتمردة تعليق المفاوضات، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لهذا الاتفاق. وسيتعين علينا أن نناقش ذلك. وفي هذا الشأن، سيتم تحويل لجنة الحوار والمصالحة إلى لجنة الحوار المعنية بتقصي

الحقائق والمصالحة، بغية بلسمة الجراح المتبقية من الحرب داخل المجتمع في مالي.

إن أسباب الأزمة التي تتكرر دوريا في المناطق الشمالية من مالي متجذرة في الظروف المعيشية غير المستقرة للسكان المحليين وفي الفقر.

وأنشأت وزارة المصالحة الوطنية وتنمية المناطق الشمالية عند وصولي إلى سدة الحكم من أجل دفع عجلة التنمية في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

ويسرني أن أشير إلى أن المجتمع الدولي قد أدرك أهمية الجوانب المعرضة للخطر وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق والصادق لجميع أصدقاء مالي، الذين تعهدوا في ١٥ أيار/مايو في عرض رائع للتضامن الاستثنائي بدعم تنفيذ خطة الانتعاش الاقتصادي المستدام في مالي.

وتعمل مالي بلا كلل، بدعم من المجتمع الدولي، لتناول بناء السلام، والمصالحة الوطنية وإصلاح قوات الدفاع الوطني والأمن، وإعادة إعمار المناطق الشمالية التي دمرتها القوات الإرهابية والجهادية، وتحسين الحكم المؤسسي وإطلاق خطة الانتعاش الاقتصادي في بلدنا. وفي إطار الحكم الرشيد، منحنا نظام العدالة الوطني مكان الصدارة. فبعد رئيس الوزراء، أصبح وزير العدل أبرز الوزراء في حكومتي، ويظهر ذلك بوضوح التزامنا بتحويل مالي إلى دولة يسود فيها حقا حكم القانون.

قطعت مالي شوطا طويلا، لكنها وصلت أخيرا. إنها هنا وتود أن تضطلع بدورها الكامل. لكن لا بد لي أن أقول إن الحالة التي يواجهها بلدنا هي مظهر من مظاهر التحديات التي تواجه جميع بلدان منطقة الساحل، بما في ذلك أسوأ أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشمل الإتجار بالمخدرات، والبشر والأسلحة بجميع أنواعها، والتي جلب بعض الأنواع المتطورة جدا منها من الترسانات الليبية منذ سقوط نظام القذافي. وعلى الرغم من الآمال التي بزغت في أعقاب العمليات العسكرية الناجحة من خلال تضافر جهود عملية سرفال، وقوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، والآن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوات الأمن المسلحة في مالي، تواصل جماعات إرهابية مسلحة صغيرة الظهور في منطقتنا دون الإقليمية والانتقال من إقليم إلى آخر – ونعلم أنها موجودة في الإقليم الجنوبي لأحد جيراننا – وهو ما يمثل لنا وللمجتمع الدولي تهديدا خطيرا لاستقرار مالي ووحدة أراضيها وللسلام والأمن في منطقة الساحل قاطبة.

وفي ذلك الصدد، جرى نشر بعثة الأمم المتحدة. ونجحت البعثة، ونود أن نهنئ الأمم المتحدة، خصوصا مجلس الأمن، على تلك المبادرة المتميزة.

ويقف بلدنا في مفترق طرق. فمنذ بضعة أشهر فحسب، لم يكن يعتقد أنني سأقف في هذه القاعة أمام الجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التزامنا بالعمل الدؤوب من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في منطقة الساحل. وأطلعنا على الاستراتيجية أمس في مؤتمر قمة رفيع المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونتيجة لتعقد الحالة وخطورتها في منطقة الساحل، يرحب وفدي بالتقرير المقدم في شهر حزيران/يونيو من السيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام (S/2013/354)، ونعتقد أنه يعكس بدقة البعد الإقليمي ويجب أن يمكننا من إخراج أنفسنا من الحالة السائدة في جميع أنحاء بلدنا.

إنه الوقت المناسب لأؤكد بقوة أن إيجاد حل دائم للأزمة في الساحل سيتطلب تعاونا معززا وديناميا بين جميع الدول في منطقتي الساحل والصحراء لمكافحة التطرف الديني والجريمة المنظمة. إن مالي، تحت قيادتي، عاقدة العزم على العمل من أجل إعطاء دفعة جديدة لآليات التعاون دون الإقليمية لدينا. وفي ذلك الصدد، لا يمكن الاستغناء عن المساعدة المقدمة من

المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب عبر الوطني في منطقة الساحل قاطبة.

إن المخاطر كبيرة والتهديد الإرهابي له أبعاد مخيفة، لدرجة أنه لا يوجد بلد في مأمن من أعمال العنف والهمجية. إن الهجمات التي وقعت في نيروبي، كينيا هي الأمثلة الأكثر إيلاما على ذلك. ويكرر بلدي، الذي يتعافى ببطء من فظائع ترتكبها الجماعات الإرهابية الجهادية وجماعات الاتجار بالمخدرات المتحالفة معها، إدانته الشديدة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وبالنيابة عن مالي، أقدم التعازي الحارة والقلبية لحكومة وشعب البلد الشقيق، كينيا.

ويشعر وفد مالي بالارتياح تجاه الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ : تمهيد السبيل“. وتكمن أهمية هذا الموضوع في أوجه عدم اليقين التي يواجهها العالم اليوم، وأوجه عدم اليقين الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، من استفحال آفة الفقر، والتدهور المستمر للبيئة وزيادة عدد الكوارث الطبيعية. وقبل بضعة أشهر فحسب، عانينا من الفيضانات التي أودت بحياة ٥٠ شخصا على الأقل في بلدي وحده.

وفي الواقع، وبعد مرور ١٠ سنوات على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، اجتمع رؤساء الدول والحكومات هنا في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في إطار استعراض منتصف المدة وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء النتائج غير الكافية. ومن الواضح في هذه المرحلة أن الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال طويلة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نلقي نظرة نقدية على أوجه القصور المذكورة من أجل تمهيد الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وأحد أوجه القصور في برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي استرعى انتباهنا هو عدم الالتزام بشأن الهدف الإنمائي الثامن للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وبدون إقامة نظامين مالي وتجاري مفتوحين ومنصفين يحترمان الوعود المقطوعة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية – وأشار زميلنا من ساموا إلى ذلك للتو – وفي ظل النقص في تقديم المساعدات إلى تلك البلدان، فإننا نخاطر بالفشل. وفي مواجهة هذه الحالة، تشجع مالي اعتماد برنامج تنمية موحد وفريد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، يكون الهدف الأسمى فيه على المدى الطويل، القضاء على الفقر وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونتجت هذه الرؤية من الطابع الملح للتحديات وشح الموارد المتاحة للتعامل مع تلك التحديات.

وتمشيا مع من سبقوني، أود أن أؤكد مجددا هنا والآن عزمي الراسخ على الدفاع عن مثل السلام والأمن والعدالة التي تميز المنظمة. وفي أفريقيا، تشعر مالي بقلق بالغ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وليبيا، وتعرب عن إدانتها الشديدة لاستخدام أعمال العنف باعتبارها وسيلة للتعبير السياسي. وترحب مالي بالتقدم المحرز على طريق إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، لا نزال نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الدامية الجارية في سوريا، والكوارث الإنسانية اليومية الناتجة عنها. ولذلك، ندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد. وتحث مالي جميع الأطراف على تفضيل حلول سياسية يجري التفاوض بشأنها تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونشجع المحادثات الاسرائيلية الفلسطينية الجارية حاليا، ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ من الثقة وإطلاق المفاوضات المباشرة بغية تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يستند، بشكل خاص إلى قرارات الجمعية العامة

ومجلس الأمن ذات الصلة. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تضامن مالي ودعمها الكامل حكومة وشعبا للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في السيادة.

وإنني أرحب بالتدابير التي اتخذها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لإحداث تغييرات نوعية في مجالات أولويات التنمية والسلام والأمن الجماعي، فضلا عن حقوق الإنسان وإصلاح المنظمة. وعلى الرغم من التقدم المحرَز، يبقى الكثير مما يجب عمله، وبخاصة في ما يتعلق بالإصلاح الضروري لمجلس الأمن وإعادة تنشيط الجمعية العامة. وعلينا أن نواصل جهودنا لضمان أن تشغل هذه الجمعية، الجهاز التداولي الرئيسي في المنظمة، موقعا مركزيا، وتحظى بالوسائل اللازمة لتنفيذ قراراتها.

وبالانتقال الآن إلى إصلاح مجلس الأمن، تؤكد مالي التزامها بتوافق آراء إيزولويني وإعلان سيرت الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وتدعم مطالبات أفريقيا المشروعة بأن يكون لها في مجلس الأمن مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة.

إنّ إصلاح مجلس الأمن على هذا النحو سيُجسِّد بشكل أفضل الوقائع الجغرافية السياسية لعالم اليوم، ويعالج الظلم المرتكَب بحقّ أفريقيا، المنطقة الوحيدة في العالم التي ليس لها مقعد دائم في المجلس.

لقد عادت مالي. إنها الآن تستعيد مكانتها، موقعها الذي تستحقه انسجاما مع تاريخها الغني، في مجتمع الدول الحرة والديمقراطية. والشعب المالي يقف متأهبا للمشاركة، للاضطلاع بدور كامل في بناء عالم من السلام والتسامح والحرية والعدالة والديمقراطية. ويبقى الماليون مقتنعين بأننا، قادة العالم، سنُرسي على هذا المسار أسُس التنمية المستدامة لشعوبنا، ونجنِّب أجيال الحاضر والمستقبل ويلات الحرب. هذه هي مهمتنا، وسننجزها بإذن الله.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد ابراهيم أبوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**البند ٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**المناقشة العامة**

**خطاب السيد خُضَير موسى الخُزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية العراق

اصطُحِب السيد خضير موسى الخزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد خضير موسى الخزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد الخزاعي** (العراق): يسعدني أن أشارك في الدورة الحالية للجمعية العامة، لمناقشة موضوع هامّ وحيوي، هو التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي نأمل أن يكون تحقيق أهدافها متاحاً لنا جميعاً.

ان العراق، بعد أن تجاوز الآثار الخطيرة التي خلفتها السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام السابق، والتي لم تكن مبنية على أسس علمية، بل على أهواء النظام الشخصية الطائشة، سعى إلى ترجمة الأهداف الإنمائية، التي اتفق عليها قادة العالم عام ٢٠٠٠، إلى ممارسات عملية

ملموسة، باعتماد خطط واستراتيجيات وقوانين توفر الآليات المناسبة لتحقيق جوهر التنمية المستدامة، القائم على التكامل بين أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وعلى مستوى السياسات المالية والنقدية، عمل العراق على زيادة التدفقات المالية للموازنة العامة، التي يتوقع لها أن تبلغ نحو ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥، يُخصَّص منها ٤٠ في المائة للنفقات الاستثمارية الضرورية لتوفير الخدمات والهياكل الاساسية وتعزيز دور الاقتصاد العراقي.

وقد حقق العراق نمواً مطرداً في القطاعات الاقتصادية عَبْر خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧. بيد أنّ النفط لا يزال المحرك الأساسي لبقية القطاعات، نظرا لما يمتلكه العراق من ثروة نفطية وغازية كبيرة تتجاوز تقديراتها المحتملة الاحتياطيات المؤكدة بهامش واسع جداً، حيث يصل الاحتياطي المحتمل القابل للاستخراج إلى ٢٥٠ مليار برميل من النفط، وإلى اكثر من ٢٥٠ ترليون قدم مكعب من الغاز.

ونتوقع أن يتضاعف الانتاج النفطي مع نهاية خطة التنمية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧، مع زيادة مطّردة في صادرات النفط، ستصل في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣ ٧٥٠ ٠٠٠ برميل يومياً. لذا، ركّزت خطة التنمية العراقية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ على الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر، حيث تم تحديد الأهداف الاستراتيجية لهاتين الخطتين، التي أقرها مجلس الوزراء مؤخرا، وهي تشمل ما يلي.

أولا، اعتماد استراتيجية الحدّ من الفقر، بصفته أحد عناصر تحقيق التنمية المستدامة. وقد انخفض معدل الفقر من ٢٣ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٩ في المائة عام ٢٠١٢. ونأمل أن يواصل هذا المعدل انخفاضه إلى ١٦ في المائة عام ٢٠١٧.

ثانيا، خفض معدل البطالة من ١٥ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١١ في المائة عام ٢٠١٢، على أن يصل إلى ٦ في المائة عام ٢٠١٧.

ثالثا، زيادة متوسط دخل الفرد من ٣ ٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٩، إلى نحو ٦ ٠٠٠ دولار عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥,٩ في المائة، ممّا يعني تحقيق رخاء اقتصادي ملحوظ.

رابعا، السعي إلى خفض معدل وفيات الأطفال الرضَّع إلى ١٨ حالة لكل ١ ٠٠٠ ولادة في عام ٢٠١٧، بعد أن تمّ خفضها من ٣٢ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٢٢ حالة في عام ٢٠١٣. كما تهدف الخطة إلى خفض وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر إلى ٢٤ حالة لكل ١ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٧، بعد أن تمّ خفضها من ٣٧ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٢٨ حالة في عام ٢٠١٣.

خامسا، زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

سادسا، زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى ٤٠ في المائة، وبالجامعات إلى ٢٠ في المائة.

سابعاً، الحد من التصحر من خلال التوسع في استصلاح الأراضي المالحة حيث تم استصلاح حوالي ٤ ملايين دونم. ومن المأمول استصلاح ٢,٥ مليون دونم إضافي في نهاية الخطة.

ثامناً، استخدام التقنيات الحديثة في الري وزيادة الطاقة التخزينية للموارد المائية والتركيز على الاستغلال الاقتصادي للمياه.

تاسعاً، تقليل كمية الغاز المحترق المصاحب لإنتاج النفط حيث سيتم استثماره بالكامل في عام ٢٠١٥.

عاشراً، البدء بتنفيذ برنامج إسكان الفقراء وذوي الدخل المحدود، إذ سيتم توفير مليون وحدة سكنية في نهاية الخطة.

حادي عشر، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية بحيث سيصل الإنتاج في عام ٢٠١٥ إلى ٠٠٠ ٢٢ ألف ميغاواط، أي بفائض أكثر من الاستهلاك وقت الذروة بحدود ١٥ في المئة، بينما كان إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٣ بحدود ٠٠٥ ٢ ميغاواط.

نرى من الضروري التأكيد في هذه الدورة على أمور مهمة منها:

أولاً، الدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما التعاون فيما بلدان الجنوب، كما ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً، تيسير عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لتقليص الفجوة بين هذه الدول والعالم المتقدم، والمساهمة الجادة في معالجة المشاكل الناتجة عن الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

ثالثاً، معالجة المشاكل الناجمة عن ندرة المياه التي نتج عنها عدم الاستقرار في بعض مناطق العالم، والتأكيد على ضرورة تحديد الحصص المائية العادلة بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية.

رابعاً، تقديم دعم خاص للشعوب التي تعاني من النزاعات الدولية والعقوبات الاقتصادية والتي تشكل عوائق كبيرة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة فيها.

خامساً، المضي في وضع المعالجات المناسبة للضغوط الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خاصة في مجالات إزالة الغابات وندرة المياه ونفايات الأغذية وانبعاثات الكربون المرتفعة.

سادساً، بناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وتشجيع سيادة القانون، وحقوق الملكية، وحرية التعبير والإعلام، وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد.

سابعاً، دعم خطة ما بعد ٢٠١٥ بروح جديدة من المسؤولية التضامنية والتعاون والكامل تُبنى على فهم مشترك لإنسانيتنا وعلى الاحترام المتبادل وضم المزيد من المشاركين من فقراء ونساء ومجتمع مدني وحكومات محلية وأوساط أكاديمية ومؤسسات خيرية.

ثامناً، الدعوة إلى ضرورة اضطلاع الحكومات بدور رائد في مجال التعليم وضرورة الاعتراف بأن توفير التعليم مسؤولية مشتركة بين الأُسر والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ومن ثم مساهمة الجميع في تحسين أساليبه وتطويرها.

تاسعاً، جعل أولويات أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ متمثلة في القضاء على العنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين في العمل اللائق ومواقع صنع القرار والأجور لتحقيق أمن اقتصادي واجتماعي شامل، وتعاون وتكامل دولي في معالجة قضايا التنمية المستدامة ومحاربة الفقر المدقع.

عاشراً، التأكيد على أهمية المعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان بشأن حق المتضررين في توافر وسائل التعويض والإنصاف في حالات انتهاك حقوق الإنسان.

حادي عشر، نتطلع إلى أن يُنجز الفريق العامل المنبثق من مؤتمر ريو+٢٠ والمعني بتمويل التنمية عمله، وأن يضع الأسس السليمة في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة، والخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥، بشكل مستدام وقابل للتنبؤ.

وهنا لا بد لي من أن أؤكد أمامكم أنه لا تنمية قبل عام ٢٠١٥ ولا بعده مع وجود إرهاب منظم مستهتر بدماء الأبرياء وأرواحهم، إرهاب تبنّى التطرف منهجاً، واحترف الموت صناعةً، والعنف سبيلاً، والكراهية ثقافة، والقتل

العبثي والعشوائي لهواً وهواية. الأمر الذي يقتضي من العالم كله اتخاذ موقف عملي وعلمي صارم لمواجهة هذه الهجمة الوحشية الشرسة المجنونة والمتفاقمة وذلك عبر تعاون دولي يجفف منابع الإرهاب المالية والفكرية والتسليحية، ويخلص البشرية من ويلاته، وينقذ الكون من آثاره وأخطاره وأضراره. كما نؤكد أن لا تنمية مستدامة وطبول الحرب تقرع في أكثر من مكان من عالمنا لأنه لا يمكن أن تجتمع معاني السلم والتنمية والحياة مع إرادة الموت والحروب والإبادات كما لا يمكن أن تتحقق تنمية في ظل انعدام الأمن والسلام، وبالتالي فلا استقرار سياسي ولا تنمية اجتماعية من دون تعايش سلمي واستقرار أمني يستظل بهما الناس. وانطلاقاً من هذا الفهم تأتي صيحات العراق ومبادراته الواعية والداعية إلى الحل السلمي في كل أرض تُشم فيها رائحة الموت والبارود، وتُشاهد فيها مناظر الدمار والدماء، لأن منطق القوة لا يمكن أن ينتج سلماً، ولا يمكن لأدوات الموت وطاحونة الحرب أن تصنع أمناً أو تخلق تنمية أو نمواً.

من هنا فإننا في العراق الذي عانى شعبه الكثير من ويلات الحروب التي تسبب بها طيش النظام الصدامي البائد وحماقاته نشعر بقلق بالغ جراء تفاقم الأحداث وتوتر الأوضاع على حدودنا مع سوريا التي تربطنا بها حدود طويلة تزيد على ٦٠٠كم. لذلك نرى أن استمرار النزاع المسلح والحرب هناك يشكلان تهديداً جدياً لأمننا واستقرارنا وسلامة أرضنا وشعبنا. ومن هنا نصر على طرح مبادرتنا لحل الأزمة السورية سياسياً لتحاشي وقوع كارثة إنسانية مدمرة بجوارنا وعلى حدودنا قد تضيع كل ما نطمح وتطمحون إليه من تنمية واستقرار وازدهار في منطقتنا الحيوية.

لذلك، أدعوكم جميعا إلى دعم المبادرة العراقية، خدمة للسلم والأمن والاستقرار، وإلا فالمنطقة متجهة نحو المجهول وهي تعيش هواجس حرب إقليمية واسعة النطاق، قد تبدأ أو تبدو شرارتها صغيرة ولكن لا أحد يعرف مداها ولا اتجاهاتها ولا مساراتها ولا زمان نهاياتها. وبالتالي، فلا تنمية مستدامة ولا استقرارا مرجوا ولا ازدهارا مؤملا في منطقة هي بالأساس هشة ورخوة، كما هي متفجرة ومعقدة. تلك هي رسالة العراق حكومة وشعبا لكم.

لقد انتهج العراق، بعد سقوط النظام الدكتاتوري، الآليات الديمقراطية سبيلا وحيدا للتداول السلمي للسلطة وآمن بالإنسان وحريته وكرامته وحقوقه، كما تبنى سياسة الأبواب المفتوحة في علاقاته الخارجية مع العالم أجمع، وهو يبحث عن المشتركات ويتجاوز مواضع الخلاف عبر مبدأ الحوار الإيجابي القائم على العدل والمشاركة المسؤولة مع دول الجوار والإقليم والمنطقة والعالم. كما نؤمن إيمانا عميقا بنجاعة الحلول السلمية لكل المشكلات الراهنة بين الشعوب والدول والحكومات ونرفض العنف والإرهاب والعدوان، أيا كان مصدره، وندعو داخليا إلى التسامح والمصالحة الوطنية والتعاون على البر والخير، تحقيقا للتعايش الأهلي والسلم الاجتماعي والاستقرار. وهذا ما تبناه المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي الذي عقد مؤخرا في بغداد ووقع عليه وعلى وثيقة الشرف الوطني جُل قادة العراق ورموزه الوطنية.

لقد عانى العراق خلال أكثر من عقدين من الزمن من عقوبات دولية بسبب اجتياح النظام السابق دولة الكويت الشقيقة. وقد استطاع العراق الجديد، من خلال تعاونه مع المجتمع الدولي من جهة وعبر تطوير علاقاته الأخوية مع الجارة الكويت، تجاوز آثار تلك العقوبات والعمل سويا مع مجلس الأمن باتجاه اتخاذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، القاضي بإخراج العراق من الفصل السابع. وبذلك، أصبحت الأزمات والمشاكل التي عانى منها البلدان الشقيقان، العراق والكويت، جزءا من الماضي. ونحن معا نتطلع اليوم إلى الأمام لبناء الحاضر ليكون منطلقا وأساسا

متينا لمستقبل زاهر لأجيالنا، سوف تنعكس آثاره الإيجابية على المنطقة برمتها.

إن إيماننا بالأخوة الإنسانية لا يمنع من أن يجعلنا منحازين بالحق للمظلومين والمحرومين والمستضعفين، ومتضامنين مع قضايا أبناء أمتنا العربية والإسلامية العادلة، رافعين أصواتنا في الدفاع عن حقوقهم وإنسانيتهم وقضاياهم وفي مقدمة هؤلاء أبناء الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يعانون من قهر منظم واستيطان متواصل، يسطو على حقوقهم ويهدد هويتهم ووجودهم، وهو ما يدعو العالم ومؤسساته الدولية إلى ممارسة دورها ومسؤوليتها في الانتصار لشعب لا يطالب بغير الحق والحرية والعدالة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية القادرة على الحياة. وبدونها، ستبقى منطقة الشرق الاوسط عرضة للتوتر وعدم الاستقرار.

ومن أجل أن نعيش وتعيش منطقة الشرق الأوسط بسلام وتنعم بالأمن، فإننا نؤكد الدعوة إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية مع التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر هلسنكي المعني بإنشاء هذه المنطقة بأسرع وقت ممكن، لأن فشل الجهود الدولية في هذا المجال سيؤثر سلبا على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي سيؤدي إلى سباق التسلح مما يزيد من وتائر العنف والتوتر والاحتقان.

لما كانت الأمم المتحدة هي الإطار المتفق عليه ليكون ميدانا للتعاون الدولي، نتواصل جميعا من خلاله لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجهنا عبر المفاوضات متعددة الأطراف، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لإصلاح هيئاتها وفي المقدمة منها مجلس الأمن باعتباره الهيئة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدوليين لكي يكون منسجما مع تطلعات شعوب العالم في القرن الحادي والعشرين وأكثر تمثيلا وشفافية ومصداقية وقدرة على مواجهة التحديات.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم، نيابة عن الشعب العراقي وعن الحكومة العراقية، عن جزيل الشكر وفائق التقدير لكل الذين ساهموا في مساعدة العراق للخروج من أعباء الفصل السابع، متمنيا لشعوب العالم أجمع حياة حرة، كريمة، آمنة، مطمئنة ومستقبلا واعدا صاعدا، راغدا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خضير موسى الخزاعي، نائب رئيس جمهورية العراق، من المنصة.

## خطاب السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بفخامة السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد فيسنتي** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، الذي يشرفني أن أمثله أمام الجمعية، أود أن أهنئ السفير جون وليام آشي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأؤكد له دعم بلدي في تحقيق هذه المهمة النبيلة والهامة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لمعالي السيد فوك يريميتش على الأسلوب الفعال الذي أدار به أعمال الدورة السابقة.

ونحيي الأمين العام بان كي – مون على تفانيه المستمر من أجل قضية منظمتنا.

تنعقد دورة الجمعية العامة هذه في مناخ دولي معقد، توجد فيه حاجة لتدخل المجتمع الدولي لإيجاد حلول دائمة للصراعات التي تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. إن انتشار الصراعات المسلحة وأثرها على السكان، والإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والقرصنة البحرية، والجرائم البيئية ونهب الموارد، فضلا عن الفقر المدقع والحرمان والجوع، هي مسائل تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية من جانب منظمتنا. إن أنغولا تكرر التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة باعتبارها قوة دافعة للجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي من المهم تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات.

وسيواصل بلدي الإسهام بنشاط في جهود حفظ السلام، والاضطلاع بالمسؤوليات على الصعيد الدولي، لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا، وكذلك في الإطار الإقليمي والجماعات الاقتصادية والسياسية الذي هو جزء منها، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة خليج غينيا.

وفي ذلك السياق، يشكل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في شباط/فبراير في أديس أبابا، أفضل آلية لحل النزاعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفضل ضمان للاستقرار الإقليمي والمحافظة على السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية. ونجدد دعوتنا الأطراف الموقعة إلى التقيد بالتزاماتها، وندين التهديدات التي لا تزال توجهها القوى السلبية للسكان المدنيين، ولا سيما في مدينة غوما والمنطقة المحيطة بها.

في سياق الجهود العالمية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نؤكد مجددا أهمية تنشيط منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إصلاح مجلس الأمن، الذي يتعين أن يتكيف مع واقع عالم اليوم من خلال زيادة عدد أعضائه الدائمين، بغية التوصل إلى تمثيل كل منطقة بشكل عادل.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد العنف في مصر ونضم صوتنا إلى الدعوة التي تطالب السلطات الانتقالية بالتصرف باعتدال. ونحث الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل إيجاد حل للأزمة في ذلك البلد.

إن الصراع في سوريا يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، ويفاقم العنف بشكل خطير الحالة الإنسانية في المنطقة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال وساطة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ونحث على احترام حقوق الإنسان للمدنيين.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أحد أقدم الصراعات في عالمنا الذي لا يزال يحير المجتمع الدولي. وتدعم أنغولا جهود الوساطة التي يقوم بها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، وتأمل استئناف الحوار وإبرام اتفاق بين فلسطين وإسرائيل، يمكنه تحويل الجمود إلى سلام دائم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في أمن.

إننا نحيط علما مع القلق، بالتقدم المحدود الذي يجري إحرازه فيما يخص حل مسألة الصحراء الغربية، ونحث الطرفين على مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، بحيث يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

إن أنغولا ترحب بتطبيع الإطارين القانوني والدستوري للعديد من البلدان الأفريقية، التي بعد فترات مضطربة من عدم الاستقرار، نظمت بنجاح انتخابات حرة ونزيهة، وتقطع الآن أشواطا كبيرة في اتجاه بناء دول ديمقراطية، وإرساء سيادة القانون وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالانتخاب الديمقراطي للرئيس إبراهيم كيتا في مالي ونعرب عن تضامننا مع عملية المصالحة واعادة إعمار البلد. كما نهنئ أيضا تلك البلدان التي شهدت تطورات إيجابية، والتي تعمل رغم الأوضاع غير المستقرة على تنفيذ الاتفاقات الرامية إلى حل الأزمات وتطبيع أطرها الدستورية. وتشمل غينيا بيساو ومدغشقر والصومال والسودان وجنوب السودان. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق السلام والاستقرار.

بعد مرور ست سنوات على بداية الأزمة المالية الدولية، بتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد العالمي، تعاني العديد من البلدان من صعوبات خطيرة فيما يخص برامج التمويل لتحقيق النمو الاقتصادي وحشد الموارد من أجل التنمية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والحالة أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث غالبا ما يصاحب الفقر النزاعات المسلحة.

في ذلك السياق، تعتقد الحكومة الأنغولية بأنه من الضروري أن ننظر في ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، موضوع دورة الجمعية العامة هذه، على أمل أن يسهم هذا الموضوع بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وترى الحكومة الأنغولية أنه يتعين على دورة الجمعية العامة هذه، النظر في عقد اجتماعات إقليمية استنادا إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، يمكن خلالها لمختلف القادة، تحديد مواقفهم بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور إقليمي، والتي يمكن أن يتبعها عقد اجتماع آخر على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة أنغولا مجدداً دعمها للمبادرات الرامية إلى تحرير التجارة الدولية بغية النهوض بالمنافسة النزيهة والمتوازنة، ونأمل أن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر، سيحقق أفضل النتائج.

وما زالت التحديات البيئية تفرض نفسها. ومن خلال تجديد الالتزامات بتحقيق التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، يوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أساساً سليماً لوضع السياسات على المستويين الوطني والدولي وضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لشعوبنا. ولتحقيق ذلك، نؤكد مرة أخرى أنه من الأساسي اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الدعم الدولي لتدابير دعم التنمية المستدامة، إلى جانب زيادة الموارد المالية في ميزانية الأمم المتحدة من خلال إسهامات تمكن المنظمة من الوفاء بولايتها بكفاءة وجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

بالنسبة لموضوع آخر، فإن الحصار المفروض على كوبا ينتهك أحكام القانون الدولي، وظل لعقود يشكل عقبة رئيسية للتنمية في ذلك البلد، ولتحسين الأحوال المعيشية للشعب الكوبي. وأنغولا تكرر موقفها المبدئي القائم على ضرورة إنهاء ذلك الحظر، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد أنغولا مجددا إيمانها بالاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة وحسن الجوار، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأنغولا ستظل تحترم جميع الالتزامات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها. ونحن نحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدستوري للاتحاد الأفريقي ونطبقها، ونقيم علاقاتنا على أساس مبادئ تقرير المصير والتسوية السلمية للنزاعات واحترام حقوق الإنسان.

وفي الوقت الحالي، تشهد أنغولا فترة ترسيخ مؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون. وهناك أيضاً عملية دينامية لإعادة البناء والتنمية تتسم بتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق تنفيذ سياسة واستراتيجية وطنيتين للنهوض بالتنوع الاقتصادي الوارد في خطتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

وبالموافقة على الانضمام إلى برنامج البلدان التي تستحق التخرج من فئة أقل البلدان نمواً، تؤكد أنغولا من جديد أن أولويتها تتمثل في تنفيذ برنامج لتنويع إنتاجها المحلي بغية تحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات، وتوسيع فرص العمل وتقليل اعتمادها على الواردات من المنتجات الاستهلاكية وعلى اعتمادها على صادرات قطاع النفط بصورة كبيرة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي، وأن الاقتصاد الأنغولي يمضي على المسار الصحيح، ما زال أمامنا عمل كثير لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وإدراكاً لذلك التحدي، تواصل الحكومة وضع برامج ترمي إلى تخفيف عدم المساواة الاجتماعية، مع مواصلة مكافحة الجوع والفقر كعنصرين أساسيين لبناء مجتمع مزدهر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال إعادة تأهيل وتحسين الهياكل الإنتاجية والاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك إعادة بناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط الإمداد الكهربائي والمائي ونظم التوزيع وخدمات الصرف الصحي وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، تشكل تحديا للحكومة في سعيها إلى تحسين رفاه السكان وتحقيق التنمية المستدامة في أنغولا.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بلدي. فجمهورية أنغولا بلد مرشح لمركز العضو غير الدائم في مجلس الأمن، إذ ستجرى الانتخابات في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ونأمل أن نتمكن من التعويل على دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن تأييد بلدي غير المشروط للمبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة، والرامية إلى بناء عالم أفضل للجميع، على أساس من العدالة والحرية والتحرر من جميع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا من المنصة.

## خطاب تلقيه السيدة ماريا أنطونييتا غولين دي بوغران، نائبة رئيس جمهورية هندوراس

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه نائبة رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحبت السيدة ماريا أنطونييتا غولين دي بوغران، نائبة رئيس جمهورية هندوراس، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيدة ماريا أنطونييتا غولين دي بوغران، نائبة رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيدة دي بوغران** (تكلمت بالإسبانية): تعرب حكومة هندوراس عن أحر التهاني للسيد آش على انتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة، ونتمنى له كل التوفيق.

إنني ممتنة للشرف الذي منحني إياه رئيس هندوراس بأن طلب إليّ تمثيله في هذا المحفل العالمي. وإذ نوشك على الوصول إلى نهاية فترة حكمنا للبلد في ظل إدارة الرئيس

بورفيريو لوبو سوسا، فإننا ننوه بارتياح إلى أننا قد تمكنا من إرساء الأساس اللازم لتحقيق الوحدة والمصالحة على الصعيد الوطني. واستطعنا التغلب بصورة ناجحة على الأزمة السياسية الحادة التي ألحقت الضرر بهندوراس أثناء فترة الحكومة السابقة. وتتطلع هندوراس الآن إلى إجراء انتخابات عامة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتمكنت حكومة الرئيس لوبو سوسا من تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي. واستطعنا أيضا إنشاء روابط التعاون الوثيق مع أكثر من مائة من البلدان الصديقة، واستطعنا استعادة الائتمانات الأجنبية، وأثبتنا للعالم قاطبة أننا بلد يرقى إلى مستوى تطلعاته الديمقراطية والسلمية. وهندوراس اليوم دولة عضو في المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية. وأتاحت لنا عضويتنا في المنتديات الرئيسية إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وفرص الاستثمار والتوظيف، علاوة على المساعدة على تعزيز قطاع الطاقة.

وفضلا عن ذلك، فقد أنشأ رئيس الجمهورية – في إطار عملية الوحدة والمصالحة – حكومة تكامل وطني بمشاركة جميع الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية الأخيرة. ومن حسن الحظ أن تلك المشاركة لا تزال مستمرة إلى اليوم، وستتواصل حتى نهاية الفترة الدستورية الحالية. وعليه، أود أن أذكر – في سياق عملية التئام الجراح الناجمة عن الأزمة السياسية في عام ٢٠٠٩ والسعي إلى بناء المستقبل معا – أننا اعتمدنا بصورة ناجحة وبتوافق الآراء رؤية وخطة وطنيتين في الأجل الطويل، ووضعنا على أساسهما برنامج حكومتنا الحالية. ويجري تنفيذ تلك الرؤية المشتركة من خلال اتفاق وطني رئيسي بشأن تحقيق النمو الاقتصادي على أساس من العدالة الاجتماعية بين حكومة الرئيس لوبو سوسا وأصحاب الأعمال التجارية ونقابات العمال والمزارعين والعمال والمجتمع المدني. وأرى أنه ينبغي أن ترحب هندوراس والعالم معا بتلك الجهود، جنبا إلى جنب مع روح الحوار والالتزام من جميع قطاعات المجتمع الهندوراسي التي أثبتت أن المصالح الجماعية تأتي قبل المصالح الفردية.

وها نحن اليوم نجني فوائد ذلك الاتفاق الوطني الرئيسي. فقد حققنا نجاحا ملحوظا في قطاع المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولدينا برامج معنية بالحماية الاجتماعية، فضلا عن ميزانية تتسم بالشفافية وتحسين التجارة الخارجية. وتم أيضا تعزيز المشاركة الديمقراطية بسبب تفاعل جميع القطاعات في بلدنا مع مجلسنا الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى يوفر آليات للحوار ومنع نشوب الصراعات بطريقة ناجحة.

ويسرنا أن نذكر أن حكومتنا ستسلّم الإدارة المقبلة مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تشكل أساسا لتعزيز السياسات الاجتماعية. وقد نوقشت تلك المبادئ وتم الاتفاق عليها بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل ضمان توفر أساس متين للبناء، بالإضافة إلى ضمان استدامة المؤسسات الاجتماعية في البلد.

لقد عانى بلدنا ومؤسساتنا الديمقراطية من عدوان خارجي ضار أدى إلى العنف وانعدام الأمن. وأشير هنا إلى مختلف أشكال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتمكنت حكومة الرئيس لوبو سوسا في العام الماضي – بفضل جميع التدابير المتخذة لمكافحة الجريمة – من وقف ارتفاع معدل جرائم القتل. وشهدنا خلال هذا العام انخفاضا في ذلك المعدل. وقد تحقق ذلك جراء اعتماد إطار قانوني ومؤسسي جديد من قبل الجمعية الوطنية كنا نفتقر إليه. وتمكنا أيضا من إصلاح نظام الأمن والعدالة. وللمرة الأولى اعتمدنا إجراءات للتصديق على ثقة الموظفين القضائيين، باستخدام تدابير تتعلق باختبار الثقة. واعتمدنا أيضا ضريبة بهدف تعزيز سلامة المواطنين. ونبذل أيضا قصارى جهدنا في مجال توفير التدريب اللازم لمؤسسات الأمن والدفاع. وعمدنا

كذلك إلى تنفيذ سياسة وطنية معنية بمنع العنف ضد الأطفال والشباب، علاوة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

مع ذلك، وعلى الرغم من أن وقف دوامة العنف تمؤشر إيجابي، فإنه غير كاف بالنظر إلى ارتفاع مستوى النشاط الإجرامي في البلد. وسنواصل التزامنا بمكافحة الجريمة حتى آخر يوم من ولايتنا. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان مواصلة بذل تلك الجهود. ويتعين على الحكومة الجديدة مواصلة ذلك الالتزام بقوة. ويتعين عليها أن تواصل تعزيز مؤسسات الأمن والعدالة، بوصفها مهمة في الأجلين المتوسط والطويل. وتقتضي مكافحة الجريمة على النطاق العالمي بذل جهد أكثر حزما وفعالية على النطاقين الدولي والإقليمي، على أن تتحمل فيه البلدان المستهلكة والمنتجة للمخدرات المسؤولية المشتركة والمتباينة في هذه الموجة من العنف.

وأكرر التأكيد اليوم على التزام هندوراس بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبصون الحق في الحياة واحترام كرامة الإنسان.

ونحن ندرك أن حماية حقوق الإنسان هي جوهر الديمقراطية. وخلال مدة إدارتنا، أنشأنا منصب وزير الدولة للعدالة وحقوق الإنسان، وعززنا دور المدعي الخاص لحقوق الإنسان. وأقمنا مؤسسات لمكافحة التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وعملنا على سن قانون لمكافحة الاتجار بالبشر، واعتمدنا سياسة عامة في مجال حقوق الإنسان، ووضعنا خطة وطنية للعمل من أجل حقوق الإنسان. وإننا الآن نطلب من المرشحين للرئاسة أن يوقعوا على ميثاق حقوق الإنسان.

ومن المهم لهندوراس بشكل أساسي أن نستمر في العمل من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، التي أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيقها. فالأمن الغذائي والتغذية أولوية وطنية لحكومة الرئيس بورفيريو لوبو سوسا، وقد ركزنا الجهود على استئصال الجوع عن طريق مختلف برامج الأمن الغذائي والتغذية التي تستهدف الأشخاص الأكثر ضعفا، والمناطق الأكثر احتياجا في البلد.

ومن خلال الاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد والمتعدد القطاعات لمسألة الأمن الغذائي والتغذية، قلّلت حكومة جمهوريتنا من معاناة السكان الناجمة عن سوء التغذية بنسبة ٢١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، إذ حققت غايتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وفاقتها. وكمثال على نهجنا المتعدد القطاعات، وبغية كفالة الاستدامة لبرامجنا، يسرني أن أعلن عن إطلاق مبادرة حكومية هي الشراكة من أجل الممر الجاف. وهذه الشراكة التي تحظى بدعم المجتمع الدولي تستهدف الذين يعانون من الفقر والجوع في أكثر المناطق ضعفا في بلدنا.

وفي ما يتعلق بالتعليم، أود أن أؤكد على أن هندوراس شهدت زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين يدخلون النظام قبل المدرسي في عمر خمس سنوات. وقد بلغت تقريبا ثلاثة إضعاف ما كنا نتوقعه. وما فتئت حكومتنا تلتزم التزاما عميقا بإصلاح نظام التعليم الوطني. إن الإطار القانوني الجديد يتطلب عملية تشاركية واسعة النطاق تشمل الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية والمدرسين. والاقتراح الذي تقدم به الرئيس لوبو هنا في الجمعية العامة خلال العام الماضي، عندما قال إن الفصول الدراسية يجب ألاّ تغلق أبدا (انظر A/67/PV.6، الصفحة ٦٥)، قد أدى إلى زيادة كبيرة في عدد أيام الدراسة للأطفال في هندوراس. وأسفر ذلك عن تحسن نوعية التعليم، ونحن كأمة متفائلون جدا حياله.

وبالنسبة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أحرزنا تقدما في تنفيذ نظام المساواة بين الجنسين، الذي تم إنشاؤه بهدف تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين وتشجيعها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتحسين المساواة في الفرص بين الرجال والنساء. وبخصوص الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسين صحة الأم، اعتمدت حكومتنا

سياسة عامة للتنمية الشاملة للأطفال الرضع، واستراتيجية شاملة لرعاية الأطفال في المجتمع المحلي. وتم الاعتراف بهذه الاستراتيجية دوليا، لأنها تحسن ظروف صحة الأم قبل الولادة وأثناءها وبعدها، وتقلل بالتالي من خطر الوفاة، وتزيد عدد الولادات في المراكز الطبية.

وبالمثل، من المهم التأكيد على الجهود التي بذلناها للحد من معدلات اعتلال الرضع ووفاتهم بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التطعيم؛ وحقق برنامجنا الواسع النطاق للتحصين تغطية تفوق ٩٠ في المائة بالنسبة إلى اللقاحات اللازمة للأطفال تحت سن العامين. وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، زادت حكومتنا الميزانية الوطنية للوقاية والرعاية، وهي تمول العلاج المضاد للفيروسات الرجعية بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا.

وفي ما يخص تعيين الحيز البحري في المحيط الهادئ، وعلى وجه التحديد الوضع في خليج فونسيكا، وهو خليج تاريخي تتقاسم هندوراس نظام السيادة عليه مع السلفادور ونيكاراغوا، تود حكومة بلدي أن تكرر تأكيد احترامها للقرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ونؤكد أيضا التزامنا بإبرام اتفاق للتعاون الشامل تحت إشراف لجنة ثلاثية وطنية من الدول الساحلية، تضع برامج البيئة وحمايتها في منطقة الخليج، وتعمل على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية المجاورة. وإنها فرصة سانحة للتذكير بأنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، طلبت هندوراس أولا من مجلس الأمن أن يأذن للأمين العام بتقديم كل الدعم اللازم لتشكيل تلك السلطة، وأغتنم هذه الفرصة لأكرر طلبنا. وأشكر الاتحاد الأوروبي على تعاونه في تطوير هذه المنطقة التي لديها إمكانات اقتصادية كبيرة.

وأود أن أؤكد على الأهمية التي توليها جميع الدول الساحلية لقرارات محكمة العدل الدولية. إننا نرغب في تجنب تقديم أي دعاوى إقليمية أو بحرية تبعدنا أكثر عن الصورة الكبيرة، ألا وهي جعل المحيط الهادئ وخليج فونسيكا منطقة للتعاون والسلام. ولكن نظرا لما نتمتع به من تفهم وحسن جوار، أبرمنا استنادا إلى مبادئ الإنصاف الاتفاقات اللازمة المتعلقة بأثر البحار على المحيط الهادئ. وقدمت هندوراس بالفعل اقتراحات نحن على استعداد لمناقشتها مع جيراننا الاشقاء.

وأود أن أشدد على أن حكومتنا وضعت استراتيجية للمرحلة الانتقالية الحكومية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، هدفها الأساسي كفالة التسليم المنظم والهيكلي، تفاديا للفراغات وجوانب التأخير في التخطيط الذي يصاحب تقليديا تغيير الحكومات. ومن الضروري كفالة استدامة السياسات العامة إلى ما بعد ادارتنا، حتى يتسنى لنا أن نحقق التخطيط الطويل الأمد الذي يعود بالفائدة على شعب هندوراس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سنجري الانتخابات العامة بمشاركة تسعة أحزاب سياسية، بما في ذلك وجود قوي للإناث في العملية الانتخابية. وتبذل السلطات الانتخابية في هندوراس، التي تعمل بشكل مستقل، كل جهد ممكن لكفالة أن تكون الانتخابات العامة حرة وشفافة. فباسم شعب هندوراس، أود أن أطلب من جميع الدول الصديقة أن تدعم عملية الانتخابات في بلدنا. وجميع الدول مرحب بها لتشهد على هذه الانتخابات.

وآمل مخلصا أن تلبي الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين توقعات الدول الأعضاء، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن آيات شكري، نيابة عن هندوراس شعبا وحكومة، على ما أبداه المجتمع الدولي لإدارة الرئيس بورفيريو لوبو سوسا من تضامن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية هندوراس على الخطاب الذي أدلت به للتو.

اصطحب السيدة ماريا انطونييتا غولين دي بوغران، نائبة رئيس جمهورية هندوراس، من المنصة.

**خطاب السيد داني فور، نائب رئيس جمهورية سيشيل**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية سيشيل.

اصطحب السيد داني فور، نائب رئيس جمهورية سيشيل، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بفخامة السيد داني فور، نائب رئيس جمهورية سيشيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد فور** (جمهورية سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): إنه شرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بالنيابة عن رئيس جمهورية سيشيل، السيد جيمس أليكس ميشيل، وبالنيابة عن شعب سيشيل. وأود أن أهنئ السفير جون آشي على انتخابه رئيسا وعلى توجيهه لوقائع الجلسات حتى الآن.

ونحتفل عام ٢٠١٤ بالسنة الدولية للأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرمز تعيين السيد آشي خلال الدورة الثامنة والستين على نحو كبير إلى الدور البناء الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الأمم المتحدة، ونعرب عن دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى زيادة تعزيز الشمولية والمشاركة الكاملة.

كما أود أن أشارك جميع الذين سبقوني في الإشادة بالسيد فوك يريميتش على قيادته للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، التي أكد خلالها عناصر توحيد الجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان – كي مون على ما أبداه من إصراره والتزام بتعزيز دور الأمم المتحدة منذ بداية توليه منصبه.

وبالنسبة لوفد سيشيل، فإن الجمعية العامة تثير روح القضية المشتركة للبشرية أفضل من أي مؤسسة أخرى. وفي الواقع، نتذكر في هذه القاعة، أنه لا توجد دولة كبيرة ودولة صغيرة، لا دول غنية ولا فقيرة، لا دول قوية أو ضعيفة – ببساطة نحن الأمم المتحدة.

وربما نكون أيضا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، أكثر وعيا من معظم البلدان أنه لا يمكن تحقيق الكثير من خلال العزلة. إذ يعتمد اقتصادنا على ارتباطه بالاقتصاد العالمي. وقد يقوض أمننا بسهولة بسبب أحداث خارجة عن سيطرتنا. كما تعتمد سلامتنا البيئية على العديد من العوامل التي يتجاوز تأثيرها حدودنا. فلا يمكن تناول ما نحظى به من فرص وما أمامنا من تحديات إلا من خلال الشراكات الدولية.

وبينما نجري مناقشات ونتبادل الأفكار بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نعتقد أن خبرات مجموعتنا من الدول توفر السياقات التي يمكن أن تساعدنا على تصميم نموذج أفضل للتنمية. وإذ نهدف إلى وضع أهداف التنمية المستدامة، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه، إذا استطعنا الحفاظ على جزيرتنا، سنعلم حينها أنه يمكننا الحفاظ على كوكبنا.

وفي عام ٢٠١٣ منحت سيشيل شرف استضافة الاجتماع التحضيري دون الإقليمي للمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين، الذي سيعقد العام المقبل في ساموا. وكانت مشاركة كل من وكيل الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيس الجمعية العامة في هذا الحدث التحضيري محل تقدير بالغ باعتبارها رمزا لدعم شواغل الجزر. وسلطت مناقشاتنا هناك، وفي العملية المستمرة، الضوء على أن هناك حاجة ملحة لأن تعتمد الأمم المتحدة ”المرونة“ التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتنامية المتطورة للجزر.

وحددنا في ريو العام الماضي، الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق بوصفهما من الأدوات التي قد تتمكن الدول من خلالهما تنفيذ نهج أكثر استدامة في التنمية. ونحن مقتنعون بأن لا يمكن تناول الاقتصاد الأخضر بشكل صحيح إلا إذا أولينا المزيد من الاهتمام لما يسمى بالاقتصاد الأزرق، الذي يقوم على تسخير الإمكانات الإنمائية لمحيطاتنا على نحو مستدام. وتشكل المحيطات ٧٢ في المائة من كوكبنا وتربط دولنا من حيث الجغرافيا، والتجارة، والنقل والاتصالات. نحن نعتبر أن الدول الجزرية، مثل بلدنا، هي حماة هذا الحيز، حتى لو كنا في كثير من الحالات مجرد شهود على النهب والسلب والتلوث.

ويعمل الوضع الراهن على مجرد إدامة نموذج نستهلك فيه موارد كوكبنا بدون حماية طويلة الأجل، في حين يتنامى خطر تغير المناخ بوصفه تهديدا لاقتصاداتنا، وطريقة حياتنا ووجودنا.

وبغية مزيد من حشد التفكير والعمل على مفهوم الاقتصاد الأزرق، يسر سيشيل أن تتمكن من تنظيم حدث خاص رفيع المستوى، في شراكة مع دولة الامارات العربية المتحدة، سيعقد كجزء من أسبوع الاستدامة في أبوظبي في ٢١ كانون الأول/يناير ٢٠١٤. كما يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة لا مثيل لها لأفريقيا. وواصلنا بوصفنا دولة جزرية أفريقية، الدعوة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في أفريقيا ومحيطاتها. ويمكننا تحويل المحيطات في أفريقيا من كونها مصادر للمنتجات الخام للدول البعيدة إلى مساحة تحتل فيها احتياجات التجارة في أفريقيا الأولوية وحيثما تتمكن أفريقيا من توفير حماية أفضل لمواردها المحيطية.

وسيشيل، بوصفها دولة جزرية أفريقية، تواصل إعطاء الأولوية لأمن المساحات البحرية. وفيما يتعلق بالأمن البحري، تكرر سيشل رغبتها في إقامة شراكات لإرساء تحسين التنسيق وتبادل المعلومات في المنطقة المجاورة مباشرة، وما يتجاوزها من المناطق.

كما أنشأت سيشيل المركز الإقليمي لمقاضاة القراصنة وتنسيق المعلومات الاستخباراتية، وتستضيف أيضا خلية مكافحة القرصنة التابع للجنة المحيط الهندي لبناء القدرات الأمنية البحرية في الدول الجزرية. وعززت الأدوات التي استحدثناها من خلال هذه المبادرات قدرتنا كمنطقة على ردع الأنشطة الإجرامية الأخرى، مثل الاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص والصيد غير المشروع. ونتطلع إلى البناء على تلك النجاحات مع شركائنا من أجل إقامة آلية تنسيق فعالة للأمن البحري في منطقتنا.

وبينما ننظر في الحالة الأمنية في شرق أفريقيا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع حكومة وشعب كينيا، وكذلك بشكل شخصي مع الرئيس أوهورو كينياتا، فيما تتعافى كينيا من الهجمات الوحشية التي وقعت يوم السبت في نيروبي.

وتعزز هذه الأعمال الإرهابية تصميمنا على كفالة أن نبني مستقبلا مشتركا خاليا من قوى الانقسام والعداء.

كما نحيِّي جهود حكومة الصومال في تفانيه لضمان ألاّ يكون لقوى التطرّف والتعصب أي مكان في منطقتنا المشترَكة.

وبالمثل، نشعر بالتشجيع حيال التطورات الإيجابية المتعلقة بالجولة الأولى المتوقعة للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في مدغشقر في تشرين الأول/أكتوبر. وتمثل الانتخابات المسار نحو حلّ الأزمة في تلك الجزيرة المجاورة، وما يشجّعنا هو أنّ الأساس لحلّ الأزمة، الذي نوقش أثناء وساطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي أجريت في سيشيل في عام ٢٠١٢، بدعم من لجنة جزر المحيط الهندي، قد أثمر.

وخلال الدورة الثامنة والستين، ستبقى سيشيل نصيرا للسلام والاستقرار، وستحثّ جميع الدول على العمل عبْر آليات الأمم المتحدة نحو حلّ الأزمات القائمة. وتُدين سيشيل بأشد العبارات أيّ استخدام للأسلحة الكيميائية أو أيّ سلاح من أسلحة الدمار الشامل الآخرى. وسيشيل، بصفتها أحد أوائل الموقّعين على معاهدة تجارة الأسلحة ( القرار ٦٧/٢٣٤ ب)، تحث أيضا جميع الدول على المشاركة بنشاط في عملية تلك المعاهدة، بغية الحدّ من خطر تجارة الأسلحة، التي تبقى أحد أكبر التحديات لمنطقتنا والعالم.

أخيرا، ستواصل سيشيل خلال الدورة الثامنة والستين الدعوة إلى بذل كل جهد للحدّ من تهميش الدول الجزرية، ونحن في هذا السياق نؤكد الدعوة إلى إنهاء الحصار ضد دولة كوبا الشقيقة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة

إنّ سيشيل دولة تعتقد أنّ جميع الأصوات مهمة. ولدى التكلم بالنيابة عن الجزر الصغيرة التي غالبا ما تكون مهمَّشة في العمليات الدولية، نعتقد أنّ من واجبنا ضمان النظر في جميع الأفكار. ونظرا لالتزامنا بهذا النهج الشامل حيال الأمم المتحدة والتعددية، فقد أعلنت سيشيل عزمها على الترشُّح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧- ٢٠١٨. وبصفتنا دولة لم تخدم في المجلس من قبل أبدا، فإننا مشاركون بنشاط في مناقشات في دائرتنا الانتخابية في شرق أفريقيا، ونقدِّر فرصة المشاركة مع جميع الدول التي تود أن تتبادل الأفكار. وإننا نتطلع إلى مناقشات مثمرة عديدة.

ختاما، أود أن أؤكد أنّ نهجنا تجاه أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون أوسع نطاقا وأكثر شمولية حتى من الأهداف الإنمائية للألفية. والتحديات واضحة: الفقر، تغيّر المناخ، الطاقة وسواها. ويمكن للقائمة أن تطول بلا حد، لكننا نعتقد أنّ هناك فرصة مشترَكة أيضا في تحديد أهداف التنمية المستدامة. وهناك فرصة لتجسيد ترابط كوكبنا باعتماد الأهداف المترابطة. والأهداف المشترَكة تقود إلى نجاح مشترَك. هذا هو اعتقاد سيشيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد داني فوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل، من المنصة.

## خطاب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطُحِب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد شريف** (جمهورية باكستان الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أقف هنا اليوم أمام الجمعية، بُعَيد أن شهد بلدي فجرا جديدا. وقد جئت إلى هذه القاعة بكل تواضع بصفتي رئيس وزراء باكستان المنتخَب للمرة الثالثة. وأشعر أنني قد قمت بواجبي، لأنّ أنصاري وأنا وقفنا بثبات في التزامنا بالديمقراطية.

وإنني سعيد بإبلاغكم أنّ لدينا الآن برلمانا قويا، وسلطة قضائية مستقلة، ووسائط إعلام حرة ومجتمعا مدنيا نابضا بالحياة. بيد أنه ليس هناك مجال للتغاضي. ولا يمكننا أن نخفض درجة حذرنا. فالديمقراطية بحاجة إلى يقظة دائمة ومؤسسات قوية. إنها بحاجة إلى رعاية دقيقة. والأهم من ذلك هو أنّ ما

يحفظ الديمقراطية ليس الوعود بل الحكم الرشيد. وقد جعلت حكومتي الناس محور اهتمامها. وسنعمل لكي نعطيهم السلام والأمن، وجوّا من النمو والتنمية. وإنني أسعى إلى نهج شامل للأمة كلها.

إنّ باكستان داعم قوي للأمم المتحدة، التي هي مرساة سلام ومنارة أمل لجميع الدول. وطابعها العالمي يوفّر منتدى لمناقشة وإعداد وتنفيذ استجابات عالمية للمشاكل الملحّة في زماننا. وباكستان متمسكة بالقانون الدولي وتعزز توافق الآراء الدولي. وأمن عالمنا يؤكَّد ويُعزَّز بالعلاقات الودية بين الدول واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

والأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح، لكنه يجب أن يكون إصلاحا يجسِّد مصالح الجميع، لا أن يقتصر على طموحات فئة قليلة. ونعتقد أنه ينبغي جعل بنية مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وديمقراطية وإنصافا، وجعل عمله أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة. ولكن يتعيَّن على الإصلاحات المقصودة أن تخطط لمستقبل أفضل، لا أن تُرسِّخ أو تكرِّر أنماطا تاريخية بالية مستندة إلى الامتيازات. ويجب أن تستعيد الجمعية العامة دورها ونفوذها بشكل كامل ومنشَّط. ففي السنوات القليلة الماضية استعادت تأثيرها في الاستجابة للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وتغيّر المناخ. وهي تتحول إلى هيئة اختيار. ولكن أمامها طريق طويل لكي تكتسب كامل نفوذها.

ولإنقاذ العالم من ويلات الحرب، علينا أن نستمر في النضال من أجل نظام دولي منصف وعادل يستند إلى سيادة القانون. ويجب حلّ النزاعات المتأججة. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم.

فعلى سبيل المثال، يجب على الأمم المتحدة أن تبقى مهتمة بمسألة جامو وكشمير، وبالتطبيق الكامل لحقّ شعبها في تقرير المصير. إذ لا يمكن التستّر على معاناة الشعوب بسبب سياسات القوة. وكما في الماضي، تطالب باكستان المجتمع الدولي بأن يتيح للكشميريين فرصة لكي يقرروا مستقبلهم بسلام، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد عُرضت مسألة جامو وكشمير على مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، ١٩٤٨، لكنّ المسألة تبقى بلا حلّ بعد نحو سبعة عقود.

لدي طموحات من أجل إحلال السلم والاستقرار الإقليميين. لقد تشاطرت تلك الرؤية مع قادة المنطقة المجاورة لنا. وبعد فترة قصيرة من تسلمي مهام منصبي، تلقيت رسالة حسن نوايا من رئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ. ووجهت إليه دعوة للاشتراك معنا من أجل بحث جميع المسائل المعلقة بين بلدينا، وكان رد رئيس الوزراء سينغ إيجابياً. لقد أضاع بلدانا موارد هائلة في سباق التسلح. وكان بوسعنا تسخير تلك الموارد للرفاه الاقتصادي لشعبينا. لا تزال تلك الفرصة متاحة. وباكستان والهند يمكنهما أن يزدهرا معاً؛ ويمكن للمنطقة بأكملها تستفيد من تعاوننا. نحن على أهبة الاستعداد للاتصال من جديد مع الهند في للدخول في حوار مضموني وهادف. إني اتوق إلى لقاء رئيس الوزراء سينغ هنا في نيويورك لنحقق بداية جديدة. لدينا أساس متين للقيام بذلك. وبوسعنا أن نبني على اتفاق لاهور الموقع في عام ١٩٩٩ الذي تضمن خارطة طريق لحل خلافاتنا من خلال المفاوضات السلمية. إني ملتزم بالعمل من أجل إقامة منطقة سلمية ومزدهرة اقتصادياً. وهذا ما يريده أبناء شعبينا، وهذا ما أتوق إليه منذ وقت طويل.

لقد أسعدني أيما سعادة الترحيب بالرئيس كرزاي في إسلام أباد في الشهر الماضي. لقد أكدنا من جديد هدفنا المشترك المتمثل في قيام أفغانستان سلمية ومستقرة ومتحدة. إن شعب أفغانستان سيد مصيره وينبغي أن يظل كذلك. ونؤيد أي عملية سلمية شاملة بقيادة أفغانية ومُلكية أفغانية تفضي إلى المصالحة الوطنية. وأكدت للرئيس كرزاي أننا لا نبغي التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان؛ ولا يوجد

أشخاص محسوبون علينا في ذلك البلد. في الواقع، لنا وطيد الأمل في أن يتحد الأفغان أنفسهم من أجل السلام والازدهار والتنمية في بلدهم العظيم.

تشجع باكستان جهود الأمم المتحدة من أجل استقرار أفغانستان. سنعمل معاً مع أفغانستان من أجل التعاون الإقليمي والاقتصادي الهادف إلى إقامة ممرات إقليمية في مجال التجارة، والطاقة والاتصالات وتعزيز تلك الممرات. لقد تجلى تضامننا مع شعب أفغانستان من خلال استعدادنا لاستضافة ملايين اللاجئين الأفغان في باكستان لعقود عديدة. إن الدعم الدولي لإعادتهم إلى الوطن وإدماجهم في أفغانستان أمر لا مندوحة عنه. كذلك نتطلع قُدُماً إلى دعم الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات عبر الإقليمية وغيرها من التحديات، بما في ذلك تدفق المخدرات.

في العام الماضي، منحت الجمعية فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو. ونأمل أن تنضم قريباً إلى هذه الهيئة بوصفها دولة عضواً كاملة العضوية. ويسرنا أن عملية السلام الجامدة قد استؤنفت. وينبغي أن تفضي إلى ترسيخ دعائم دولة فلسطين المستقلة القادرة على البقاء والمتصلة، ارتكازاً على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشريف عاصمة لها. ستواصل باكستان إظهار تضامنها مع شعب فلسطين.

حتى في الوقت الذي نجتمع فيه هنا، تعيش سوريا حالة اضطراب، والسوريون يقتلون السوريين. نناشد الحكومة السورية ومجموعات المعارضة الانتقال إلى طاولة المفاوضات في جنيف لإعداد خارطة طريق من أجل المصالحة الوطنية والانتقالات السلمية اللازمة. ومزيد من الحرب سيؤدي إلى مزيد من القتل مما يحتم إنهائها. إن باكستان بوصفها طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ما برحت تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية، وندين استخدامها بأقوى العبارات.

نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وروسيا وأيده الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لتأمين الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. تلك الخطوة الحيوية يسرت توافق الآراء داخل المجلس لاتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي لا يتطرق لمسألة الأسلحة الكيميائية فحسب بل يمكن أن يبدأ في العملية السياسية الجامدة في سوريا، ويفضي إلى المصالحة الوطنية والتوصل إلى حلول مقبولة لدى شعب سوريا. سوف تؤيد باكستان ذلك القرار. إن قبول بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) واتخاذ قرار بشأن مواعيد انعقاد مؤتمر جنيف الثاني سيمثل خطوة كبيرة نحو إنهاء الأزمة في سوريا. وأهيب بجميع القوى أن تستثمر إرادتها ورأس مالها السياسيين في الدبلوماسية لإحلال السلام في ذلك البلد.

إننا بوصفنا دولة حائزة للأسلحة النووية ومسؤولة، سوف نواصل السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار والتقيد بسياسة الحد الأدنى من الردع الموثوق من دون الدخول في أي سباق تسلح. غير أنه لا يمكننا أن نظل منسيين في عملية تطور الديناميات الأمنية في جنوب آسيا، ولا يمكننا أن نوافق على أي ترتيب يضر بأمننا ومصالحنا الاستراتيجية. إن اعتراضنا على معاهدة المواد الانشطارية تقرره مصالحنا الأمنية الوطنية والهدف المتمثل في الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا.

إن الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية، من دون تمييز، أمر جوهري للتنمية الاقتصادية. وباكستان مؤهلة للحصول الكامل على التكنولوجيا النووية المدنية من أجل الأغراض السلمية للوفاء باحتياجاتها المتزايدة من الطاقة من أجل استمرار نموها الاقتصادي. وعلى نفس المنوال، فإن باكستان بوصفها شريكاً رئيسياً في نظام عدم الانتشار العالمي، لديها سجل نقي للانضمام لنظام مراقبة الصادرات المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجموعة الموردين النوويين. ستواصل

باكستان المشاركة بصورة بناءة في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي، وهي مبادرة جديرة بالثناء.

إننا بوصفنا بلداً عانى بفداحة ولسنوات عديدة من الإرهاب، ندين تلك الظاهرة بجميع أشكالها ومظاهرها. وخلال السنوات الـ ١٢ الماضية، قدمنا تضحيات هائلة بالدم والموارد. فقد خسرنا ٤٠ ٠٠٠ من الأرواح البشرية النفيسة في صفوف النساء والرجال والأطفال، بما في ذلك ٨ ٠٠٠ من أفراد الدفاع والأمن. وقد لحقت أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية لدينا أيضاً. وحُرم اقتصادنا حرمانا كاملا من فرصة النمو. ذلك يجب أن يتغير الآن. لقد سيعت إلى تشكيل توافق آراء وطني بشأن وضع سياسة متماسكة للقضاء على الإرهاب من أراضينا. ولذلك الغرض، عقدت مؤتمراً لجميع الأطراف تكلمت فيه بصراحة وبصورة إجماعيه ضد الإرهاب. نحن مصممون على معارضة قوى الإرهاب بكل وسيلة متاحة لدينا. وفي الوقت نفسه، عرضنا الحوار لإنهاء العنف وفطمنا المتطرفين من الشباب عن التطرف وعملنا على إدماج جميع قطاعات مجتمعنا في المجرى الوطني. فكسب قلوب وعقول الشباب أمر هام بقدر أهمية استخدام البنادق لردع الإرهاب. ولكن لا ينبغي أن ينظر للحوار بوصفه دلالة على الضعف أو أداة للاسترضاء.

لا بد من شن الحرب على الإرهاب ها في إطار القانون الدولي. واستخدام الطائرات المسلحة بلا طيار في المناطق الحدودية في باكستان يشكل انتهاكاً مستمراً لسلامتنا الإقليمية. ويؤدي إلى إصابات في صفوف المدنيين الأبرياء ويضر بعزمنا وجهودنا للقضاء على التطرف والإرهاب في باكستان. عملت على حض الولايات المتحدة على وقف جميع تلك الضربات لنتمكن من تحاشي مزيد من الإصابات والمعاناة.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا، وليس له دين أو عقيدة. ومن ثم، فإن الافتراء على شعب بأكمله أو دين، على هذا الأساس، أمر ظالم وغير حكيم.

والإسلام هو دين السلام والرحمة والأخوة. غير أن أخبث صور العنصرية المعاصرة باسم الدين في تصاعد. والمجتمعات المسلمة المسالمة تخضع للتنميط ولممارسات تمييزية. ويتعرض دينها وثقافتها وشخصياتها المقدسة وكتابها المقدس للهجوم. والتصنيف النمطي الذي يصور المسلمين على أنهم متطرفون وإرهابيون يجب أن يتوقف. ولا بد أن نستخدم جميعا ما تتمتع به الأمم المتحدة من نفوذ وانتشار لتفادي الصدام بين الحضارات ولتعزيز الوئام بين أتباع الديانات المختلفة في جميع أنحاء العالم. والإرهاب يتنافى مع النظرة الإنسانية للإسلام وقيمه النبيلة. ومن يرتكبون أعمالا إرهابية هم أعداء للمسلمين وللإسلام ذاته.

باكستان هي أكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمنذ عام ١٩٦٠، ساهمنا بـ ١٥٠ ٠٠٠ جندي وفقد ١٣٥ من جنودنا لحفظ السلام حياتهم في خدمة السلام. وهذه أبرز مساعدة ملموسة نقدمها في جهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ونحن نؤيد تماما جهود الأمم المتحدة للانتهاء من صياغة وتنفيذ خطة موحدة ومتماسكة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تحدد معايير لتخفيف حدة الفقر وللتنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي. والأهم من ذلك، ينبغي أن نستعد للرد بفعالية لإنقاذ كوكبنا من ويلات تغير المناخ.

إن حكومتنا تقوم بثورة اقتصادية في باكستان لكي يمكنها هي أيضا أن تصبح جزءا من الأسواق الناشئة. فنحن نملك كل المقومات والموارد البشرية والطبيعية اللازمة لهذا التحول. وفي المستقبل العاجل، يتمثل التحدي الذي يواجهنا في التغلب على البيئة الأمنية المتقلبة وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد

ووضع حد لنقص الطاقة. ونحن نبني باكستان جديدة ذات اقتصاد قوي. ولا نطلب معونات من المجتمع الدولي، ولكن تعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق والاستثمار والشراكات الاقتصادية القوية.

ونحن ننشئ إطارا جديدا للتغيير بهدف ضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية للجميع وللقضاء على استغلال الفقراء وتسخير مواردنا البشرية واستعادة كرامة مواطنينا. ونعتزم استخدام التعليم باعتباره محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في باكستان. ونؤسس شبكة وطنية للخدمات الصحية في مختلف أنحاء باكستان بمشاركة القطاع الخاص. كما جعلنا القضاء على شلل الأطفال في باكستان مسألة ذات أهمية كبيرة لحكومتي ونحن عازمون على جعل باكستان بلدا خاليا من شلل الأطفال.

ونحن عازمون بقوة على تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الوطنية مع حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للنساء باعتبارهن عوامل للتغيير. وتقل أعمار أكثر من ٦٣ في المائة من سكان باكستان عن ٢٥ عاما. ومن خلال الاستثمار في تعليمهم وإكسابهم المهارات، نهدف إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي. وأبناء الأقليات مواطنون على قدم المساواة في باكستان. وهم لن يحصلوا على الحرية الكاملة للعبادة فحسب، ولكن أيضا على الحماية الكاملة لحقوقهم في التعليم والعمالة والمشاركة السياسية.

إننا نشعر بحزن عميق إزاء الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على أفراد طائفة من الأقليات في بيشاور. وقد وحد هذا الهجوم الشنيع الأمة الباكستانية بكاملها في دعم إخواننا وأخواتنا من أتباع جميع الديانات في باكستان. ونحن نشاطرهم حزنهم وأعلنا الحداد لمدة ثلاثة أيام. والهجوم قد نفذته نفس العناصر التي تهاجم مساجدنا وأضرحتنا ومواطنينا الأبرياء وأفراد قوات الأمن لدينا. غير أن الهجوم زاد من تعزيز عزم حكومتي على التعامل مع الإرهاب والتطرف بطريقة حازمة وشاملة، وهو ما أعدت التأكيد عليه في أول خطاب لي أمام الجمعية الوطنية في باكستان.

ختاما، أود أن أؤكد للجمعية أن باكستان مؤيد قوي للدبلوماسية المتعددة الأطراف، اقتناعا منها بأنها هي الضامن النهائي والأكثر شرعية للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان العالمية. وباكستان، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، لا تدخر وسعا لتعزيز دور الدبلوماسية في حل الصراعات والمساعدة على بناء الدول في حالات ما بعد الصراع. وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أولوية ميثاق الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنستمر في احترام التنوع فيما نتوصل إلى قرارات تؤثر على مصيرنا بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة – البرلمان الافتراضي للعالم – هي أفضل أمل لنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

## خطاب السيد دنزل ل. دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتمكين الناخبين والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفس

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتمكين الناخبين والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفس.

اصطحب السيد دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتمكين الناخبين والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفس، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد دوغلاس، رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية وتمكين الناخبين والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد دوغلاس** (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أتقدم بالتهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأنا فخور حقا بالنظر إلى خدمتكم الممتازة في الجمعية العامة والخدمة التي أسديتموها لوطنكم، أنتيغوا وبربودا، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوجه عام. وتتعهد سانت كيتس ونيفس، بصفتها عضوا في المجموعة الإقليمية منظمة دول شرق البحر الكاريبي ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى، بتقديم دعمها الكامل لكم طوال فترة ولايتكم على رأس الجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن خبراتكم ومهاراتكم ستمكنكم من توجيه المناقشة العامة وبرنامج العمل الواسع النطاق لمختلف اللجان والوكالات التابعة لهذه الهيئة.

وتود سانت كيتس ونيفس أن تسجل تقديرها لسلفكم، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، السيد فوك يرميتش، لما قدمه من إسهامات هامة للدفع قدما بعمل المؤسسة أثناء فترة ولايته.

نبدأ الدورة الثامنة والستين، مدركين تماما للتحديات المتنوعة التي يجب أن نتصدى لها، ومهتمين بنفس القدر بواجبنا كحكومة وشعب للإسهام في الأولويات العالمية التي تسترشد بها الجمعية في عملها. ونرى أهمية مواصلة التركيز الحاد على المجالات التي تشكل جزءا لا يتجزأ بالمرة من خطط التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. إنني أن أشير إلى مسائل مثل التنمية المستدامة، وصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان، ونزع السلاح، وتعزيز العدالة والقانون الدولي، والتنسيق الفعال لجهود المساعدات الإنسانية. وتلك في اعتقادنا، هي المبادئ الأساسية التي تتشكل منها أية خطة عمل للمضي قدما نحو فترة ما بعد ٢٠١٥، مع الثقة في تجسيد رؤيتنا المشتركة لتحقيق الأهداف التي حددناها.

قبل أيام قليلة، بلغت سانت كيتس ونيفس مرحلة فارقة أخرى، محتفلة بمرور ثلاثة عقود على وجودها كدولة، مع التزام قوي جدا بالحفاظ على استقرار دولتنا وازدهارها، بالاعتماد على إبداعنا كحكومة وشعب. ولذلك، فإن بيان هذا العام هام للغاية لدولتنا الفخورة. باعتبارنا إحدى أصغر الدول الأعضاء في المنظمة في نصف الكرة الغربي، فنحن سعداء بالخطوات الهامة التي حققناها، حيث تنفذ حكومتي عملية تحول لتحقيق الاستدامة في دولة ليست بمنأى عن التطورات العالمية التي لا تزال لها تأثير سلبي على برنامجها الوطني.

ومع ذلك، فإن حكومتي تعمل بشكل حثيث لتحويل اقتصادنا القائم على السكر سابقا إلى اقتصاد يقوم على الخدمات، مدفوعا بشكل أساسي بالسياحة وحُسن الضيافة، ومدعوما بالخدمات المالية الدولية وخدمات تعليم الطلاب الوافدين من الخارج. فيما يخص كل هذا، فإننا ندرك زخم وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من شأنها أن تساعدنا على تطوير اقتصادنا الوطني.

فيما يخص قطاع التصنيع، قمنا بتطوير مجموعة من المشاريع الصناعية الخفيفة التي تخدم أمريكا الشمالية والجنوبية والأسواق الأوروبية من خلال تزويدها بمكونات إلكترونية وكهربائية تتميز بالجودة، تستخدم في قطاع الإنشاءات، والشبكات التلفزيونية، والصناعات الفضائية الجوية وصناعة الطائرات. في الواقع، سوف يضمن مسارنا الاقتصادي الحالي

تحقيقنا لكل من الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافنا الخاصة بالتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك يعتبر موضوع هذه الدورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل!، مهما للغاية.

من دواعي سرور بلدي أننا سنقوم خلال هذه الدورة باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع اقتراب الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥ بسرعة. وفي ذلك الصدد، يجب الثناء على الأمين العام على مبادرته. ويسرني أن أشير إلى أن سانت كيتس ونيفيس قد قطعت أشواطا هائلة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع. وقد استثمرت حكومتنا بشكل كبير في إنشاء بنية أمان اجتماعي قوية ومكلفة للغاية، ساعدت من هم أقل حظا على العيش حياة كريمة. ونحن نقدم رعاية صحية مدعومة للأطفال وكبار السن. ونساعد الأسر الضعيفة بالموارد اللازمة لمواصلة التعليم وتوفير وجبات ساخنة ومغذية لهم كل يوم. كما نقوم أيضا بتوفير مرافق المعيشة للمسنين والمعوزين.

ويأمل وفد بلدي في بذل كل جهد ممكن على الصعيد العالمي لضمان تحقيق جميع الأهداف قبل الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. ويقدم تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣ إشارة واضحة إلى أين بالضبط ينبغي للمجتمع الدولي توجيه تركيزه. يتعين على العالم ككل الاهتمام بشكل كبير بالأهداف الإنمائية للألفية الأبعد عن المسار، وتلك التي لم تحرز أي تقدم، بما فيها تلك المتعلقة بالجوع واستفادة الجميع من التعليم الابتدائي، ووفيات الأطفال، وصحة الأم وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية. لذلك، يجب على جميع الدول مضاعفة جهودها الرامية لإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ برامج مصممة خصيصا لتلبية الأهداف المحددة وتحسين حياة الملايين من الناس بشكل حقيقي.

يجب علينا ألا نغفل أبدا الروابط الجوهرية القائمة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورغم أن كلتي العمليتين، تعملان بشكل متواز، فهما تعززان بعضهما بعضا، بمعنى أن الثانيةسوف تسرع البرامج لتحقيق المؤشرات المستهدفة في الأولى، في حين أن السابقة سوف تقدم دروسا قيّمة لتحقيق درجة أعلى من النجاح الشامل.

وإدراكا منا لكون أن القضاء على الفقر يرتبط ارتباطا جوهريا بتحقيق التنمية المستدامة، يجب علينا السعي جاهدين لضمان اتباع نهج متوازن للجمع بين النمو الاقتصادي والإنصاف والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، ونحن نصوغ وننفذ سياسات مجدية ومستدامة حقا لتحقيق التنمية. ويتعين بلوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ من خلال إجراء مفاوضات حكومية دولية شفافة وشاملة في إطار الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يقدر وفد بلدي القرار الذي اتخذ في الاجتماع الخاص المتعلق بمتابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعقد في وقت سابق من هذا الاسبوع.

كما ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التصدي للتحديات الأخرى التي تواجهها البلدان النامية، مثل استفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، ومهارات العمل والتدريب، والتنمية الزراعية، وبناء القدرة الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية. وشهدت حكومتي الأثر الإيجابي لمبادرتها الوطنية، المتجهة صوب تزويد الشباب بوجه خاص بالمهارات التي يحتاجونها لكي يندمجوا في سوق العمل، من خلال برنامج تمكين الشعب. وحصد حتى الآن، أكثر من ٢ ٠٠٠ شاب وشابة فوائد هذه المبادرة بعينها.

ومن المهم للغاية لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة العظيمة الاضطلاع بدور فاعل فيما يخص ضمان أن تعالج

الأهداف، التي تم تحديدها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، على نحو كاف الثغرات المتبقية قبل الموعد النهائي الاستدلالي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزامه بضمان أن تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة فيما يتعلق بضمان التنمية المستدامة، مع الاعتراف بخصائصنا وتحدياتنا ونقاط ضعفنا الفريدة، وتأثيرها المستمر على قدرتنا على تحقيق وبناء القدرة على التكيف. وتظل الدول الجزرية الصغيرة النامية مقيدة في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تجابهها. وبينما ندرك مسؤوليتنا الخاصة عن التغلب على بعض من هذه الانتكاسات، نود أن نؤكد أنه في غياب تعاون المجتمع الدولي ومساعدته، سيظل النجاح بالتأكيد صعب المنال.

في هذا المنعطف، أودأن أسجل تقديرنا لبعض من شركائنا في التنمية الذين قدموا لنا مساعدة ملموسة فيما يخص تحقيق استقرار اقتصادنا الوطني وتنويع الاقتصاد الوطني بشكل عام، لا سيما في مجال التنويع الزراعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنويع مصادر التنمية والطاقة في اقتصاد يعتمد على استهلاك الوقود الأحفوري.

وهذه ظاهرة ستؤثر بشكل إيجابي على جهودنا الرامية لتقليص تكلفة الطاقة، إذ نمضي قدماً صوب تحقيق هدفنا المتمثل في اقتصاد أخضر بالكامل تخفيفاً للأعباء عن كاهل شعبنا بحلول عام ٢٠١٥.

إن إسهامات حكومات جمهورية الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا والمملكة المتحدة وكندا وكوبا، إلى جانب منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصورة خاصة، قد ساعدتنا كثيراً في هذا الصدد.

ولعل الجمعية تتفق معي في الرأي أنه لا يمكن مناقشة مسائل التنمية بدون الإشارة إلى مسألة الصحة، وخصوصاً الأمراض المزمنة التي ما زالت تعاني منها مجتمعاتنا وتنجم عنها الوفيات، الأمر الذي يعرقل حركة التنمية. وقبل أيام قليلة، وعلى هامش الدورة الثامنة والستين، كان لي شرف مخاطبة منتدى بشأن الأمراض غير المعدية والإعاقة، نظم بالتعاون مع عدد من البعثات الدائمة وأمانة الجماعة الكاريبية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وتحالف الأمرض غير المعدية. وعقد هذا المنتدى من أجل تركيز الانتباه على تحقيق التآزر بين الأمراض غير المعدية والإعاقات، والنظر في كيفية إعادة توجيه النظم الصحية وتعزيزها لكفالة الوصول المتساوي إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية، وبالتالي دفع عجلة التنمية.

وقد تأكد لنا في ذلك المنتدى أن الأمراض غير المعدية لا تتصل بتقدم السن فحسب، بل وبتزايد حالات الإصابة بداء السكري بين صغار السن وتزايد عدد الشباب المعاقين جراء الإصابة في الحوادث. وارتفاع عدد المصابين بالأمراض غير المعدية داخل منطقة البحر الكاريبي يفرض عبئاً متزايداً على اقتصاداتنا المفتوحة المعرضة للصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى توجيه الموارد التي كان يمكن تخصيصها لإقامة بنى تحتية ذات نوعية جيدة والاستثمار في رأسمالنا البشري الثمين. ونحن نقبل بالتوصية الواردة في تقرير المفوضية الكاريبية المعنية بالصحة والتنمية بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لعكس مسار تلك النزعات.

لذلك، وإذ نركز استراتيجياً على الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يمكن أن تغيب عن بالنا الأمراض غير المعدية والتهديد الحقيقي الذي تشكله للمجتمعات في أنحاء العالم. وعليه، فإننا ممتنون للاهتمام الذي أولاه الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المعقود قبل عامين، لإيجاد استجابة عالمية لتلك المشكلة. ونقر بأن جانباً كبيراً من العمل تضطلع به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة

للبلدان الأمريكية وغيرها من الهيئات الإقليمية لعكس مسار تزايد حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية في منطقتنا. وهناك الآن تركيز شديد على الاختبار والتحليل، نظراً لأن تجميع البيانات التجريبية يعتبر أساسياً للتعقب والتحليل السليم. كما أن إعداد خطط وميزانيات استراتيجية وإدماج الأسر والمجتمعات المحلية في برامج التثقيف والوقاية واكتشاف المرض يعد أساسياً في هذا المضمار.

ووفدي على اقتناع بأن التصدي للمستويات العالية من الإصابة بالأمراض غير المعدية ينبغي أن يكون له نصيب أكبر من الاهتمام في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الجلي أن هناك ارتباطاً قوياً بين الحالة الصحية للأمة ومستويات إنتاجيتها. ولذلك، يؤيد وفدي الفكرة القائلة أن ثروة الأمة تكمن في صحة شعبها. واجتماعنا الرفيع المستوى الذي عقد منذ عامين كان خطوة أولى مهمة في هذا الصدد، ويجب أن نواصل البناء عليها. ومن الواضح أننا نحتاج إلى اعتماد استراتيجية مماثلة للاستجابة العالمية لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز لكي نحقق مستويات النجاح في مكافحة الإصابة بالأمراض غير المعدية.

واليوم، أشير بكل تواضع إلى أن هناك دروساً عملية يمكننا أن نستخلصها من التجربة التي مرت بها وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والتي غيرت حياة الملايين بشكل إيجابي. ولذلك، من الأهمية أن تضع الجمعية ضمن أولوياتها إعداد استراتيجية عملية للتصدي للمستويات العالية من الإصابة بالأمراض غير المعدية داخل منطقتنا وفي دول العالم.

وإذ ننشد الاستدامة، فإننا نسلم بالارتباط الوثيق بين التنمية ومناخ السلام والأمن. فالجريمة في أي مجتمع أمر مرفوض وتهديد بزعزعة الاستقرار ويجب التصدي له في الحال. والطرق التي تتأثر بها المجتمعات على المستويين الجزئي والكلي معروفة لنا جميعاً. فهناك مجتمعات كاملة تتحمل التكاليف الفادحة المتصلة بالإصابات الفردية والشعور بانعدام الأمن النفسي وما يتصل بذلك من تبعات الرعاية الصحية.

وهذا هو سبب تركيزنا بشدة في سانت كيتس ونيفس على القيادة والخطوط الواضحة للسلطة والمسؤولية، والتحديثات المستهدفة للمعدات، والتدريب الموسع والمستمر، وخفر المجتمعات المحلية، وتعزيز العلاقات بين الشرطة والمواطنين، والتعاون التام على جميع المستويات بين قوة الشرطة الوطنية وقوة الدفاع الوطني. ونتيجة لذلك، قطعت سانت كيتس ونيفس شوطاً كبيراً في مواجهة التحدي الذي تمثله الجريمة. وفي غضون عام واحد فقط، تمكنا من تقليص معدل الجريمة بنحو ٥٣ في المائة، مما أقنعنا بأهمية توفير الأمم المتحدة منتدى يمكن للدول الأعضاء من خلاله أن تتشاطر أفضل الممارسات في عصر الجريمة المعولمة هذا. فإذا كان التحدي قد أصبح عالمياً في نطاقه، فلا بد أن تكون استجابتنا عالمية أيضاً.

وفي هذا الصدد، فإننا ندرك بنفس الدرجة أن المكاسب الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي نسعى لتحقيقها في المجتمع العالمي ستكون صعبة المنال إذا ما تضرر مناخ السلام جراء الحرب والتهديدات للتعايش السلمي بين شعوب العالم. ولذلك، تتشاطر سانت كيتس ونيفس إدانة الفظائع التي ارتكبت في سوريا وكينيا مؤخراً، والتي أسفرت عن خسائر خرقاء في الأرواح البشرية. فاستخدام الأسلحة الكيميائية والتقليدية، واللجوء إلى أعمال العنف والإرهاب وما يترتب عليها من آثار لاإنسانية ستكون له بلا شك آثار وخيمة بعيدة الأثر على السلامة العالمية والأمن العالمي، الأمر الذي يجب أن يظل شاغلاً مشتركاً لجميع قادة العالم وشعوبهم.

وعلى الأمم المتحدة الآن، أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، أن تكون أكثر حزماً في الاضطلاع بولايتها كجهة

فاعلة أساسية في تأمين سلام العالم. وسانت كيتس ونيفس تقدر الخطوات الكبيرة التي حققناها فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، ونحث على التحرك بنشاط لضمان دخولها حيز النفاذ. مع ذلك، وبوصفنا دولة جزرية صغيرة ذات حدود مفتوحة، نرى من الضروري اعتماد معايير وضوابط دولية تنظم التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر موانئنا الكاريبية.

ونشيد بالولايات المتحدة الأمريكية على إقامة الشراكة مع سانت كيتس ونيفس بالإضافة إلى الدول الأعضاء الأخرى في البحر الكاريبي. وهي تشكّل جزءا من مبادرة الولايات المتحدة المعنية بأمن حوض البحر الكاريبي، التي تكتسي، ضمن جملة أمور أخرى، أهمية خاصة بالنسبة لجهودنا الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة من الخارج إلى منطقة البحر الكاريبي التي تنعم بالسلام. وقد وفرت هذه المبادرة سبلا للتعاون في مجال منع الجريمة والكشف عنها في سياق عملنا معا لبناء قدرات قوات الأمن في بلدنا. ونحن مقتنعون بأن من شأن هذه المبادرة أن تسهم إسهاما كبيرا في إيجاد بيئة مواتية للتنمية المستدامة من خلال توطيد السلم والأمن في مجتمعاتنا المحلية.

ولا يقتصر تركيزنا على الأبعاد الدولية للجريمة فحسب. بل نحن مدركون لحقيقة أن النساء والأطفال من بين أكثر الفئات ضعفا في مجتمعاتنا في جميع أنحاء العالم. وعليه، فقد وضعنا سياسة واضحة وحازمة تقوم على أساس عدم التسامح مطلقا في هذا الشأن. ويجب ألا ينظر إلى العنف ضد المرأة والطفل باعتباره مسألة عائلية أو شخصية، بل على أنه معول هدم اجتماعي يستوجب التدخل القضائي. وحيثما انتفى وجود سياسة عدم التسامح هذه، فنحن نشجع بقوة على تنفيذها وتطبيقها على نحو فوري.

وقبل ثلاثين عاما، أقامت سانت كيتس ونيفس علاقات دبلوماسية مع بلدان عديدة، بما في ذلك جمهورية الصين في تايوان. وقد كانت هذه العلاقة ذات فائدة لكلا الطرفين على مر السنوات. وإذ تعقد المناقشة بشأن التنمية المستدامة، فإن سانت كيتس ونيفس مؤهلة على نحو كبير لتتكلم عن الإسهامات العديدة التي يمكن أن تقدمها جمهورية الصين إلى المجتمع الدولي. وفي حين يكرس المجتمع الدولي جهوده لكفالة السلام والأمن على الصعيد العالمي، فإننا نحيي حكومة جمهورية الصين لتعزيزها للسلام عبر مضيق تايوان واقتراحها لمبادرة بحر الصين الشرقي للسلام، الأمر الذي يدل على التزامها بتحقيق السلام والاستقرار.

وتأتي تايوان بين أكبر ١٨ قوة اقتصادية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت تايوان دون كلل للنهوض بالمصالح الاقتصادية لبلدان مثل بلدنا. وفي هذا الصدد، فقد تعاونا في العديد من المشاريع الهامة مثل المزرعة النموذجية السياحية الزراعية المتعددة القطاعات، ومحطة الطاقة الشمسية التي تحظى بأولوية خاصة في بلدنا، ومركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أنشئت هذه المشاريع جميعا بهدف المضي قدما بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لأمتنا الصغيرة.

وأود أن أسجل تقدير وفد بلدي لمنظمة الصحة العالمية لتوجيه الدعوة إلى تايوان على مدى خمس سنوات متتالية، لحضور اجتماعات جمعية الصحة العالمية بصفة مراقب. ونرى أن تايوان قد اعتمدت نهجا عمليا للغاية حيال مشاركتها الفعالة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات التنفيذية التي تكتسي أهمية بالغة في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك. ووفد بلدي مقتنع بأن التدابير التي تم اتخاذها لوجود تايوان في جمعية الصحة العالمية – المشار إليها بنموذج جمعية الصحة العالمية – تشكل نقطة مرجعية للمشاركة الهادفة لتايوان في وكالات

دولية أخرى مثل منظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على قرار السيد روبرتو كوبيه غونثالس، رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، المتعلق بدعوة تايوان لحضور اجتماعات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي هذا الشهر بصفتها ضيفا خاصا.

إن مفهوم الاستبعاد من الترتيبات التجارية الدولية على صلة وثيقة بالحصار المفروض على كوبا في ذروة الحرب الباردة. وهو لا يزال يمثل اليوم شاغلا بالنسبة لسانت كيتس ونيفس، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الممثلة في هذه الهيئة الهامة. ويستند موقفنا إلى التزامنا بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتزاماتنا بموجبهما. وبالتالي، فإننا، شأننا شأن العديد من الدول في هذه القاعة، نشعر بالقلق إزاء تطبيق التشريعات الوطنية على نحو يتجاوز الحدود الإقليمية وأثر ذلك على سيادة الدول. وعليه، تكرر حكومة سانت كيتس ونيفس مجددا تأييدها للقرار ٤/٦٧ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وندعو مرة أخرى إلى الوقف الفوري لذلك العمل الانفرادي.

وإذ نمضي نحو تدشين فصل جديد يفضي إلى عصر أكثر استنارة للوجود الإنساني، تشارك سانت كيتس ونيفس الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الكاريبية تأييد مسألة التعويضات البالغة الأهمية المرتبطة بالأعمال الوحشية للرق. وعلى الرغم من أن الآثار التي تركها الرق في نفوس أسلافنا تفوق الحصر، فنحن على اقتناع بضرورة القضاء على الآثار الضارة التي لا تزال حتى الآن تتمثل في المشقة والفقر اللذين يعانيهما الأحفاد اليوم. وقد حان الوقت لذلك.

لقد شهد العالم من الصراعات ما لا يحتمل على مدى السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ في بعض الأحيان، تعيث فسادا في العديد من أنحاء العالم. ويدل كل ذلك على أهمية تعبئة الموارد وإدارتها بعناية فائقة على الصعيد الوطني بما يعود بالنفع على جميع الشعوب التي نمثلها. ويشير ذلك أيضا إلى أهمية أن نتحمل جميعا مسؤولية الحفاظ على هذا الكوكب أكثر من ذي قبل. ويقتضي منا ذلك أيضا العمل الدؤوب من أجل الحد من التوترات وتعزيز السلام.

ولن يكون إحداث التغيير ممكنا في عام ٢٠١٥ ما لم نتخذ موقفا جريئا وحازما في التصدي للآفات التي تعوق جهودنا الرامية إلى المضي قدما في تحقيق أهدافنا. وسيكون التغيير ممكنا في عام ٢٠١٥ إن لم نفشل في تحقيق الأولويات التي من شأنها القضاء على الفقر، وتعزيز السلام والأمن العالميين، وإيجاد وسائل بديلة للتخفيف من آثار تغير المناخ وإنقاذ كوكبنا من الدمار، والحد من ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية. ويجب إحداث التغيير في عام ٢٠١٥ إذا ما انتهجت الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة سياسة الإنصاف وأبدت عزما ثابتا على تنفيذ ولاياتها على نحو يمكّن من إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة السلام والأمن واحترام حياة الإنسان وتحقيق العدالة للجميع.

وعليه، فلنلتزم اليوم وإلى الأبد، بأن نرقى إلى مستوى التحدي، ونمضي إلى الأمام ونحن على قدر أكبر من العزم المتجدد والتركيز والشعور بالحاجة الملحة إلى تحقيق أهدافنا.

فلنأمل أن يقرّبنا كل ما نقوله هنا من تحقيق غاياتنا الأكثر حيوية وأهمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديتزيل ل. دوغلاس، رئيس الوزراء، ووزير المالية، والتنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، وتمكين الدوائر الانتخابية، والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد نيكولاس كليغ، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد كليغ** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في حياتي، تجزأ العالم إلى شرائح وصارت له مسميات بطرق عديدة مختلفة: الشرق والغرب؛ والشيوعية والرأسمالية؛ والشمال والجنوب؛ والمسيحي والمسلم؛ والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهلم جرا. ولكن بينما نجتمع اليوم، فإن أهم خطأ لا يكمن في الجغرافيا، أو الإيديولوجيا، أو الدين، أو الثروة؛ إنه يكمن في الفجوة بين تلك المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة. المجتمعات المنفتحة تختار الديمقراطية والحرية في الداخل، والمشاركة والمسؤولية في الخارج. المجتمعات المنغلقة تقمع حرية مواطنيها، وتحجب أعمالهم، وتنسحب من حياتنا الدولية المشتركة.

لا بد أن نكون صادقين – فقوى التقوقع والانعزالية اكتسبت زخما في السنوات الأخيرة. تشويه الديمقراطية يبدو أكثر سهولة. الدول الاستبدادية تشير بحماسة إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ – وهي برهان، كما تقول، على النموذج الغربي المحطم. تشعر بأن أعمالها مبررة؛ قد يكون مواطنوها أقل حرية، ولكن معدلات نموهم تفوق تلك الموجودة في الغرب. في الوقت نفسه، وفي العديد من الدول المتضررة من الانهيار المالي، أدى التقشف إلى نشوء فترة من التأمل. الاندفاع هو نحو الداخل بدلا من مواجهة الخارج.

وهكذا، ثمة أزمة ثقة أنذرت بأن تحدث في أجزاء من العالم المتقدم النمو. وليس من المستغرب سماع البعض يقولون إن الديمقراطية الليبرالية كان لها يومها، وأن نظامنا المتعدد الأطراف أخذ يصبح بائدا. ولكن أولئك الذين يطلقون هذه المزاعم مخطئون. إنهم يستخلصون الاستنتاجات المغلوطة من الأحداث الأخيرة.

إن الدرس الحقيقي المستخلص من السنوات الخمس الماضية هو المرونة الملحوظة للمجتمعات المنفتحة، والحاجة الماسة إلى التعاون الدولي في عالم اليوم. وقد اجتازت الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا وعبر المحيط الأطلسي صعوبات اقتصادية عميقة. لم تسقط منطقة اليورو، كما قال الكثيرون إنها ستسقط. وبالعمل معا، تم تفادي الكارثة وباتت أزمة الديون السيادية قيد المعالجة.

وفي أوروبا، حافظنا على الاستقرار في وقت الاضطرابات العظيمة لأن مواطنينا أعربوا في معظم الأحيان عن شعورهم بالإحباط سلميا ومن خلال صناديق الاقتراع. وحيثما كانت هناك قلاقل، تمكنت الديمقراطيات الناضجة من التصدي لها بنجاح نسبي. وهكذا، تماما مثلما كشفت الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة عن مواطن الضعف في بعض الاقتصادات الغربية، فقد أكدت أيضا على القوة الكبيرة التي تتمتع بها المجتمعات المنفتحة – القدرة على التطور والتكيف. فالمجتمعات المنفتحة لا تخشى التغيير، ومثل هذا الانفتاح على الإصلاح في القرن الحادي والعشرين أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والنجاح الدائمين.

والديمقراطية، وحرية التعبير، والمشاركة، والمساواة أمام القانون، والحق في الاحتجاج السلمي، والحق في التعليم، وإتاحة فرص العمل، هذه ليست قيما غربية؛ إنها الحريات السياسية والاقتصادية التي يسعى المواطنون إليها في كل مكان، وهي تكتسب قوة في كل بلد حول العالم. والحكومات التي تتجاهلها تخوض معركة خاسرة. لم تفشل الديمقراطية في مصر؛ مجموعة واحدة من العمليات الانتخابية فشلت. مصر بحاجة

الآن إلى العودة إلى مسار الديمقراطية الشاملة. والرغبة في الديمقراطية لا تزال قوية بين الناس كما كانت عندما ابتهجوا لأول مرة في ميدان التحرير.

وفي حين أن الصورة مختلطة في أجزاء أخرى من المنطقة، تم إحراز تقدم هام. ففي ليبيا، يعمل المؤتمر الوطني العام على إجراء انتخابات في أوائل عام ٢٠١٤. والمغرب وضع دستورا جديدا، وتم للمرة الأولى انتخاب رئيس الوزراء من جانب البرلمان. وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك تحديات صعبة، اختار اليمن المصالحة والحوار والديمقراطية بدلا من العنف. وتونس تركز أيضا على بناء ديمقراطية جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي، مع التقدم نحو وضع دستور جديد، والمتوقع كذلك إجراء انتخابات في عام ٢٠١٤.

نعم، هذه الدول ستشهد المزيد من الاضطرابات. هذا مؤكد. فالديمقراطية التي تعمل بشكل جيد لا تظهر بين عشية وضحاها، ولا يجري تصديرها من الغرب أو إسقاطها على البلد من علو ٨ ٠٠٠ قدم – هذا ما تعلمناه من إخفاقات الماضي. إن تطوير الثقافات والمؤسسات المطلوبة – سيادة القانون، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان – عملية شاقة لكل بلد من البلدان المعنية، وهي تتطلب الصبر الاستراتيجي من بقية العالم.

ولئن كانت الطريق إلى الديمقراطية صعبة، إنما جرى اعتماد وجهة السفر. وحيثما نتطلع، نرى الناس يقفون معا ضد التمييز وإلى جانب المساواة؛ ضد القمع وإلى جانب الحرية. لقد ظهرت موجة الانفتاح، وهي تتجاوز الحدود والثقافات. فالرجال والنساء من كل عقيدة وإيمان ولون يطالبون بفرص عادلة وبأن تكون كلمتهم مسموعة.

إن المملكة المتحدة واضحة. نحن نقف إلى جانب جميع الذين يدعمون الحرية السياسية والتمكين الاقتصادي. لن نتراجع من جانبنا؛ ولن نزمع على التراجع. وسنقاوم أي عمل يدعونا إلى إدارة ظهرنا للعالم.

نحن نساعد الدول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على وضع اللبنات الأساسية لديمقراطياتها. فسواء عن طريق تدريب المسؤولين الليبيين على الإشراف على انتخابات نزيهة، أو دعم وسائط الإعلام الحرة من خلال تدريب الصحافيين في المغرب، هذه هي عناصر الانتقال الديمقراطي الناجح.

كما أننا ندعم اقتصادات هذه البلدان من خلال إدارتنا في هذا العام لشراكة دوفيل التابعة لمجموعة الثمانية، وقيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبشكل حاسم تعزيز مشاركة المرأة بقدر أكبر. وقد أبقينا الأضواء السياسية مسلطة على ضرورة إعادة الأصول التي سرقتها النظم السابقة في تلك البلدان.

إن أولويتنا في سوريا هي المساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية. لقد تم الاتفاق في جنيف العام الماضي على الأسس اللازمة للتوصل إلى تسوية – إنشاء هيئة إدارية انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، على أساس التراضي. ونحن على اتصال وثيق مع شركائنا حول عقد مؤتمر جنيف الثاني في أقرب وقت ممكن. لا يسع تحقيق حل سياسي هادف بدون المعارضة السورية المعتدلة. ونحن نعترف بالائتلاف الوطني السوري كممثل شرعي للشعب السوري، وننوه بالتزاماته تجاه عملية جنيف وبناء سوريا العلمانية والديمقراطية والتعددية التي تكفل المساواة في الحقوق للجميع.

وبالنسبة إلى مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا، ارتكب نظام الأسد في ٢١ آب/أغسطس جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي، إذ شن هجوما واسع النطاق بالأسلحة الكيميائية على شعبه – أول هجوم بهذا المقياس منذ ٢٥ عاما، ومنذ ٨٨ عاما على حظر هذه الأسلحة عالميا.

وكما قال الرئيس أوباما هنا يوم الثلاثاء (انظر A/68/PV.5)، إنه إهانة للعقل البشري القول إن النظام لم يكن مسؤولا عن تلك الجريمة من جرائم الحرب. يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها على نحو متضافر. لهذا السبب، نأمل أن نتخذ في وقت لاحق من هذا اليوم قرارا في مجلس الأمن بفرض التزامات قانونية ملزمة على النظام السوري لإزالة الترسانة السورية الهائلة من الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

لقد أعلنت يوم الأربعاء أن المملكة المتحدة سوف تقدم ١٦٠ مليون دولار إضافية بمثابة دعم إنساني للشعب السوري، مما يجعل التمويل الإجمالي من المملكة المتحدة ٨٠٠ مليون دولار – ٥٠٠ مليون جنيه استرليني – وهو أكبر مبلغ نقدمه في سبيل التصدي للأزمات الانسانية، ويذهب الجزء الكبير منه إلى مساعدة العديد من الأطفال العالقين في هذا الصراع المأساوي.

وجمع العالم ما يقرب من بليون دولار من الدعم الإنساني هذا الشهر، وآمل أن يتقدم الآخرون ويسهموا. والأهم من ذلك، أدعو جميع الأطراف داخل سوريا إلى السماح للوكالات الإنسانية بالعمل بدون عائق أو خطر أو أعمال عنف قد تستهدفهم. وما لم تصل المساعدات الإنسانية العاجلة إلى السوريين، لا يمكن لأي قدر من المال التخفيف من حجم معاناة الشعب السوري.

وأرحب بتصريحات الرئيس روحاني التي أدلى بها يوم الثلاثاء بأنه يريد مشاركة بناءة بين إيران وبقية العالم، وبأنه يريد الانخراط فورا في محادثات محددة زمنيا بشأن القضية النووية. كانت تلك الكلمات مشجعة وآمل كثيرا أن تقترن بعمل حقيقي. ويسرني استئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني في تشرين الأول/أكتوبر. وحينما تعقب كلمات إيران خطوات ملموسة، ستكون ثمة فرصة حقيقية لإحراز تقدم في تسوية الشواغل الدولية الجدية بشأن برنامج إيران النووي. كما نتطلع إلى نهج أكثر إيجابية من لدن إيران للمساعدة في حل الأزمة في سوريا وأوضحنا لإيران أننا على استعداد، بوصفنا حكومة المملكة المتحدة، لتحسين علاقتنا بصورة تدريجية وعلى أساس المعاملة بالمثل.

وثمة أمر واحد من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا في الشرق الأوسط وهو اتفاق شامل يقوم على وجود الدولتين لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي – اتفاق على أساس حدود ١٩٦٧ وتبادل الأراضي على نحو متفق عليه يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للتحقق وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل التي تنعم بالأمن والأمان، فلسطين معترف بها عالميا إلى جانب إسرائيل معترف بها عالميا.

وأثني على الجهود المضنية التي اضطلع بها الوزير كيري والقيادة الشجاعة لرئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس، التي مكنت من استئناف محادثات السلام المباشرة. وآمل مخلصا أن يبذل الطرفان كل جهد ممكن للحفاظ على سير المحادثات، بما في ذلك وقف بناء مستوطنات جديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الطرفين بشكل كامل بينما يتخذان القرارات الصعبة الضرورية لتحقيق سلام دائم. وتقف بريطانيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها.

وإذ ننهي عملياتنا العسكرية في أفغانستان، لا تزال المملكة المتحدة تعمل مع الحكومة الأفغانية لكفالة مرحلة انتقالية ناجحة. وتقود الآن قوات الأمن الوطنية الأفغانية الشؤون الأمنية وتواصل النمو بثقة واقتدار. وهذا إنجاز كبير. وندرك، في المملكة المتحدة، التحديات الخطيرة التي تنتظر أفغانستان، لكننا نعتقد بقوة أن هناك مجالا للتفاؤل بشأن مستقبل البلد على المدى الطويل. إنه وقت حاسم للأفغان رجالا ونساء وأطفالا، إذ تستعد أفغانستان لإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤، يجب أن تتمتع بالمصداقية والشفافية والشمول.

ويشكل الفقر تهديدا كبيرا للاستقرار والحرية مثله في ذلك مثل النزاع والقمع. وعلى الرغم من الأعباء المفروضة على مواردنا المالية، حققت المملكة المتحدة هدفها المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية. نحن البلد الوحيد في مجموعة العشرين الذي استطاع تحقيق ذلك. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، قلنا إننا لن نتمكن من تحقيق توازن في ميزانيتنا على حساب أفقر البلدان في العالم والتزمنا بكلمتنا.

وأعلنا، يوم الاثنين، أننا سنقدم ١,٦ بليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. أي نحو ١٠ في المائة من إجمالي تجديد موارد الصندوق، طالما شاركت بلدان أخرى.

وتظل النساء والفتيات في قلب خطتنا الإنمائية. فهن مفتاح النمو الاقتصادي، والاستثمار في تعليم الفتيات هو الشيء الوحيد الأكثر فعالية الذي نستطيع القيام به لكسر حلقة الفقر. ويجب علينا إنهاء عدم المساواة بين الجنسين، وهو ما يشكل جذور العنف ضد المرأة. ويظل هذا الطموح في صميم مبادرة المملكة المتحدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وأود أن أشجع جميع الدول التي لم تؤيد بعد إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع أن تفعل ذلك. والتزمت بالفعل أكثر من ١١٥ دولة؛ ونحن بصدد إرسال رسالة إلى ضحايا تلك الجرائم المدمرة مفادها أنهم ليسوا وحدهم وسيعاقب المعتدون عليهم.

كما استخدمنا رئاستنا لمجموعة الثماني في التركيز على ثلاثة مجالات حيثما يمكننا دعم الرخاء العالمي – تعزيز التجارة، وكفالة شفافية أفضل لمساعدة الدول النامية على الاستفادة من الموارد التي هي حق لها، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب وسد الثغرات به. وكان ذلك مجرد بداية لعملنا في تلك الخطة ويسرنا أن تنعكس أولويات المملكة المتحدة في التجارة، والضرائب والشفافية بشكل كامل في الاتفاقات التي توصلت إليها مجموعة العشرين، بما في ذلك تمديد الالتزام بمقاومة تدابير الحماية لعامين آخرين إلى نهاية عام ٢٠١٦، حتى تبقى التجارة حرة ومفتوحة قدر الإمكان.

وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورها بفاعلية ونشاط سواء كان ذلك في مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين، أو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أو الكومنولث، أو باعتبارها من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. فأكبر المشاكل التي نواجهها هي المشاكل التي نتشاطرها.

فيما يتعلق بتغير المناخ، على سبيل المثال – يؤكد التقرير الصادر هذا الصباح من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة أن مستويات البحر آخذة في الارتفاع بالفعل وأن الجليد يذوب أسرع مما كنا نتوقع. ويعد التقرير توبيخا رسميا لجميع أولئك الذين يصرون على إدعاء أنه لا وجود لما يسمى بتغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان. وستواصل المملكة المتحدة خفض الانبعاثات ومنح أكثر من ٦ بليون دولار لمساعدة البلدان النامية على القيام بالشيء ذاته والتكيف مع التغيرات البيئية.

ولكن إذا أردنا وقف الآثار المدمرة لتغير المناخ، يجب علينا الاستماع إلى العلم، والعمل الآن ومعا. ولذا نرحب بإعلان الأمين العام عن مؤتمر قمة للزعماء ينعقد العام المقبل كخطوة رئيسية نحو موافقة جميع الدول على اتفاق في عام ٢٠١٥ على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الأزمة.

ونتأثر جميعا بآفة الإرهاب. سواء كجندي قتل بوحشية في أحد شوارع لندن الهادئة أو المتسوقين الأبرياء الذين قتلوا بالرصاص في نيروبي في مركز تجاري يعج بالمارة، نحن جميعا معرضون لذلك. وفي أعقاب الأحداث المروعة التي وقعت مؤخرا في نيروبي، تعمل المملكة المتحدة عن كثب

مع حكومات كينيا والصومال وبلدان المنطقة لمعالجة هذه المسألة. وينبغي أن تكون الاستجابة العالمية للإرهاب قوية، وفطنة، وتغطي جميع المجالات حيثما قد يحدث عملنا معا فرقا حقيقيا. ووحدنا يمكننا اتخاذ خطوات صغيرة إلى الأمام، ولكن معا يمكننا المضي أشواطا طويلة.

وتجلى ذلك بشكل كبير في وقت سابق من هذا العام عندما وقعنا أول معاهدة لتجارة الأسلحة في العالم (القرار ٢٣٤/٦٧ باء) لتحسين تنظيم بيع الأسلحة في العالم. وتشعر المملكة المتحدة بالفخر للدور الذي اضطلعت به في تحقيق ذلك، ونحث جميع البلدان التي لم توقع على القيام بذلك. وتذكرنا المعاهدة بأنه، بالإرادة السياسية الكافية، يمكن أن نعمل معا ونحقق ما كنا لا نتصوره ممكنا في السابق، وينبغي أن يشجعنا ذلك لنفعل الكثير.

وللأمم المتحدة العديد من الفضائل، ولكن يشوبها أيضا أوجه قصور خطيرة يجب مواجهتها. لا يوجد صديق للأمم المتحدة أقرب من المملكة المتحدة، لكنها لا تعكس بشكل كاف العالم الذي نعيش فيه اليوم. لا بد من إصلاح مجلس الأمن. وما لم يجري توفير مساحة أكبر على طاولة مجلس الأمن، سرعان ما ستصبح الأمم المتحدة كيان تجاوزه الزمن، من مخلفات حقبة زمنية مختلفة. لهذا تواصل المملكة المتحدة دعم منح مقاعد دائمة للبرازيل والهند وألمانيا واليابان وتمثيل دائم لأفريقيا أيضا. وندعو جميع الدول إلى الاضطلاع بدورها في هذا المحفل، وفي مؤسساتنا الدولية الأخرى، تماما كما نضطلع بدورنا.

ونكون في أفضل حالاتنا حينما ننخرط بشكل بناء مع بعضنا البعض، وحينما نطمح في سعينا لتحقيق أهدافنا المشتركة. ويكتسي ذلك أهمية بالنسبة للبلدان التي نما اقتصادها ونفوذها وتحولت خلال السنوات الأخيرة بنفس قدر أهميته بالنسبة للقوى القديمة القائمة. فقدرة أكبر على إحداث تأثير تعني مسؤولية أكبر. إذ أصبح العالم مكانا أفضل لأن البرازيل أخذت زمام المبادرة في معالجة إزالة الغابات، ولأن المكسيك قد كرست أهداف تغير المناخ في القانون، ولأن جمهورية كوريا تقود الطريق بشأن الأمن النووي.

ولكن لا يزال أمامنا الكثير للاضطلاع به، وهناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى أخذ زمام المبادرة. واتفاق للتجارة العالمية للحد من البيروقراطية على الحدود – وهو موضوع اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي في أوائل كانون الاول/ديسمبر – سيعني دفعة جديدة للاقتصاد العالمي تصل إلى تريليون دولار.

وتود المملكة المتحدة في السنتين المقبلتين أن تبذل وسعها لدفع التقدم بشأن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، ونحن نعمل أيضا في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني لإعداد خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون حتى أكثر طموحا. وليس هناك هدف أكبر من القضاء على الفقر المدقع، غير تارك أحدا وراءه.

وحيال هذه المسائل وجميع المسائل الأخرى التي تواجه دولنا، نحن معا ببساطة تامة أقوى منّا متفرقين. والآن أكثر من أي وقت آخر، يجب أن ندرأ قوى التقوقع والعزلة، ونتمسك بقيمنا وننفتح على العالم. هذا ما ستفعله المملكة المتحدة. ونحن متأهبون للعمل مع كل من يحذو حذونا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنّ العلاقات الدولية أصبحت معقدة ومتعددة الأبعاد بازدياد، بينما التطورات في العالم باتت حتى أكثر تسارعا وأقل قابلية للتنبّؤ. وفي ظل هذه الظروف غير المسبوقة، هناك حاجة ماسّة إلى التوافق على استجابات جماعية للمسائل الرئيسية الراهنة.

والقيام بذلك هو حصريا ضمن نفوذ منظمة عالمية حقا مثل الأمم المتحدة. وفوق ذلك، فإنّ مثل هذه الجهود القائمة على التضامن لن تثمر إلاّ إذا كانت تجسِّد كل أطياف وجهات نظر المجتمع الدولي بشأن التحديات والمخاطر العالمية، ومجموعة واسعة من التجارب التاريخية والتنوع الثقافي والحضاري الكامل للعالم الحديث.

وبالنسبة لمعظم أفراد أسرة الأمم المتحدة، فإنّ هذا النهج بديهي. لكنّ هناك توجُّها آخر أيضا، حيث تُفهم الإجراءات الجماعية في المقام الأول بصفتها توافقا مع وجهة نظر مجموعة واحدة من البلدان. ووجهات النظر هذه تعبّر عن نفسها في مجالات مختلفة: الأمن الدولي، وتسوية حالات النزاع، وأداء الاقتصاد العالمي واختيار الأنماط الإنمائية والقيم الجوهرية.

إنّ العديد من المشاكل التي تؤثر على عالم اليوم مجسَّدة في الحالة المأساوية في سوريا، وفي الغموض الذي يكتنف تطور الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإجمال. ومنذ البداية المبكرة للاضطرابات في تلك المنطقة، دأبت روسيا على الدعوة إلى إعداد نهج مشترَك من جانب المجتمع الدولي يجمع بين دعم الشعوب العربية في مسارها نحو التغيير وإدراك حقيقة أنّ هذه العمليات، موضوعيا، ستكون طويلة ومؤلمة أحيانا، وأنه سيكون من المهم تماما عدم تقويضها عبْر التدخل الخارجي العام.

لقد أكّدنا ضرورة التصرف بشكل متوازن واعتبار حقيقة أنّ التطورات المعقدة الراهنة مرتبطة، بين أمور أخرى، بسعي حثيث إلى تسويات فيما بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة التي تشكل فسيفساء المجتمعات العربية. وقد ثابرنا على دعم اختيار الأسلوب التطوري للمستجدّات والتسوية السلمية للأزمات عبْر الحوار والمصالحة الوطنيين.

وهناك منظور آخر تجسَّد في المساعي المبذولة لتحديد من هو شرعي وغير شرعي بين قادة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، ولفرض رأي بشأن أيّ جانب ينبغي دعمه في النزاعات الوطنية الداخلية، وإملاء مواصفات جاهزة خارجية للتحول الديمقراطي.

والمحاولات لتصوير التطورات في العالم العربي على أنها كفاح الديمقراطية ضد الاستبداد أو الخير ضد الشر، بصورة مبسّطة، حجبت لفترة طويلة المشاكل المرتبطة بموجة التطرف المتصاعدة، التي تمتد اليوم إلى مناطق أخرى. فالاعتداءات الإرهابية في كينيا أثبتت الخطورة الكاملة لهذا التهديد. ومن المعلوم عموما أنّ الجماعات الجهادية التي تضم عناصر راديكالية عديدة من جميع أرجاء العالم هي الوحدات القتالية الأكثر قدرة في المعارضة. والأهداف التي تسعى إليها لا تمتّ إلى الديمقراطية بصلة، بل هي قائمة على أساس التعصّب وهادفة إلى تدمير الدول العلمانية وإنشاء أنظمة الخلافة. ومن الصعب أن نصف ببعد النظر سياسة تستدعي في مالي مقاتلة الجماعات المتطرفة نفسها التي يجري دعمها في سوريا.

إنّ استخدام الأسلحة الكيميائية غير مسموح. لكنّ ذلك لا يعني أنّه يمكن للمرء أن يستولي على الحق في الاتهام وإطلاق الأحكام. فجميع الحوادث المرتبطة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، أيّا كان مرتكبها، يجب التحقيق فيها بأسلوب محترف وغير متحيز، ثم ينظر فيها مجلس الأمن حصريا على أساس الحقائق وليس الادّعاءات أو الافتراضات، وقد تم التوصّل في هذا الصدد إلى اتفاق بين قادة الدول الرئيسية الثماني في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عُقِد في حزيران/يونيه.

وقد برزت في الآونة الأخيرة بشكل متزايد ذريعة شائعة مفادها أنّ التهديد بالقوة أو استخدامها، المحظورين مباشرة في ميثاق الأمم المتحدة، هو في الواقع الوسيلة الأكثر فعالية لمعالجة المشاكل الدولية، بما يشمل تسوية النزاعات الداخلية. وكانت هناك محاولات لتطبيق مثل هذا النهج على الحالة في

سوريا أيضا، على الرغم من أن حقيقة التجارب الأخيرة لمثل هذه التدخلات أثبتت أنها غير فعالة وغير مجدية ومدمِّرة. وهذا مسار بالغ الخطورة يفضي إلى تآكل أسس النظام العالمي القائم، وتخريب أنظمة أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار.

ومن المثير للقلق سماع بيانات بشأن الحقّ في استخدام القوة العسكرية لضمان مصالح البعض في منطقة الشرق الأوسط بذريعة فجوة قيادة مستمرة في المسرح الدولي. والتاريخ الحديث يُظهر أنه ما من دولة، مهما كانت كبيرة أو قوية، يمكنها أن تواكب منفردة تحديات من النوع الذي تواجهه البشرية اليوم.

لا ريب في أنّ القيادة مطلوبة. لكنها اليوم لا يمكن إلاّ أن تكون جماعية تستند إلى إجراءات متَّفق عليها، يتّخذها أعضاء روّاد في المجتمع الدولي، مع احترام شديد لمبادئ القانون الدولي ومعاييره. والفهم المتنامي لتلك الحقيقة هو الذي فتح الطريق نحو تحقيق تفاهمات بين روسيا والولايات المتحدة، متعلقة بإخضاع الترسانات الكيميائية السورية للرقابة الدولية والقضاء عليها فيما بعد. وقد بات ذلك ممكنا بفضل القرار الذي اتخذته دمشق بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والوفاء بالالتزامات ذات الصلة في أعقاب الإجراء المعجَّل.

وإننا نتوقع أن تسهم قرارات المجلس التنفيذي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن في إيجاد الإطار المطلوب للقضاء على الترسانة الكيميائية في سوريا.

وينبغي للتقدم في مجال نزع السلاح الكيميائي في سوريا أن يعطي زخما لتنفيذ الترتيبات القائمة لعقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها في الشرق الأوسط. ونعلم أنّ هناك عددا من المسائل المعقدة المتعلقة بضمان المشاركة الكاملة لبلدان المنطقة في هذا المؤتمر، ولكن لا يمكن مناقشتها بلا نهاية. وهذا ما يستدعي تماما إظهار قيادة وإرادة حقيقيتين لما فيه المصلحة العامة.

وما انفكّ الناس يُقتَلون والمدنيون الأبرياء يعانون كل يوم في سوريا. والأقليات الدينية، بما فيها الطوائف المسيحية، أصبحت ضحايا هذا النزاع، الذي يتخذ بازدياد طابعا طائفيا. وفي الواقع، فإنّ الإمكانية الوحيدة الباقية اليوم لوضع حدّ لهذا الاضطراب هي فتح ثغرة في المأزق المتعلق بعملية التسوية السياسية للأزمة السورية. وإننا نواصل العمل بلا كلل للانعقاد المبكر لمؤتمر سلام لتنفيذ بيان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه، ٢٠١٢ (S/2012/522، المُرفق). وعقب المثال الذي قدمته الحكومة السورية، نأمل أن تستجيب المعارضة أيضا بشكل بنّاء لمبادرة روسيا – الولايات المتحدة.

وينبغي ألاّ تحجب الأزمة السورية الضوء عن ضرورة معالجة المشكلة الفلسطينية. ونحن نتوقع أن يتحمل القادة الإسرائيليون والفسطينيون مسؤوليتهم عن مستقبل شعبيهما في هذه المرحلة الدقيقة، حيث استأنف الطرفان محادثات مباشرة بعد انقطاع طويل. ومع تنويهنا المستحَق بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، نرى أنه من الضروري تكثيف نشاط المجموعة الرباعية، الآلية المعترَف بها دوليا لتقديم المساعدة لعملية السلام في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ومن المهم أيضا ضمان مشاركة البلدان العربية الوثيقة في أنشطة المجموعة الرباعية.

والنهُج القائمة على أساس المفاوضات مطلوبة أيضا في ما يتعلق بحالات أخرى، بما فيها البرنامج النووي الإيراني والمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وكما أشار الرئيس فلاديمير بوتين في مقالته الأخيرة في العدد الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٣ من صحيفة نيويورك تايمز،

”يجب أن نتوقّف عن استخدام لغة القوة، ونعود إلى مسار التسوية الدبلوماسية والسياسية المتحضرة.“

إنّ هذا من شأنه أن يحسِّن الأجواء الدولية ويسهم في الارتقاء بالجهود الجماعية بغية التصدي للتحديات العالمية، بما فيها الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتعتزم روسيا أن تولي اهتماما أولويا لهذه التحديات أثناء ترؤّسها مجموعة الثماني في عام ٢٠١٤.

واليوم، بعد أن ولى الشكل القاسي للنظام الثنائي القطب واصبح من مخلفات الماضي، بدأ وقت تعزيز الأسس الديمقراطية داخل الدول وفي العلاقات الدولية. ذلك يعني بالتحديد أن الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية واختيار الأشكال المثلى للهياكل الاجتماعية والسياسية والنظم الاجتماعية والاقتصادية لديها ينبغي أن يصبح من قواعد السلوك المسلم بها. وبالمثل، ينبغي التخلي عن عقدة الحصرية والتفوق فيما يتعلق بتقاليد وعادات المرء في مجال حقوق الإنسان، وعوضا عن ذلك استخدام المعايير العالمية المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفها مبادئ توجيهية. وعلاوة على ذلك، من المهم احترام القيم التقليدية المشتركة بين جميع الأديان.

من الواضح أنه لا يمكن إحراز أي شراكة حقيقية من دون الاعتماد على أسس التعاون الاقتصادي. إن الأغلبية السائدة من الدول تتفاعل في إطار منظمة التجارة العالمية، ووفقاً لذلك المنطق فإنها تعمل في مجال اقتصادي مشترك. وهذا ينشئ المتطلبات الأساسية للعمل نحو تنسيق عملية الدمج في مختلف مناطق العالم بدلاً من السعي للتفريق بينها بصورة مصطنعة وبذر أنواع جديدة من الخلاف بينها. وروسيا تنطلق من ذلك الفهم بالذات في عملها المشترك مع شركائها من أجل إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

تعلق روسيا أهمية كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة إنمائية عالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ ترتكز على تلك الأهداف. تتمثل الأولويات الرئيسية في استئصال شأفة الفقر ودعم النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق الفرص الاستثمارية واستحداث وظائف جديدة. ومن بين أكثر المسائل إلحاحاً تعزيز الطاقة والهياكل الأساسية للنقل، ومكافحة الأمراض المعدية وسلامة الطرق.

إن التعاون فيما بين الدول ينبغي أن يعتمد على آليات كفؤة وعلى قاعدة مناسبة للموارد. وفي ذلك السياق، نؤيد زيادة تعزيز الدور التنسيقي والمحتمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. إن روسيا خلال ترؤسها لمجموعة العشرين اتبعت باستمرار سياسة لتطوير تفاعلها مع الأمم المتحدة. ونعتقد أن الجمعية العامة، في تعاونها مع مجموعة العشرين، سوف تطور برنامجاً واقعياً للتعاون في الأجل الطويل.

اعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه برصنا للصفوف على أساس الاحترام الحقيقي لمصالح الجميع ومراعاتها سوف نتمكن من تحقيق الأهداف السامية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يون بيونغ – سه، وزير خارجية جمهورية كوريا.

**السيد يون بيونغ – سه** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وإني لعلى ثقة أن أعمال الدورة الحالية ستكون مثمرة بقيادتكم المقتدرة.

يسر جمهورية كوريا أن الأمم المتحدة، بشراكة مع دولها الأعضاء وتحت قيادة الأمين العام بان كي – مون، تعمل على تعزيز التعددية بالتصدي بنجاح للتحديات المختلفة التي يواجهها المجتمع الدولي. ونثق بأن خطة العمل الخمسية للأمين العام سوف تساعد الأمم المتحدة على الاستمرار في المساهمات الهامة في تلك الفترة من التحول.

قبل اثنين وعشرين عاماً كنت موجودا في الجمعية أراقب بعاطفة كبيرة اللحظة التاريخية عندما قُبلت جمهورية كوريا دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد جاءت اللحظة بعد نهاية فترة انتظار طويلة خلال الحرب الباردة. وفي ذلك الوقت تعهدت رسمياً جمهورية كوريا بأن تشارك بهمة في رسم النظام العالمي الجديد، أي نظام حر وعادل ومزدهر تسود فيه العدالة وسيادة القانون. وللوفاء بهذا التعهد، اعتنقت جمهورية كوريا، على الرغم من أنها وافد جديد، نداءات الأمم المتحدة بعاطفة وإخلاص. وفي العديد من أصقاع العالم شاركت كوريا بهمة في جهود حفظ السلام وإعادة الإعمار. وحاليا تشارك كوريا بوصفها عضوا في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان من بين هيئات أخرى.

إن الأمم المتحدة منذ إنشائها تبنت المسعى النبيل المتمثل في مساعدة شعوب الأمم المتحدة على العيش في جو أفسح من الحرية. غير أن ضروب عدم الأمن والظلم والإجحاف والتعصب لا تزال سائدة في أجزاء عديدة من العالم حيث تقتضي الحاجة الماسة حشد جهودنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور تحديات عالمية جديدة من قبيل تغير المناخ والإرهاب والجريمة الإلكترونية تستدعي تعاوناً عالمياً يتجاوز النظام المشترك بين الدول القائم حاليا. وبعبارة أخرى، تتزايد أهمية الأمم المتحدة باستمرار بوصفها أداة رئيسية للتعاون العالمي.

إن الإدارة الجديدة في جمهورية كوريا قد طرحت رؤيتها لسياستها الخارجية القائمة على هدفين أساسيين وهما ”سعادة الشعب“ و ”سعادة المجتمع العالمي“. إن صدى هذه الرؤية يتردد مع القيم الجوهرية للأمم المتحدة، أي السلم وحقوق الإنسان والتنمية.

وتسعى كوريا لتقديم مساهمة مجدية في الحفاظ على السلم العالمي خارج نطاق شبه الجزيرة الكورية. ونريد أن نتقاسم ثمار نجاحنا الاقتصادي الذي تحقق بمساعدة المجتمع الدولي ونسعى جاهدين من أجل تعزيز الكرامة والسعادة لدى جميع المواطنين العالميين. أعتقد أن ذلك يتماشى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أيضاً.

إن الأمن الركيزة الأولى في نيل السعادة العالمية. وجمهورية كوريا بشكل خاص تؤيد الرأي القائل بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من بين أكبر المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي ما يتعلق بذلك الأمر، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، كما أكده تقرير محققي الأمم المتحدة (A/67/997)، تسبب في أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. إن حكومة جمهورية كوريا تدين استعمال الأسلحة الكيميائية بأقوى العبارات، لأنها تشكل جريمة ضد الإنسانية لا يمكن التساهل فيها تحت أي ظرف كان.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إطار العمل لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية، ونتوقع أن تصدر ه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً بشأنه. وأن يصدر مجلس الأمن قرارا معززا في وقت ما من هذا اليوم. ونحض الحكومة السورية على تنفيذ التزاماتها بإخلاص نحو المجتمع الدولي. كذلك نهيب بشدة بجميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.وفي ذلك السياق، علي أن أسترعي الانتباه إلى خطورة برامج أسلحة الدمار الشامل الحالية في الجمهورية الديمقراطية الشعبية، على الرغم من صدور طائفة من قرارات مجلس الأمن، حيث تقوم الجمهورية الديمقراطية الشعبية بإطلاق قذائف بعيدة المدى وتُجري تجارب نووية كان آخرها في وقت سابق من عام ٢٠١٣، وذلك بانتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية. عليها أن تنفذ تنفيذاً صارماً التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بمن فيها القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣). كما هو الحال بالنسبة لسوريا،

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً موحدة لإزالة برامج الجمهورية الشعبية الديمقراطية بشأن الأسلحة النووية لمنع ظهور أي دولة أخرى مسلحة تسليحا نوويا. ولكن إذا قررت التخلي عما يسمى بالسعي الموازي للتنمية الاقتصادية والسلاح النووي وبالمقابل الشروع في الطريق المفضي إلى تغيير حقيقي من خلال الأعمال المحددة، فإن جمهورية كوريا مستعدة لمساعدة الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل فإن الإرهاب يمثل تهديداً جسيماً للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. إن جمهورية كوريا تدين بقوة الهجمة الإرهابية التي وقعت في الأسبوع الماضي في نيروبي بكينيا. ونعرب عن تعازينا المخلصة لضحايا المأساة وأسرهم. إن حكومة جمهورية كوريا تشجب جميع أشكال الإرهاب وستظل تشارك في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن الإدارة الجديدة في جمهورية كوريا ببذلها اليوم الجهود للاستجابة إلى أي تهديد أمني وشيك، بما في ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل، تنتهج سياسة تسمى ”سياسة الثقة“ ”trustpolitik“، لإقامة نظام إقليمي يتمثل في المصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرقي آسيا.

وبدورنا، فإننا ننفذ سياستنا لبناء الثقة من خلال عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية ومبادرة السلام والتعاون في شمال شرق آسيا.

وتطمح عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية إلى صون السلام استنادا إلى وجود رادع قوي، فيما تهدف بصورة متزامنة إلى بناء السلام من خلال الحوار والتعاون. ومن خلال هذه العملية، تمكنت الحكومة الجديدة لجمهورية كوريا من ضمان استئناف العمليات في منطقة كايسونج الصناعية، وهي المشروع الوحيد المتبقي للتعاون الاقتصادي بين الكوريتين.

وعلاوة على ذلك، تقترح جمهورية كوريا إنشاء متنزه عالمي للسلام في المنطقة المتروعة السلاح الأشد تسليحا في العالم من أجل تحويل إرث دائم للحرب الباردة وكوريا المقسمة إلى فضاء جديد للسلام والوئام. ويحدوني الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة والكوريتان معا لترجمة هذا الاقتراح إلى واقع، مما يسهم إلى حد كبير في بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.

فيما يتعلق بمنطقة شمال شرق آسيا بوجه عام، تتوقع كوريا تزايد التعاون السياسي والأمني بما يتماشى مع مستوى الترابط الاقتصادي في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت جمهورية كوريا مبادرة شمال شرق آسيا للسلام والتعاون التي ستفتح باب الحوار حول القضايا السهلة ذات الاهتمام المشترك للجهات الفاعلة في المنطقة. وجمهورية كوريا حريصة أيضا على التعلم من التجارب القيمة في المؤسسات الإقليمية الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

والركيزة الثانية لعصر السعادة العالمية هي تعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية باعتبارهما قيما عالمية. وفي القرن الماضي، تعرضت جمهورية كوريا لاحتلال استعماري وشهدت حربا ضروسا مأساوية. وبسبب تلك التجربة، أصبح الكوريون أكثر تقديرا من غيرهم للأهمية القصوى لحقوق الإنسان والنزعة الإنسانية.

في جميع أنحاء العالم، هناك زيادة مقلقة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا بسبب الحروب والصراعات داخل الدول. وبخصوص مشكلة اللاجئين الهائلة الناجمة عن الحرب الأهلية السورية، فإن حكومة بلدي تشارك بنشاط في الجهود الدولية لمساعدة اللاجئين. كما تعتزم كوريا المشاركة في استضافة اجتماع لفريق عامل بشأن التعمير في سوريا، يُعقد في سول في الشهر المقبل. وتود جمهورية كوريا أيضا التأكيد على ضرورة

التقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية وهو من المبادئ القانونية المعمول بها دوليا.

اليوم، يوجد أكثر من ١٠ ملايين شخص في كوريا يكابدون آلام عدم التمكن من رؤية ذويهم عبر الحدود بين الكوريتين حتى بعد مرور ٦٠ عاما على انتهاء الحرب الكورية. وبناء على الاتفاق المبرم مؤخرا بين الكوريتين، كان من المقرر تنظيم عملية لم شمل للأسر المشتتة في هذا الأسبوع. غير أنه، ولبالغ الأسف، ألغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جانب واحد هذه العملية، والتي كان بالإمكان أن تكون مناسبة إنسانية، متعللة بأسباب سياسية. وهذا القرار غير الإنساني لا يمكن تبريره بأي سبب وجيه. ولا تزال الحكومة الجديدة لجمهورية كوريا تُفرق حتى الآن بين القضايا الإنسانية والاعتبارات السياسية. ولذلك، أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنظيم لم شمل الأسر في أقرب وقت ممكن لتخفيف ألم ومعاناة الشعب الكوري ككل.

تود جمهورية كوريا أن توجه انتباه الجمعية إلى الحاجة المتزايدة لحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ومراعاة لذلك، ترأست جمهورية كوريا أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.6917). كما أننا أحد المناصرين للمبادرة الجديدة للحماية من العنف الجنسي. وفي الواقع، يشكل العنف الجنسي أثناء الصراعات أحد أخطر أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. إنه جريمة حرب لا تدمر حياة الضحية فحسب، ولكن أيضا حياة أسرة الضحية والمجتمع المحلي.

وبالنسبة لضحايا العنف الجنسي أثناء الصراعات في القرن الماضي على وجه الخصوص، لا يزال الألم والعذاب مستمرين حتى يومنا هذا. والأمر الأهم هو الشعور بندم حقيقي واتخاذ إجراءات ملموسة. وكما تم التأكيد عليه مرارا في تقارير مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالعنف الجنسي، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير مسؤولة يمكن أن تعيد للضحايا كرامتهم وتخفف آلامهم، لأن هذه الجرائم تمثل واحدة من قضايا حقوق الإنسان العالمية.

إن التخلف والفقر المدقع هما التحديان الأساسيان اللذان يواجهان الأمم المتحدة اليوم. ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، أسفرت الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن بعض النتائج الملموسة جدا. ومع ذلك، فإن ثمار التقدم لا يتم التمتع بها على قدم المساواة في جميع المناطق والبلدان والمجتمعات. وإزاء هذه الخلفية، فإننا نولي أهمية كبيرة للمناقشات بشأن الاتجاه المستقبلي للتعاون الإنمائي وخريطة الطريق الخاصة به في إطار موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وينبغي أن تكون المجموعة التالية من الأهداف الإنمائية العالمية المشتركة متمحورة حقا حول البشر وأن تراعي معايير للرفاه تتجاوز مستويات الدخل التقليدية. ويتعين إيلاء الأولوية القصوى في الأهداف الجديدة لضمان الكرامة للجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الأهداف موجهة نحو بناء شراكات مع الجهات الفاعلة الناشئة حديثا في مجال التنمية، وذلك للاستفادة بشكل فعال من القدرات والموارد المتاحة. وتأمل جمهورية كوريا أن تقوم شراكة بوسان العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، التي أُطلقت في عام ٢٠١٢، أيضا بدور هام في إنشاء آلية تعاون جديدة لقيادة تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما تتسق هذه الأهداف الإنمائية مع هدف السياسة الخارجية لكوريا المتمثل في تحقيق عصر السعادة العالمية. وتأمل جمهورية كوريا أن نعمل معا في الانتهاء من الأعمال التي لم تُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بانتهاج سياسة للتعاون الإنمائي موجهة لخدمة المتلقين. وبشكل أكثر تحديدا،

سنستمر في زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية وتشاطر تجاربنا الإنمائية الناجحة، مثل ”سايمول أوندونغ“ أو حركة المجتمع الجديد، مع البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية لتحقيق السعادة العالمية تنفيذ استجابة موحدة في التصدي لتغير المناخ. وكوريا ستدعم بنشاط صندوق المناخ الأخضر، ومقره كوريا، ليتطور ويصبح منظمة هامة تدعم البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ والمخاطر الناجمة عنه.

أدى تعميق الترابط العالمي إلى ظهور تحديات تتطلب استجابة مشتركة. والتوقعات بخصوص الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة مرتفعة الآن عن أي وقت مضى. وفي الواقع، فإن الأمم المتحدة قدمت مساهمات كبيرة بوصفها مركز التعاون العالمي، ومن المتوقع أن تستمر في تلك المساعي النبيلة. وكما قال الأمين العام السابق داغ همرشولد ذات مرة، ينبغي أن:

> ”نقبل الأمم المتحدة على ما هي عليه – إنها أداة ناقصة على نحو لا يمكن إنكاره ولكن لا غنى عنها للدول التي تعمل من أجل تحقيق تطور سلمي نحو نظام عالمي أكثر عدلا وأمنا“.

ويتبادر إلى ذهني التعهد الرسمي الذي قدمته حكومة بلدي قبل ٢٢ عاما بأن تسهم جمهورية كوريا بنشاط في حل التحديات العالمية من خلال الأمم المتحدة. واليوم، أقف أمام الجمعية لإعادة تأكيد التزام حكومة جمهورية كوريا الجديدة بإسهام كوريا في الوصول إلى عصر السعادة العالمية عبر تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. والأمم المتحدة لن تصبح حقا برلمانا للبشرية إلا عندما نبذل جهودا مشتركة وجماعية في سبيل تعزيز قيم السلام والتنمية وحقوق الإنسان العالمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

**السيد وانغ يي** (الصين) (تكلم بالصينية): لم يكن هذا العام عاما عاديا فيما يخص التنمية في الصين. طرحت القيادة الجماعية المركزية الجديدة في الصين مفهوم ”الحلم الصيني“، وهو حلم التجديد العظيم للأمة الصينية، الذي يقود ١,٣ بليون صيني في مسعى لتحقيق الهدفين المئويين، المتمثلين في الانتهاء من بناء مجتمع معتدل الازدهار من جميع الجوانب بحلول عام ٢٠٢٠، وتحويل الصين إلى بلد اشتراكي حديث بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. ولأن الصين شهدت تغيرات عميقة في الخمسة آلاف سنة الماضية، وخصوصا خلال القرن الماضي، فقد بلغت نقطة بداية تاريخية جديدة اليوم.

ما هو مسار التنمية الذي ستعتمده الصين في المستقبل؟ وما هي السياسات الداخلية والخارجية التي ستتبعها؟ وما هو شكل الدور الدولي الذي ستقوم به؟ وأنا أفهم بأن المجتمع الدولي يهتم اهتماما كبيرا بتلك الأسئلة. وبصفتي وزير خارجية الحكومة الصينية الجديدة، أود أن أقدم جوابا مؤكدا على كل واحد منها.

إن الصين ستظل ماضية بثبات على درب التنمية السلمية. وقد أثارت التنمية السريعة التي حققتها الصين على مر السنين مخاوف من أن الصين قد تتبع النمط القديم للثروة الذي يؤدي إلى الغطرسة والقوة ويفضي إلى الهيمنة، وظهرت روايات مختلفة عن نظرية التهديد الذي تشكله الصين. غير أنه لا ينبغي تطبيق ما حدث في الماضي على الصين اليوم.

لا مكان لعقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن في عصر العولمة الجديد. إن الأمة الصينية محبة للسلام وتثمن الثقافة الصينية الوئام. لقد قام الشعب الصيني دائما وعلى مر التاريخ بالتجارة والمبادلات الدولية، وليس بالعدوان الخارجي والتوسع، وانضم إلى التصميم الوطني على الدفاع عن الوطن بدلا من العقيدة الاستعمارية المتمثلة في الاستيلاء على مناطق جديدة.

وتحدد ثقافة بلد ما قيمه، ويشير تاريخه إلى الطريق لمستقبله. أعلن الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ، منذ ما يقرب من ٤٠ عاما من على هذا المنبر رسميا وبالنيابة عن الحكومة الصينية بأن الصين لن تسعى للهيمنة على العالم. ولا يزال بيانه اليوم، يشكل التزامنا واقتناعنا الدائمين. وفت الصين وستستمر في الوفاء بوعدها وتظل قوة تعمل بإخلاص من أجل الحفاظ على السلام العالمى.

تنتهج الصين التنمية السلمية، وتدعو جميع البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها. ومنذ بداية الاصلاح والانفتاح، أصبحت الصين أكثر ترابطا مع الاقتصاد العالمي واندمجت في النظام الدولي. إننا ملتزمون بالعمل مع الآخرين من أجل إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، على أساس التعاون المربح للجانبين، والسعي لإيجاد حل سلمي للنزاعات الدولية والإقليمية. وفيما يتعلق بنزاعات الصين مع بعض البلدان على السيادة الإقليمية والحقوق والمصالح البحرية، فإننا نأمل مخلصين حلها وفقا للإجراءات المناسبة، من خلال التفاوض والتشاور مع البلدان المعنية مباشرة. والخلافات التي لا يمكن حلها الآن يمكن تأجيلها وإيجاد حل لها في المستقبل. وهذا هو موقفنا وممارستنا الثابتين. من ناحية أخرى، فإننا سنحمي مهما كانت الظروف بحزم سيادة الصين وسلامتها الإقليمية وسنتمسك بحزم بحقوقها ومصالحها المشروعة والقانونية.

ستظل الصين ملتزمة بالإصلاح وبالانفتاح وبالتنمية المستدامة. لقد مرت خمس سنوات على اندلاع الأزمة المالية العالمية. وعاد الاقتصاد العالمي مرة أخرى إلى مسار التعافي الصحيح، ولكن أسس الانتعاش ليست قوية والسرعة ليست بما يكفي. ولم يتم حتى الآن إزالة الأسباب الجذرية للأزمة المالية، وتبقى المشاكل الهيكلية القائمة في البلدان المتقدمة النمو بدون حل. وقد أدى تعديل السياسات النقدية غير التقليدية من الخارج، إلى جانب عوامل أخرى، إلى بروز تحديات جديدة وانتقال مخاطر تقلبات السوق المالية إلى بلدان الأسواق الناشئة.

وتجذب الوجهة التي يقصدها الاقتصاد الصيني اهتمامين محلي ودولي على حد سواء. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأن أساسيات الاقتصاد الصيني وأداؤه العام جيد، وآفاق التنمية في الصين مشرقة. والمؤشرات الأساسية للاقتصاد الصيني جيدة بشكل عام، وتتصدر الصين الاقتصادات الكبرى من حيث معدل النمو.

في خضم السعي لتحقيق التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، اتبعت الحكومة الصينية سياسة الاقتصاد الكلي التي تعالج الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل على حد سواء، واعتمدت سلسلة من التدابير المبتكرة في السياسة العامة بهدف تعزيز النمو المطرد والتكيف الهيكلي الاقتصادي والإصلاح. إننا نسعى بقوة إلى الاصلاح والانفتاح، وتعميق التكيف الهيكلي الاقتصادي وتسريع التحول في نموذج النمو لدينا. كما نقوم بتنفيذ سياسة الدولة الأساسية المتعلقة بالحفاظ على الموارد وحماية البيئة وتعزيز التنمية الخضراء، الشاملة والمنخفضة الكربون لبناء بيئة ايكولوجية سليمة وصين جميلة.

مع زيادة ناتج الصين الاقتصادي ونموذج نموها المتغير، فقد دخل اقتصاد الصين في طور من معدل النمو الذي يتراوح بين المرتفع والمتوسط. تفرض قواعد الاقتصاد ذلك، ومن شأنه أن يكفل تحقيق النمو المستدام والسليم للاقتصاد الصيني. إن الاقتصاد الصيني تجري ترقيته، وسيفضي معدل نموه المستقبلي إلى تحقيق فوائد كبيرة في أربعة مجالات نتيجة للتصنيع، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، ونوع جديد من التحول الحضري والتحديث الزراعي؛ والاصلاح والابتكار ؛ والتكيف الهيكلي، والمزيد من الانفتاح. ومن المتوقع أن تتجاوز واردات الصين من السلع خلال السنوات الخمس القادمة، ١٠ تريليون دولار، وأن تصل استثماراتها الخارجية إلى ٥٠٠ بليون دولار،

وسوف يقوم السياح الصينيون بأكثر من ٤٠٠ مليون زيارة خارجية. وسيوفر ذلك زخما أقوى للاقتصاد العالمي ويجلب قدرا متزايدا من الفوائد الملموسة للبلدان الأخرى.

إن الصين سوف تعزز بقوة إصلاح نظام الحوكمة العالمية مع الأمم المتحدة في صميمه. وتشكل الأمم المتحدة منصة كبيرة بالنسبة لجميع البلدان من أجل إجراء مشاورات والتعاون مع بعضها البعض. إنها أيضا أسرة كبيرة حيث يجتمع الناس من جميع البلدان معا. ويتمثل موقفنا الثابت في أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية الراهنة وتوفر الضمانات لتحقيق السلام والاستقرار في العالم. ويشكل احترام السيادة الوطنية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، والحفاظ على السلام ومعارضة للعدوان، وتعزيز المساواة ومعارضة سياسات القوة، تلك هي المبادئ الهامة التي يجب مراعاتها. إن الصين تتمسك بشدة بدور وسلطة الأمم المتحدة، وتدعمها في جهودها الهادفة إلى التجديد والتحسين الذاتيين، وذلك تمشيا مع عالم متغير، وتتطلع إلى أمم متحدة تؤدي دورا أكبر في الشؤون الدولية. والصين مستعدة لتعميق التعاون مع الأمم المتحدة والمشاركة بنشاط أكبر في أنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

وتلتزم الصين بتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب.و ندعو إلى تمثيل أكبر وإعطاء صوت للبلدان النامية في نظام الحوكمة العالمية، وندعم مجموعة الـ ٢٠، ومجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند وجنوب أفريقيا) والآليات الناشئة الأخرى التي تؤدي دورا هاما في جعل النظام الدولي أكثر عدلا وإنصافا. كما ندعو إلى إصلاح النظامين النقدي والمالي الدوليين ونريد الحفاظ على دور منظمة التجارة العالمية باعتبارها المحفل الرئيسي في مجال التجارة. ونعارض الحمائية التجارية ونعمل على جعل العولمة الاقتصادية أكثر توازنا وشمولية وفائدة للجميع. وندعو البلدان إلى تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وأن تضع في اعتبارها تجاوز آثار تقويمها للسياسات الاقتصادية حدودها. وندعو إلى تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لجعل الفوائد الإنمائية في متناول شعوب كل البلدان.

وستفي الصين بحزم بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية. والدولة الصينية دولة مسؤولة وعلى استعداد للقيام بدورها. وعلى الرغم من أنها لا تزال دولة نامية تواجه مهمة التنمية الشاقة، تدرك الصين تماما، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد وعضو دائم في مجلس الأمن، مسؤولياتها وتوقعات المجتمع الدولي منها. وسوف ننخرط بشكل كامل، ونشارك بنشاط أكبر في الشؤون الدولية ونعمل بشكل وثيق مع البلدان الأخرى لمواجهة التحديات العالمية المعقدة ومعالجة المسائل الصعبة التي تواجه البشرية. وسوف نعبر عن وجهات نظر الصين، ونقدم الحكمة الصينية، ونقترح الحلول الصينية، ونؤدي الدور الذي يتعين على الصين الاضطلاع به، ونوفر المزيد من المنافع العامة للمجتمع الدولي.

إننا سندافع بقوة عن الرؤية الصائبة بشأن العدالة مقابل المصالح الخاصة، وسوف نعمل على بناء مجتمع مصيري مشترك مع الدول النامية الأخرى. وفي إطار مبادلاتنا وتعاوننا مع البلدان النامية الأخرى، سوف نعلي من شأن العدالة ونضعه فوق المصالح الخاصة. وسوف نقدم على أفضل نحو ممكن، المساعدة للبلدان النامية الأخرى، وذلك لتمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية المستقلة والمستدامة.

وسوف نضطلع بدور بناء واستباقي على نحو أكبر، فيما يتعلق بمعالجة القضايا الساخنة الدولية والإقليمية، من أجل تعزيز السلام والحوار، ونزع فتيل الصراعات والحفاظ على سلام العالم واستقراره.

وسنواصل بعثات حراسة السفن لدينا وعملياتنا لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وتعزيز مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بغية الإسهام على نحو أكبر في إحلال السلام واستتباب الأمن في أفريقيا وغيرها من المناطق المعنية الأخرى.

لقد دام الاضطراب في سوريا ثلاثة أعوام تقريبا، مُتَسَبِّباً في قدر كبير من المعاناة والمحن للشعب السوري وجيران سوريا. ووُوجه استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا بالتنديد على الصعيد العالمي. والصين تعارض بحزم استخدام الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يُعَجِّل مجلس الأمن باتخاذ قرار لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في البدء بالتحقق من الأسلحة الكيميائية وتدميرها، ونحن على استعداد لتقديم مساهمة مالية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا وإرسال خبراء للعمل هناك في عين المكان.

وتدعو الصيد إلى إنهاء الأعمال القتالية والعنف في سوريا فورا، حتى يتسنى إيجاد الظروف اللازمة للتحقق من الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وندعو إلى التعجيل بعقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ وتسريع وتيرة إحراز التقدم بشأن حل سياسي للمسألة السوري. والصيد لا تسعى إلى أي مكاسب ذاتية في سوريا. ونحترم تطلعات الشعب السوري واختياره. وتتابع الصين الحالة الإنسانية في سوريا ببالغ القلق. وقد قدمنا وسنواصل تقديم المساعدة ضمن ما تسمح به وسائلنا إلى الشعب السوري، بمن فيه اللاجئون السوريون خارج البلد.

لقد قدمت الصين مؤخرا معونة إنسانية طارئة إلى الأردن قيمتها ١٥ مليون يوان، وقدمت معونة إنسانية طارئة نقدية بقيمة ٢٤ مليون يوان إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية للأشخاص المشردين داخل سوريا وللاجئين السوريين في لبنان، على الترتيب.

وتعمل الصين على تعزيز تسوية سلمية للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار. وقد قمنا بدور بناء في السعي إلى حل شامل ودائم ومناسب للمسألة النووية الإيرانية، دعماً للنظام الدولي لعدم الانتشار، وللسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. والحوار بين إيران والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا أتاح فرصا جديدة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعزز الجهود الدبلوماسية وتعمل على إحراز تقدم جوهري في الحوار في موعد مبكر.

إن المسألة الفلسطينية تقع في صلب النزاع في الشرق الأوسط. وإذ تستنير الصين باقتراح الرئيس زي جينبينج لحل المسألة الفلسطينية المتألف من أربعة نقاط، فإنها ستواصل العمل على التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لتلك المسألة.

وبفضل الجهود المُنَسّقة لجميع الأطراف المعنية، فإن التوترات في شبه الجزيرة الكورية خفت حدتها. ومن المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وصون السلام والاستقرار فيها في الأجل الطويل. وموقف الصين الثابت هو أن الحل المتفاوض عليه بالحوار هو السبيل المناسب لتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة، والمحادثات السداسية الأطراف محفل فعال لتعزيز إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وتحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق المحادثات السداسية الأطراف. ونأمل أن تقوم الأطراف كافة بإيجاد الظروف المواتية، وبناء التوافق في الآراء، والعمل صوب الهدف ذاته، واستئناف المحادثات في موعد مبكر.

إن التعاون الإنمائي الدولي يمر بمرحلة حاسمة، يجب علينا فيها أن نستفيد من الإنجازات السابقة بغية إحراز التقدم مجددا. وتؤيد الصين مواصلة التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية، وإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية السنوية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لخطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥ أن تركز على التنمية والقضاء على الفقر، وتراعي على النحو الواجب الظروف الوطنية واختلاف مراحل التنمية باختلاف البلدان، وتحترم اختيارها المستقل لمسارها الإنمائي. وينبغي للخطة أن تولي الأولوية لتعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية؛ والتقيد بمبادىء المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، والإنصاف وقدرات كل بلد على حدة؛ وتحسين آليات المتابعة؛ وتعزيز تمويل التنمية؛ وتعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما؛ وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية والدعم التقني المقدمين إلى البلدان النامية.

وترحب الصين بالنتائج الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في الدوحة في أواخر عام ٢٠١٢. وتأمل الصين أن تبدي البلدان المتقدمة النمو الإرادة السياسية وتفي بالتزاماتها من خلال تعزيز جهودها للحد من الانبعاثات وتقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. والحكومة الصينية تأخذ تغير المناخ على محمل الجد، إذ أن العديد من التدابير السياسية الحازمة التي اتخذتها أدت إلى إحراز تقدم ملحوظ. وستواصل الصين الاضطلاع بدورها الواجب عليها في مواجهة تغير المناخ على الصعيد العالمي. إن الوقت يمر بسرعة. وسنحتفل عما قريب بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. والأمم المتحدة التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية تجسد توقان شعوب جميع البلدان إلى السلم العالمي والتنمية العالمية. والحلم الصيني حلم برفاه البلد وسعادة الشعب؛ وهو يشبه إلى حد كبير حلم الشعوب في جميع أنحاء العالم. وباعتبار الصين عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، فإنها على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء بغية التقيد على نحو صادق بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والوفاء بإخلاص بمهمتها التاريخية مواصلة بذل جهود حثيثة للنهوض بالقضية النبيلة المتمثلة في السلام والتنمية من أجل البشرية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كميلوف، وزير الخارجية في أوزبكستان.

**السيد كميلوف** (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة المتغيرة على نحو متسارع، والتوترات المتزايدة، والتطرف، والتحديات والتهديدات الأمنية في مختلف مناطق العالم اليوم لا يمكن إلا أن تثير بالغ الانزعاج والقلق في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، غني عن القول إن هذه المشاكل تحديدا تحظى بأولوية خاصة على جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

والحرب في أفغانستان المتواصلة منذ أكثر من ٣٠ سنة ما زالت مصدرا خطيرا للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي والعالمي. والحالة الناشئة في أفغانستان، وفقا للخبراء، تتسم بانعدام اليقين والتقلب بصورة عامة. وفي ظل هذه الظروف، فإن تخفيض قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠١٤ قد يؤدي إلى تصاعد المواجهات في البلد، وتأجيج الإرهاب، والتطرف والاتجار بالمخدرات، وقد يفاقم المواجهة الأقاليمية. ومما لاشك فيه أنه سيحدث أثرا سلبيا على الحالة في منطقة آسيا الوسطى والمناطق المجاورة على نطاق أوسع.

وينبغي أن نقر بأن العالم اتخذ موقفا لا لبس فيه مفاده عدم وجود أي حل عسكري للمشكلة الأفغانية. والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة الأفغانية هو العملية السياسية من خلال المفاوضات فيما بين الأطراف الرئيسية المعنية، وتحقيق التوافق في الآراء بغض النظر عن مدى صعوبة ذلك، وتقديم المساعدة الفعالة من لدن المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وستواصل أوزبكستان إقامة علاقات الصداقة والمنفعة المتبادلة مع أفغانستان على أساس ثنائي، ودعم الحكومة التي انتخبها أبناء الشعب الأفغاني أنفسهم. كما سنواصل تقديم المساعدة العملية على انتعاش اقتصاد أفغانستان، مُرَاعِينَ أن الرفاه الاقتصادي شرط لاغنى عنه لكفالة السلام والازدهار

في ذلك البلد. وهذه المبادىء والنهج فيما يتعلق بأفغانستان مُكَرّسَ في مفهوم السياسة الخارجية لأوزبكستان، الذي يحظى بمركز القانون.

ثانيا، يتم اليوم النظر في الأمم المتحدة في خطة جديدة للتنمية العالمية. ويجب أن تجسد هذه الخطة الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية، وأن تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية اقتراناً بالحفاظ على الاستدامة البيئية. وتعطي أوزبكستان الأولوية للتنمية المستدامة والسلامة البيئية. وقد قمنا مؤخرا باعتماد برنامج عمل بشأن حماية البيئة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، مما يؤكد تلك الأولوية. وحكومة أوزبكستان ستخصص حوالي ملياري دولار لتنفيذ البرنامج الذي يهدف إلى الحفاظ على البيئة في ظروف مؤاتية، واستخدام الموارد الطبيعية بصورة رشيدة، وتطبيق الأساسيات الإيكولوجية للتنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية.

إن فقدان بحر آرال من أكبر الكوارث الإيكولوجية العالمية في التاريخ المعاصر. وفي كل عام، يبدو أكثر جلاء أن مشكلة جفاف بحر آرال، وأهم من ذلك آثاره على الظروف البيئية والاجتماعية والإنسانية، والمجمع الجيني وصحة الإنسان، تتخذ طابعاً ضاراً بشكل متزايد ولا يمكن التعافي منه. ونحن ممتنون للأمم المتحدة وللأمين العام بان كي - مون شخصياً، على ما يوليانه من اهتمام بمشكلة بحر آرال. وهذا الدعم الكبير يعطينا الثقة في أن بلدان المنطقة لن تترك وحدها في مواجهة هذه الكارثة الأرضية.

وأود أن أسترعي الانتباه العام اليوم، أولاً، إلى مسألة منع التدمير الكامل لما تبقى من النظام البيئي لمنطقة بحر آرال وحمايته، وكفالة الظروف المعيشية الدنيا للسكان، والمحافظة على أنواع الحيوانات والنباتات البرية الموجودة في المنطقة. وكانت هذه المسائل الرئيسية محور رسالة رئيس جمهورية أوزبكستان، رئيس الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، التي أعدت كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (A/67/884، المرفق).

ثانياً، نغتنم هذه الفرصة لدعوة المانحين الدوليين إلى تمديد المساعدة في تنفيذ برنامج التدابير الرامية لإزالة آثار جفاف بحر آرال وتلافي كارثة النظم الإيكولوجية في منطقة بحر آرال (A/68/383، المرفق)، وهو مما يتسق تماماً مع الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة، في تحقيق الاستدامة الإيكولوجية، ومكافحة الأمراض وتحسين حماية الأمومة والطفولة.

ثالثاً، إن ضمان الاستخدام الرشيد لموارد المياه مشكلة حادة تفضي إلى تفاقم الحالة الإيكولوجية ونقص المياه الصالحة للشرب في منطقتنا وعلى الصعيد العالمي. وليس سراً أن نهري آمو داريا وسير داريا، وهما النهران الرئيسيان العابران للحدود في وسط آسيا، لطالما حققا المنفعة العامة كما أنهما شريان حياة لدول المنطقة. وتصب المياه المتدفقة من هذين النهرين في حوض بحر آرال.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا سوى أن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء خطط طاجيكستان وقيرغيزستان بشأن بناء محطات كبيرة جديدة لتوليد الطاقة من خلال سدود عملاقة تضاهي السدود العالمية الكبرى: محطة روغن لتوليد الطاقة الكهرومائية، حيث سيقام سد عال على نهر آمو داريا بارتفاع ٣٥٠ متراً، ومحطة كمباراتا - ١ لتوليد الطاقة الكهرومائية من خلال سد يبنى على نهر سير داريا يبلغ ارتفاعه ٢٧٥ متراً. ووفقاً للعديد من الخبراء المختصين، فإن تنفيذ هذه الخطط سيؤدي إلى قطع التدفق الطبيعي للنهرين، وهو أمر محفوف بعواقب إيكولوجية واجتماعية - اقتصادية وخيمة. فالتوازن المائي والإيكولوجي الهش بالفعل في منطقة وسط آسيا سوف يتضرر بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فمن المزمع بناء تلك المنشآت في مناطق صدع تكتوني ونشاط زلزالي محتمل لاتقل شدته عن ٩ إلى

١٠ درجات بمقياس ريختر، الأمر الذي يحمل بين طياته خطر وقوع كوارث من صنع الإنسان.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإننا نلتزم بشدة بموقفنا المبدئي بعدم مقبولية بناء مرافق لتوليد الطاقة الكهرومائية على المجاري المائية الدولية بدون موافقة أولية من جميع البلدان المعنية. وتماشياً مع الممارسة القانونية الدولية، لا بد أن يجري خبراء دوليون محايدون دراسة إلزامية لمشروعي روغن وكمباراتا – ١ تحت إشراف الأمم المتحدة، مع تقييم الآثار المحتملة للمرافق الكهرومائية الجديدة على النظام المائي الطبيعي والبيئة والحيوانات والنباتات البرية.

وموقف أوزبكستان يستند إلى معايير القانون الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام ١٩٩٢، واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

إن عام ٢٠١٥ – الأجل المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الذي تحدد في عام ٢٠٠٠ – بات قريباً. وفي هذا الصدد، علينا أن نؤكد أن إنجازات جمهورية أوزبكستان خلال سنوات استقلالها في المجال الاقتصادي والسياسة الاجتماعية ومعالجة بعض المسائل التي تتصل بتحسين رفاه السكان، وجودة التعليم وخدمات الرعاية الصحية والاستدامة الإيكولوجية، سمحت لبلدنا بضمان الأولوية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبوسعي أن أذكر أرقاماً وحقائق تعكس الإمكانات الحالية ومعدلات التنمية التي حققها بلدي.

مقارنة بعام ٢٠٠٠، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان ٣,١ ضعفاً، ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦ ضعفاً. وبلغ النمو الإسمي للمرتبات ٢٢ ضعفاً، ومعدل الزيادة في المعاشات ١٢,٧ ضعفاً. ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي ٨,٤ ضعفاً. وخلال السنوات الست الأخيرة، تجاوز النمو الاقتصادي لأوزبكستان نسبة ٨ في المائة. وازدادت نفقات الدولة في المجال الاجتماعي والحماية المدنية في أوزبكستان بأكثر من خمسة أضعاف. ويوجه حوالي ٦٠ في المائة من جميع نفقات الدولة لتمويل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك أكثر من ٣٤ في المائة للتعليم، وينفق أكثر من ١٥ في المائة على الرعاية الصحية العامة.

وإنني على يقين من أن مشاركة أوزبكستان المستمرة في جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة ما زالت تسهم في زيادة رفع مستويات معيشة السكان، وتحقيق الأهداف العليا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة الخارجية والكمنولث في أستراليا.

**السيدة بيشوب** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أنني حديثة العهد بمنصب وزيرة الخارجية، فإنني أشعر بسعادة غامرة لاشتراكي في هذه المناقشة العامة. وقبل أسابيع قليلة، شهدت أستراليا إجراء انتخابات عامة واختيار حكومة جديدة. وقبل تسعة أيام تحديداً، أديت القسم كوزيرة الخارجية رقم ٣٨ في أستراليا. وتغيير الحكومة قرار وطني له أهميته. فهو لم يحدث سوى ٧ مرات في بلدي منذ الحرب العالمية الثانية.

وأستراليا ديمقراطية ليبرالية مفتوحة. ونقر بحسن طالعنا وسجلنا المتصل من الانتقال الديمقراطي السلمي الممتد إلى عام ١٩٠١. والأمم المتحدة تقدم نفس المثل للسلام والنظام في العلاقات بين الدول. وهي توفر لنا المنبر لتسوية خلافاتنا وطرح شواغلنا.

وهناك ارتباط عضوي بين الأمن واستقرار الحكومات والتنمية الاقتصادية.

تدرك الحكومات الرشيدة أن توفير البيئة الآمنة والمستقرة لمواطنيها هو أسمى مهماتها الرئيسية. ولكن ذلك الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا باقتصادها. فالمحرك الرئيسي للازدهار المحلي والعالمي هو النمو الاقتصادي والتنمية والتجارة، علاوة على كونها ركيزة هامة للأمن العالمي. ولذلك السبب فإن الحكومة الأسترالية الجديدة ستضع الدبلوماسية الاقتصادية في صميم سياستها الخارجية.

وسنعمل على تعزيز الإدارة الاقتصادية وأنظمة التجارة المفتوحة التي تدعم الاقتصادات الموجهة نحو التصدير. فنحن ندرك أن من شأن قطاع الأعمال التجارية القوي والنظم التجارية المفتوحة وسياسات الاستثمار الأجنبي الحرة أن تعزز النمو الاقتصادي الذي يتيح الفرص بدوره لتحقيق الرخاء والأمن. وتهيئ الاقتصادات القوية للدول وشعوبها بيئة مواتية لبناء حياتها، واختيار نمط الحياة المناسب لها. وبالمثل فإن الاقتصادات المفتوحة تعزز التنمية المستدامة. ونحن ندرك ذلك استنادا إلى خبرتنا في أستراليا وفي منطقتنا.

ويرتكز نجاح أستراليا الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة فيها على جهود الإصلاح المبذولة على مدى عدة سنوات. فقد حررنا اقتصادنا طوعا وأزلنا العوائق التجارية والسياسات الحمائية من جانبنا. وقد أدى انفتاح الاقتصادات إلى تحسن مستويات المعيشة في منطقتنا. وخير شاهد على ذلك النمو الهائل للطبقة الوسطى في جنوب شرق آسيا. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ١٤٥ مليون شخص سينضمون إلى الطبقة الوسطى بحلول عام ٢٠١٥ بارتفاع يتجاوز نحو ٩٥ مليون شخص مقارنة بعام ٢٠١٠. وعلى نطاق أوسع، نتوقع أن تتسع رقعة الطبقة الوسطى في آسيا لتصل إلى حوالي ٣ بلايين شخص بحلول ٢٠٣٠. وتسير إندونيسيا على الطريق الصحيح – وهي حاليا في المرتبة السادسة عشرة على مستوى العالم ضمن أكبر اقتصادات العالم – لكي تصبح سابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن تصبح الصين والهند في المرتبتين الأولى والثالثة بحلول عام ٢٠٣٠. فخلال عقد واحد ممتد بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٩ انتشل من وهدة الفقر في الصين ما يربو على ٢٩٠ مليون شخص.

وقد وجّه الأمين العام هذا الأسبوع انتباهنا بحق إلى احتياجات الفقراء، وإلى العهد الذي قطعناه على انفسنا تجاههم منذ أكثر من عقد من الزمن، ورؤيتنا للمستقبل. ونحن بحاجة لإنجاز العمل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا أن نحدد أولويات النمو الاقتصادي المستدام في الإطار الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن نتيح الفرصة لجميع البشر، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، كي يعيشوا حياة صحية ومنتجة، شريطة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويجب علينا أن ندعم المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها.

إن مستقبل السلام مرهون بالرخاء الاقتصادي. وتقديم المعونة جزء هام من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء العالم. وتضطلع المعونة بدور هام في دعم الإصلاحات الاقتصادية والحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرة الإنتاجية للقطاعات المتصلة بالتجارة. غير أن تقديم المعونة بصورة فعالة أمر هام للغاية أيضا. وعلى سبيل المثال، علينا التغلب على نقائص الهياكل الأساسية التي تحول دون مشاركة الاقتصاديات النامية بصورة كاملة في الأسواق العالمية. وتفوق تقديرات احتياجات تمويل الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق والموانئ اللازمة لتيسير التجارة، كثيرا المعونات العالمية. ووفقا لتقديرات المصرف الإنمائي الآسيوي، ستحتاج آسيا وحدها إلى ٧٥٠ بليون دولار سنويا على مدى العقد القادم من أجل تلبية احتياجاتها من الهياكل الأساسية، بالمقارنة مع المعونات العالمية المقدمة سنويا والتي تبلغ ١٣٠ بليون دولار. فالقطاع الخاص وحده لديه القدرة على تعبئة التمويل اللازم لتلك الاستثمارات الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية.

وللمعونة دور في المساعدة على التغلب على العقبات التي تحول دون الاستثمار. وينبغي أن تكون عامل جذب لرأس مال القطاع الخاص، ولكن دون أن تكون عوضا عنه أبدا. وستكون لذلك عوائد مرتفعة جدا. ويشير تقرير مشترك لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن كل دولار يستثمر في المعونة من أجل التجارة قادر على رفع مستويات الصادرات من البلدان النامية بمبلغ ٨ دولار أمريكي.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بإمكانية إفساح المجال أمام النمو الاقتصادي للبلدان النامية من خلال التجارة. وستواصل أستراليا العمل على تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية، وعبر الصفقات الإقليمية والمحددة لكل قطاع، وعبر المفاوضات الثنائية بشأن التجارة الحرة. وتهدف الحكومة الأسترالية إلى بناء شبكة من اتفاقات التجارة الحرة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وسنعمل في منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز العمل التجاري المتعدد الأطراف. وتولي أستراليا أولوية قصوى لإصلاح الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة بوصفهما أفضل سبيل لتأمين فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وستكون هذه المواضيع رئيسية بالنسبة لنا في فترة ترؤسنا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٤.

ولا ينبغي لأي أحد أن يدّعي إمكانية وجود الميدان الاقتصادي بمعزل عن المكونات الأخرى لتجربتنا الإنسانية. فإحراز التقدم الاقتصادي وحده ليس كافيا. ومن الضروري أن نكفل تمتع جميع الناس في سائر أنحاء العالم بالحرية التي تمكّنهم من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية بصورة كاملة. وقد كانت أستراليا من الدول الثماني الكبرى المشاركة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٤٨ أشرف رئيس الجمعية العامة، وهو وزير الخارجية الأسترالية السيد ه. ف. إيفات، على اعتماد الإعلان (انظر A/PV.138).

ومنذ ذلك الحين، ما فتئت أستراليا في طليعة الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونصيرا للمساواة والحريات الأساسية – الحرية من التمييز، والتحرر من الرق والتعذيب والاعتقال التعسفي، والاحتجاز أو النفي، وحرية التعبير والضمير والدين، وحرية العمل، وحرية التمتع بالصحة والتعليم والمشاركة في حياة المجتمع المحلي. والأهم من ذلك، يجب أن تشمل هذه الحريات جميع النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل والموارد والتعليم والخدمات الصحية. ويجب أن ترتكز هذه الحريات على نظم قانونية قوية مستقلة وقادرة على إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وستواصل أستراليا تعزيز وحماية معايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولذلك السبب، نحن نسعى إلى نيل عضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

إن الحالة في الجمهورية العربية السورية تشكّل أزمة أمنية وإنسانية ملحّة يجب أن نتصدى لها. وما لم تتم السيطرة عليها فإنها لن تكف عن أن تسبب معاناة إنسانية كبيرة علاوة على زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد أدانت أستراليا – جنبا إلى جنب مع بقية دول العالم – الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في ٢١ آب/أغسطس. وأعربنا أيضا عن إدانتنا لاستخدام نظام الأسد الأسلحة التقليدية ضد شعبه.

وتأتي حماية المواطنين على رأس التزامات جميع حكومات الدول. وفي عام ٢٠٠٥ وقّع قادة جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا المبدأ في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمسؤولية عن الحماية. (القرار ١/٦٠). وستشارك أستراليا، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، في تقديم مشروع قرار معروض على المجلس يدين بأقوى العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ويوضح مشروع القرار للمرة الأولى، أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكّل تهديدا للسلم

والأمن الدوليين، وبذلك فإنه يضع معيارا دوليا جديدا من شأنه أن يساعد في منع استخدام تلك الأسلحة في المستقبل. وينص مشروع القرار على ضرورة تقديم أولئك المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة إلى العدالة. وهي دعوة نؤيدها بقوة.

ونرحب بأن مشروع القرار يحدد بشكل لا لبس فيه أن على نظام الأسد أن يمتثل امتثالا تاما للشروط المتعلقة بتدمير أسلحته الكيميائية. وتحتاج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن إلى دعم دولي قوي للدور الذي تضطلع به في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

وستواصل أستراليا أيضا الضغط كي يعمل مجلس الأمن على مساعدة الجهود الإنسانية في سوريا، وبطبيعة الحال، لكي يقدم دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي، وفقا لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق) على نحو يؤدي إلى وقف العنف، وإلى عملية انتقال سياسي تلبي تطلعات جميع السوريين.

غير أنه لا يسعنا التركيز على حالة واحدة فقط في مجال الأمن العالمي. ذلك أننا نواصل التصدي لتحديات أمنية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة المحيط الهندي – المحيط الهادئ. وقد تعلّمنا الدروس المستفادة – عبر عضويتنا في مجلس الأمن – من خبرتنا في مجال حفظ السلام وبناء السلام، وسنمضي قدما بالمبادرات المجدية لمنطقتنا. ونرحب بالدعم القوي الذي أعرب عنه مجلس الأمن لمشروع القرار الذي قدمته أستراليا أمس، القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

هذه الأسلحة محرك رئيسي للعديد من الصراعات التي يوجه انتباه المجلس إليها.

عندما قادت أستراليا بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان قبل ١٣ عاما مع أصدقائنا من نيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وبلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ، كان من بين أولى المهام التي واجهت البعثة استعادة السلام والأمن. وتحركت البعثة بسرعة من أجل كفالة تسليم الأسلحة النارية – وهو إجراء مبكر وحاسم شكل الأساس الذي بنى عليه السلام وجرى الحفاظ عليه خلال السنوات العشر التالية. وكان للنساء دور بالغ الأهمية في ذلك.

ولهذا السبب فإننا ندعم، في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في أعمال الشرطة، من خلال التوظيف والاستبقاء، والتدريب، والدعم التوجيهي. وفي الفلبين، تقوم أستراليا بتمويل مشاركة المرأة في عمليات السلام التي تجمع بين المسلمات والمسيحيات ونساء الشعوب الأصلية. ونواصل البناء على سجلنا في مجالات الأمن ونزع السلاح وحفظ السلام. وبوصفنا مشاركا في إعداد مشروع القرار، عملنا من أجل ضمان اعتماد أول معاهدة لتجارة الأسلحة في العالم (القرار ٢٣٤/٦٧ باء)، التي وقع عليها الآن من جانب غالبية أعضاء الأمم المتحدة، مع الحصول خلال هذا الأسبوع على ١٨ طرفا موقعا آخر.

خارج المجلس، نحن نعمل بشكل مباشر مع البلدان في منطقتنا لبناء الأمن. وتشيد أستراليا بالجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي ومجموعة ال ٧ زائد البلدان الخارجة من الصراع، بما في ذلك أفغانستان وجزر سليمان، لتعزيز سيادة القانون والمؤسسات المدنية والسياسية ووجود قطاع خاص قوي.

إن الأمم المتحدة محفل حيوي للأمن والازدهار في العالم. هذا ما تخيله الرئيس هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة إبان تأسيس الأمم المتحدة، عندما تكلم عن ”نسيج عالمي من الأمن الدولي والرخاء المتنامي“. لا يمكن لمجتمع أن يبني الحياة والأسر والأمم في ظل انعدام الاستقرار وإمكانية التنبؤ والأمن. ولا يمكن لبلد أن يكفل أمن شعبه بدون اقتصاد يوفر له الكرامة ليعيش الحياة التي يرى أنه جدير بها.

وكما أوضحتم، السيد الرئيس، فإن مهمة الأمم المتحدة لهذا العام والعام المقبل، تمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مهمة من شأنها أن تحدد مسار البشرية على مدى عقود قادمة. بالنيابة عن الشعب الأسترالي، أتمنى التوفيق لجميع الدول في الاضطلاع بهذه المهمة، وتلتزم أستراليا بالاضطلاع بدورها. سوف نسعى جاهدين، معا، من أجل بناء الازدهار الذي يعزز ويدعم السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانسيسكوس كورنيليس جيراردس ماريا تيمرمانز، وزير الخارجية في مملكة هولندا.

**السيد تيمرمانز** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل، هذا العام، بالذكرى المئوية لقصر السلام في لاهاي، مقر محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة، ورمز السعي إلى تحقيق السلام بمقتضى القانون. وفي العام المقبل، سنحيي الذكرى المئوية لأولى الحربين العالميتين الانتحاريتين اللتين تسببتا في معاناة إنسانية لا توصف، وجرائم بشعة ضد الإنسانية وقمع لنصف سكان أوروبا حتى سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩.

ولدت من رماد هاتين المواجهتين العالميتين رغبة شعوب العالم في وضع حد للصراعات العنيفة وضمان حقوق الإنسان لكل كائن بشري في كل بلد. ”لا تكرار لذلك أبدا“ هو ما أرادته البشرية. للأسف، ليس هذا ما تمكنا حتى الآن من تحقيقه للجميع.

خلال الاحتفالات هذا العام في لاهاي، التي أعطت دفعة جديدة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كانت هناك مشاهد عنف يعجز عنه الوصف في سوريا، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي الآونة الأخيرة، في نيروبي، قتل عشرات الأشخاص على يد الإرهابيين. من بين الضحايا، كانت الدكتورة إليف يافوز، وهي شابة هولندية كانت حاملا في في الشهر الثامن في طفلها الأول. أعرب عن مواساتي لأسرة الدكتورة يافوز، وإلى جميع ضحايا هجوم نيروبي وأحبائهم.

أدى عجز المجتمع الدولي عن وضع حد لانتهاكات من هذا القبيل في الماضي إلى إنشاء هيئات وصكوك جديدة. وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة واعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد وقوع عمليات إبادة جماعية مؤخرا، أنشئت المحكمة الجنائية الدولية. وأدى استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب صدام حسين إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالتالي فإن المؤسسات والصكوك قائمة. والسؤال هو، ما الذي يحول دون أن تحقق النتائج؟ ربما قدم الفيلسوف الهولندي باروخ سبينوزا بالفعل الإجابة على هذا السؤال قبل أربعة قرون عندما كتب يقول: ”إن السلام ليس غياب الحرب، بل إنه فضيلة وحالة ذهنية، إنه نزعة إلى عمل الخير ونشر الثقة والعدل“.

وإنني مقتنع بأن المجتمع الدولي يجب أن يواصل العمل في المشروع الذي بدأناه قبل مائة عام. ينبغي أن نحذو حذو الدكتورة يافوز، التي كانت ملتزمة بمساعدة الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. ينبغي لنا أن نعمل على تحقيق أهدافها ونتمسك بمثلها العليا. ينبغي أن نوضح أن الإرهاب لن ينتصر أبدا. ينبغي أن نستثمر في الأمم المتحدة وندعمها بفعالية قدر استطاعتنا. نحن نؤيد بقوة الأمين العام والرسالة التي وجهها هنا يوم الثلاثاء (A/68/PV.5). وسننضم إليه على طريق السلام والعدالة والتنمية.

تؤيد هولندا خطة متسقة من أجل تعزيز النظام القانوني الدولي. تتطلب إقامة عالم ينعم بالسلام نظاما قانونيا مستداما وخطة قوية من أجل التنمية. وتتطلب استراتيجية لنزع السلاح والتركيز على حقوق الإنسان. تلك هي مبادئ السياسة الخارجية لهولندا. تشكل الشراكة من أجل السلام والعدالة

والتنمية الأساس لترشح هولندا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٧ -٢٠١٨.

أصيب العالم بالصدمة عندما علم بحدوث هجوم بالأسلحة الكيميائية في سوريا في ٢١ آب/أغسطس. انتهك الهجوم أحد أهم القواعد القطعية في القانون الدولي. يحظر بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وسوريا طرف فيه، استخدام الأسلحة الكيميائية. إن الحالة في سوريا تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وتدعو هولندا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي لذلك التهديد. وقد استمعنا للتو من ممثل أستراليا إلى ما سيحدث اليوم.

تولت الرئاسة، نائبة الرئيس، السيدة برويل – ملكيور (موناكو).

إن سوريا لا تلتزم بالقواعد الدولية التي تقتضي منها أن تحمي مواطنيها. لكن على المجتمع الدولي مسؤولية أيضا. تؤيد هولندا الاقتراح الداعي إلى أن يمتنع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عن استخدام سلطة حق النقض عند التصويت على التدخل لوقف ارتكاب الفظائع الجماعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ينبغي أن يظهروا أنهم جادون بشأن مسؤوليتهم عن حماية الفئات الضعيفة من السكان، تأكيدا لتوافق آرائنا أن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي لا يجوز التسامح معها أبدا.

وكما قال الأمين العام، ينبغي محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في سوريا وفقا للقانون الدولي. إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. إذا كانت الحكومة السورية نفسها لا ترى إمكانية لتعقب الجناة ومحاكمتهم، يمكنها أن تطلب من المحكمة الجنائية الدولية القيام بذلك. وإذا لم تطلب سوريا، على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء. أخيرا، وكما قال الأمين العام أيضا، لا يمكن أن نشعر بالارتياح لمجرد تدمير الأسلحة الكيميائية في حين تستمر الحرب الأوسع نطاقا في تدمير سوريا وقتل الأبرياء. ثمة حاجة إلى التوصل إلى حل سلمي. وينبغي أن تشارك المرأة السورية في تحقيق ذلك، إذ لا يمكن أن يكون هناك حل دونها.

يوفر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن أداة فريدة لتسوية الصراعات بصورة شاملة للجميع.

واستضفنا في هذا الأسبوع حدثا جانبيا للاحتفال بأهمية مشاركة المرأة السياسية من أجل نجاح العمليات الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال لي المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وقت سابق من هذا الأسبوع إن الشجاعة هي الاسم الأوسط لكل امرأة. ومن المؤكد أنه كذلك في سوريا.

إن هولندا تؤيد جهود جون كيري الرامية إلى تشجيع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التوصل إلى الحل القائم على دولتين من خلال المفاوضات المباشرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية. فالسلام الدائم لن يتحقق إلاّ بالحل السياسي.

قبل خمسين عاما، أعرب رئيس الولايات المتحدة جون ف. كينيدي عن خشيته من أن يكون هناك في السبعينات ١٥ أو ٢٠ أو حتى ٢٥ دولة حائزة للأسلحة النووية. لقد جرى تجنب هذا الخطر، والفضل في ذلك يعود جزئيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بيد أن خطر المزيد من انتشار الأسلحة النووية لم ينحسر. وفي حين أن الكثير قد تحقق في ميدان نزع السلاح، لا يزال الطريق أمامنا طويلا. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في برلين خلال حزيران/يونيه، حذر من خطر الأسلحة النووية. فقد قال ”ما دامت الأسلحة النووية موجودة، نحن لسنا آمنين بالفعل“ – وهو على حق. إنه يخطط لاتخاذ خطوات جديدة بغية خفض الترسانات

النووية الاستراتيجية. وهو يريد أيضا إجراء تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة غير الاستراتيجية العائدة للولايات المتحدة وروسيا في أوروبا. وهولندا تؤيد تلك الخطوات، وتدعم بقوة هذه الجهود، وتريد أن تسهم فيها.

وفي آذار/مارس من العام المقبل، سيتم عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في لاهاي. وتأتي استضافة بلدي لمؤتمر القمة هذا تمشيا مع تقاليدنا كبلد للسلام والعدالة والأمن. إن المواد النووية يمكن أن تؤدي دورا هاما في علاج أمراضنا وتدفئة بيوتنا. ومن حسن الطالع أن احتمال استخدام الإرهابيين للمواد النووية في هجوم يشنونه احتمال ضئيل. ولكن إذا حدث ذلك، ستكون العواقب في الواقع خطيرة جدا على العالم.

إن مؤتمر قمة الأمن النووي يهدف إلى إعطاء زخم جديد للجهود العالمية الرامية إلى كفالة الأمن النووي والحيلولة دون الإرهاب النووي عن طريق وضع الاتفاقات على أعلى المستويات المتعددة الأطراف وتنفيذها. فالحكومات، والشركات، والباحثون، والمنظمات من بلدان عديدة يعملون معا على خفض كميات المواد النووية، وتعزيز أمن المواد المتبقية، ومكافحة تهريب المواد النووية.

والذكرى المئوية لقصر السلام مناسبة جيدة لتسليط الضوء على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. إن هولندا تستخدم الاحتفالات لتعزيز صكوك التسوية السلمية. ونحن ندعو إلى اتخاذ ثلاث خطوات مترابطة.

أولا، إننا بحاجة إلى تشجيع البلدان على الاعتراف بالاختصاص القضائي الإلزامي لمحكمة العدل الدولية. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، ندرك أن المحكمة جهاز رئيسي للأمم المتحدة. وفي رأيي أن الاعتراف باختصاصها الإلزامي هو الخطوة التالية المنطقية والضرورية. ثانيا، يجب أن نساعد البلدان على إدراكها مدى فائدة ومرونة التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات. وبوسع مجلس الأمن والجمعية العامة أن يوجها انتباه الأطراف إلى هذه الوسيلة في أكثر الأحيان، وينبغي أن ندعمها أكثر في المناقشة العامة. ثالثا، يجب أن نحد من العقبات التي تعترض سبيل التسوية السلمية للمنازعات بإتاحة البدائل. لهذا السبب، تؤيد هولندا بحماسة إدارة الشؤون السياسية والمنظمات غير الحكومية التي تسعى لتعزيز الوساطة.

لقد أشار الأمين العام بحق في تقريره لعام ٢٠١١ عن المسؤولية عن الحماية (A/65/877)، إلى أهمية الوساطة كوسيلة لمنع الجرائم الوحشية. والنظم القانونية الوطنية هي أساس النظام القانوني الدولي. وتعزيز النظم القانونية الوطنية ينبغي أن يمكّن من الحفاظ على إبقاء قاعات المحكمة الجنائية الدولية مغلقة.

إن المحكمة الجنائية الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بسلسلة عالمية من المؤسسات القانونية. إنها توفر العدالة في أعقاب ارتكاب الجرائم الدولية، مما يساعد على منع ارتكابها في المستقبل. لذلك، من الأهمية بمكان أن تواصل البلدان الانضمام إلى نظام روما الأساسي، والإبقاء على الدعم الشعبي له. ونحن بحاجة إلى التأكد من أن تستمر البلدان التي تنضم إلى النظام الأساسي في العمل مع المحكمة الجنائية الدولية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية العشرين لإعلان فيينا. فالإعلان العالمي مصدر إلهام دائم. لقد اعتُمد من دون صوت واحد معارض تحت قيادة إليانور روزفلت الملهمة، التي كانت عامل تغيير قبل اعتماد هذا التعبير. لقد قالت قبل التصويت مباشرة، ”إننا نقف اليوم على عتبة حدث عظيم في حياة الأمم المتحدة، وفي حياة البشرية“ (انظر A/PV.180).

وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا أن حقوق الإنسان ذات طابع عالمي، وغير قابلة للتجزئة، وهي مترابطة ومتشابكة. وبعد عشرين عاما على مؤتمر فيينا، اكتملت المخططات المتعلقة ببنيتنا التحتية لحقوق الإنسان. وحان الوقت الآن لكفالة ما يلزم من التنفيذ، والارادة السياسية، والقدرات، والموارد المالية، والإصلاحات. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد السياسة الهولندية في مجال حقوق الإنسان على أهمية إقامة الشراكات الثلاثية في مناطق مختلفة من العالم. فنحن نركز على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وحقوق المرأة.

وبدون التنمية، لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن على الصعيد العالمي. نحن نقترب بسرعة من عام ٢٠١٥، وقد أحرزنا تقدما كبيرا. وفي السنتين المقبلتين لا يزال باستطاعتنا أن نحدث فرقا ونتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تستفيد أيضا من إطار واحد وموحد. ولا يسعنا أن نتكلم عن محنة أفقر الناس في العالم بمعزل عن المشاكل البيئية التي تهدد الحياة على كوكبنا. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تكون التنمية مستدامة بحيث يمكننا تحقيق التوازن والتكامل بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. ويشكل السلام والأمن وسيادة القانون عنصرا حيويا رابعا للتنمية المستدامة.

إن الكلمات الرئيسية التي تتضمنها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتمثل في توفير معونات أفضل، ومزيد من الاعمال التجارية، وتماسك أقوى للسياسة العامة للتنمية المستدامة. وأيضا، نحن بحاجة إلى تعزيز حقوق المرأة. ويشمل ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فضلا عن تكافؤ الفرص. لدي أربعة أطفال، منهم بنتان. سوف لن أتحمل بصفتي أحد الوالدين إذا لم يكن لديهما فرصة متساوية مع أخويهما.

وغني عن القول إن الأمة التي استمدت أراضيها من البحر تشعر بالقلق عندما يتهددها ارتفاع مستوى سطح البحر. لهذا، نشعر بتضامن قوي مع البلدان الأخرى المهددة بالطريقة نفسها. وتريد هولندا أن تعزز التآزر بين سياسات المناخ والحد من والفقر، لا سيما في ميدان المياه والأمن الغذائي.

قبل ٧٥ عاما بالتحديد، قال رئيس الوزراء البريطاني تشامبرلين في خطاب إذاعي حول أزمة سوديتنلاند،

> ”كم هو أمر رهيب وأحمق ولا يصدق عندما ينبغي أن نحفر الخنادق ونضع أقنعة الغاز هنا بسبب نزاع في بلد بعيد بين أناس لا نعرف شيئا عنهم.“

بعد ذلك بفترة قصيرة، جرى تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا. لم يكن ذلك مجرد خطأ من جانب الموقعين على اتفاق ميونيخ. المجتمع الدولي بأسره – لا سيما الديمقراطيات الزميلة لتشيكوسلوفاكيا في أوروبا، بما فيها بلدي، هولندا – أشاح بنظره عن ذلك.

واليوم، لا يسعنا بعد الآن أن نتظاهر بأننا لا نعرف شيئا عن النزاعات التي تحدث في بلدان بعيدة، أو عن الناس الذين يعيشون هناك. وإذا فشلنا، فلن يكون السبب قصور الصكوك القانونية التي قمنا بوضعها.

و بسبب عجز المجتمع الدولي عن الإحساس بالمسؤولية. من واجبنا تحمل المسؤولية في معالجة الأزمة في سوريا.

وتحدث الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع عن القيادة وأشار إلى نيلسون مانديلا باعتباره مثالا ساطعا. وأتمنى أن نستمع جميعا إلى ”ماديبا“ على نحو أكثر تواترا. وفيما يتعلق بسوريا، ينبغي لنا أن نحذو حذو الأمين العام ونجعل السلام والعدالة حقيقة.

والاستثمار في الأمم المتحدة استثمار في مستقبلنا المشترك. نحن مساهمون بفائدة طويلة الأجل. نحن في حاجة إلى أن تكون

صكوك إرساء السلام وتحقيق العدالة والتنمية معدة للحظة تتمكن فيها من المساعدة في تجنب كارثة. ولذلك استثمرنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أثبتت الآن أهميتها في الأزمة السورية. ولذا ينبغي أن نستثمر في شرعية مجلس الأمن وفعاليته. ولذا يجب أن نعمل بأقصى ما في وسعنا من أجل التوصل إلى خطة تنمية مستدامة واضحة وطموحة لما بعد عام ٢٠١٥. نحن جميعا في الأمر معا، ويجب علينا أن نستثمر معا في أممنا المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بازيل إيكووبي، وزير الخارجية والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو.

**السيد إيكووبي** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في بداية هذا الأسبوع، في افتتاح المناقشة العامة، أدان المجتمع الدولي بشدة الهجمات البشعة التي ضربت مرة أخرى كينيا. يجب أن تقودنا هذه الحالة إلى التفكير في قدرتنا على منع وقوع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وتكمن مأساة كينيا في قربها من أراضي الصومال، الذي قد ترك لفترة طويلة للغاية مرتعا للجماعات الإرهابية. والدرس المستفاد هو تجنب تهيئة أي فراغ يمكن أن يكون بمثابة أرض خصبة للحركات التخريبية. ولهذا أسرعت الدول الأعضاء في المجتمع دون الإقليمي، في أفريقيا الوسطى، بالاستجابة لخطر ”صوملة“ جمهورية أفريقيا الوسطى وتحويلها إلى صومال جديد منذ بداية الأزمة هناك، على الرغم من مواردنا المحدودة.

وأشار بوضوح الحوار الذي عقدناه مؤخرا، بوصفنا شركاء ذلك البلد المدمر، المعني بالأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، إلى أن المجتمع الدولي قد أدرك التحدي وقرر بشكل حاسم تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى على المستوى السياسي والأمني، والإنساني والاقتصادي والمالي، وكفالة انتقالها الناجح، مثلها في ذلك مثل مالي، البلد الذي نثني عليه ويستحق كل اهتمامنا وتضامنا اليوم، كما فعلنا بالأمس.

لذلك، وخلافا لحالات الطوارئ الإنسانية، يجب أن تمنح جمهورية أفريقيا الوسطى كافة الموارد اللازمة لاستعادة سلطة الدولة، وتمكين إدارتها من العمل، وإنعاش الاقتصاد والإعداد للانتخابات. ويجري حاليا إنشاء بعثة للدعم الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت قيادة أفريقية. ونشجع مجلس الأمن على أن يعجل باتخاذ قرار يدعم تلك المبادرة، التي تهدف إلى تهيئة الظروف الضرورية لاستعادة السلم والأمن، الأمر الذي من شأنه ضمان الاستقرار اللازم، والتنفيذ الفعال لخارطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ولا يسع الكونغو، بوصفها وسيطا يرصد تلك الأزمة ورئيسا للجنة المتابعة المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعنية بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن ترحب بذلك التطور المشجع للغاية.

وفي سياق المنطقة التي يقع فيها بلدي، أكد الرئيس دنيس ساسو انغيسو، من خلال المشاركة في التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقع في ٢٤ شباط/فبراير، التزامه بسياسة خارجية تهدف إلى تحقيق السلام والأمن في العالم بشكل عام وفي أفريقيا، لا سيما في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي الاضطلاع بذلك، قال إنه يفضل البحث عن حلول سلمية وأظهر استعداده لمواصلة السير على هذا الدرب. وتبرهن على نهجه المشاورات المختلفة التي بدأها في سياق تنفيذ الاتفاق الإطاري والمناشدات الموجهة إليه.

وانطلاقا من هذه الروح، يسر الكونغو الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاق الإطاري، الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونثني على قيادة الأمين العام، السيد بان كي - مون، وندعو إلى تكثيف تلك الجهود لتصل إلى ذروتها في المحادثات المقررة في كمبالا.

ورحبنا قبل عامين فحسب بموجة من الانتفاضات الشعبية – ما يسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية في العالم العربي، أحيانا بقوة السلاح. ورحبنا بتلك الحركات، تماما كما رحبنا بالتغييرات الهائلة التي حولت المشهد الأوروبي بعد سقوط جدار برلين، في عام ١٩٨٩. واليوم، في ضوء التطورات التي تشهدها بعض تلك البلدان، التي كان تطمح شعوبها وما زالت تطمح بشكل مشروع في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولا أستطيع إلا أن أذكر الملاحظات التي أدليت بها من على هذا المنبر خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (انظر A/66/PV.27) إذ دعوت حينها إلى مزيد من الحذر والحيطة، مقتنعا بأن الإطاحة بنظام سياسي لا يحقق بالضرورة الحرية والديمقراطية، إذ يجب الحصول عليهما وتغذيتهما بإنجازات أخرى لا يمكن فرضها من الخارج.

وتزخر الحالات التي ذكرناها للتو بالدروس، لا بسبب عدم الاستقرار الداخلي الذي قد ينتج عنها فحسب، بل وقبل كل شيء، لما لها من تأثير سلبي لا يمكن التنبؤ به على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي ذلك الصدد، يجب أن أذكر التحديات الأخرى للسلم والأمن الدوليين، لا سيما تلك المتعلقة بالمأساة السورية، التي تتكشف أمام أعيننا دون هوادة، والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني غير المقبول، الذي حصد الكثير من الأرواح واستنفد الكثير من الطاقة والوقت.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، يدين وفد بلدي بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية ويرحب بالتزام الحكومة السورية باتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارها بوضع مخزونها من الأسلحة الكيميائية تحت السيطرة الدولية لتدميرها. ومع ذلك، نعتقد أنه لا بديل عن الحل السياسي بغية وضع حد لاستشهاد الشعب السوري والحرب الأهلية التي قتلت بالفعل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ولهذا ترحب الكونغو باتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمناقشات الجارية في مجلس الأمن بشأن اتخاذ قرار يكون بمثابة الخطوات الأولى في عملية من شأنها أن تجمع الممثلين السوريين وجميع الأطراف المعنية حول طاولة في إطار مؤتمر للسلام في سوريا، ونأمل أن يحدث ذلك في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، مرة أخرى، نعتقد أنه ينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد حل سلمي.

وفي الوقت ذاته، إذ توافق سوريا على القضاء على مخزونها من الأسلحة الكيميائية، من الحصافة أن نذكر أحد أخطر التهديدات للبشرية – وهو الخطر النووي. من الأهمية الملحة بمكان للدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن تلك التي لديها غيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية، تنفيذ تدابير ملموسة تمكن من القضاء على تلك الترسانات وإحراز تقدم نحو نزع السلاح الحقيقي، مع ضمان احترام حظر الانتشار النووي للأغراض عسكرية.

وهذه أيضا مناسبة للثناء على الاقتراحات التي قدمّتها إيران هنا بشأن برنامجها النووي.

في السنة الماضية، أيدت الكونغو القرار التاريخي للجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. لقد كان ذلك عملا رمزيا رحبت به الجمعية بالإجماع تقريبا. والمبادرة الأمريكية الجديدة الهادفة إلى إعادة إطلاق المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية تستحق أيضا دعم المجتمع الدولي بأسره. وهنا كذلك، تشجّع الكونغو الحوار وترفض أيّ لجوء إلى القوة أو العنف.

وفي ضوء سلسلة الأزمات السياسية الراهنة وبروح السلام والعدالة، كيف يمكننا ألا نطالب برفع الحصار المفروض ظلما على الشعب الكوبي طوال خمسة عقود؟ إنّ هذا القرار الانفرادي مخالف لمبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة والنظام

الدولي، على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة والتعاون السلمي.

إنّ إصلاح الضرر الذي سبّبته الأزمة الاقتصادية والمالية التي هزّت العالم مؤخرا لا يزال بعيدا؛ وحتى إذا استطعنا أن نرى بعض علامات التعافي هنا وهناك، فهي للأسف غير قادرة على إعادة إطلاق النمو المطرد. والتقدم الذي أحرزه حوالي ٤٠ بلدا ناميا قد أدّى بالتأكيد إلى إعادة بعض توازن القوة، كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكنّ ثمار هذا النموّ موزّعة بشكل غير متساو. وبالمثل، إنّ التفاوتات فيما بين البلدان وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تثير مجددا مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، التي تسبّب غالبا اضطرابات اجتماعية. وما بين الآن وعام ٢٠١٥، سيكون هناك العديد من البلدان الأفريقية التي لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالنسبة لبلدي بالذات، كان هناك تقدم بارز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم وصحة الأم والطفل، بفضل جهود حكومة بلدي ومبادراتها في مجالات مثل إلغاء الرسوم المدرسية، توفير الكتب المدرسية مجانا، توظيف المعلمين وتوفير عمليات الولادة القيصرية واللقاحات والعلاجات المضادة للفيروسات الرجعية مجانا. لكنّ التقدم كان بطيئا بعض الشيء في مكافحة الفقر وتعزيز فرص العمل اللائقة. ومع ذلك، تبقى مكافحة الفقر شاغلا رئيسيا توليه حكومة بلدي أولوية عليا عبْر برامج الاستثمار في الصحة، التعليم، التدريب الفني، الهياكل الأساسية، الإنتاج الزراعي والحراجة والتعدين.

ولدينا أسباب تبعث على الأمل في تحقيق التقدم ما بين الآن وعام ٢٠١٥. ويجري تهيئة البيئة الوطنية. وتتمتع جمهورية الكونغو باستقرار مطمئن وأجواء اقتصادية مواتية. وقد أرسي السلام الدائم. ونقوم بترسيخ العملية الديمقراطية، التي يعززها حوار منتظم بين الحكومة والمعارضة بشأن تنظيم انتخابات سلمية. وقد أرسى بلدي أيضا إطارا عاما متجانسا لتنفيذ سياسته الإنمائية، ومحورها تحديث البلد وجعله بلدا صناعيا على أساس خطة تنميتنا الوطنية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦.

والزيادة المؤاتية في سعر المنتجات النفطية والموارد الطبيعية الأخرى، مثل الخشب، مكّنت بلدنا من تسجيل زيادات كبيرة في معدل نموه الاقتصادي، البالغ حاليا أكثر من ٥ في المائة سنويا منذ عام ٢٠١٠، مما أدى إلى التضخّم. وهذا التحسُّن الاقتصادي أفاد بشكل ملحوظ عائدات الدولة، التي واصلت تزايدها بثبات. واستفادت جمهورية الكونغو أيضا من تخفيف أعباء الديون بمقدار كبير بعد بلوغ نقطة الإنجاز للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠، وسيكون لديها من الآن فصاعدا المزيد من الموارد المتاحة لبرامج التنمية الوطنية، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية.

والإصلاحات الهيكلية التي أجريت عبْر التسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي مكّنتنا من إحراز التقدم الأساسي في إدارة الأموال العامة واستقرار الاقتصاد الكلي. وتُواصل أجواء الأعمال تحسُّنها. وقد اتّخِذت تدابير أخرى لتمكين الكونغو من تسريع إنجازه للأهداف الإنمائية للألفية ما بين الآن وعام ٢٠١٥.

إنّ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢(ريو+٢٠) حدد لنا ”المستقبل الذي نصبو إليه“. والسفير آشي، الذي كان أحد الميسِّرين المشاركين لعملية ريو+٢٠، وهو الآن رئيس الجمعية العامة، مؤهل تماما لمساعدتنا في تمهيد السبيل الذي سيمكّننا من الوصول إلى الأفق، أي المستقبل الذي نصبو إليه. و ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ هي موضوع الدورة الحالية. وهي تدعونا إلى إرساء الأسس لرؤية أخرى للتنمية، محورها القضاء

على الفقر والتنمية البشرية. ويتفق وفد بلدي مع الرئيس على أنّ المطلوب برنامج طموح وجريء يأخذ في الحسبان تحديات التنمية الناشئة، ويحقق التكامل بشكل أفضل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

إنّ الكونغو، البلد الذي يقع في حوض الكونغو الحرجي، لا يمكنه إلاّ أن يتفق مع هذه الفكرة. والتزامه بالتنمية المستدامة على المستوى الوطني، فضلا عن المستويين الإقليمي والدولي، لا يفتر. وفي هذا السياق، وبعد أن تكلم الكونغو من أجل أفريقيا طوال عملية ريو+٢٠، واصل التزامه الناشط في إطار الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وبعد تحديد هذه الأهداف، تبقى المسألة الحيوية المتمثلة في تمويل التنمية المستدامة، التي ستجري معالجتها بتشكيل لجنة خبراء معنية بالمسألة.

ومن المؤسف أنّ مسألة تغيّر المناخ، التي تؤثر على البشرية جمعاء، ما فتئت تعاني فقدان توافق الآراء. وأودبإعادة النظر في موضوع يثير القلق العميق لدى البلدان النامية مثل بلداننا، وهو مسألة تمويل مكافحة تغير المناخ، التي ينبغي أن تكون عنصرا محوريا في مفاوضاتنا. ومن جهتنا، نؤكد أهمية دعم البلدان النامية في بناء أنظمة خفيضة الكربون، يمكنها التكيُّف مع تغيّر المناخ بغية معالجة المشكلة العالمية التي تواجهها البشرية.

وفي ما يتعلق بالبرنامج المُعْنوَن ”الحدّ من إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز الخدمات البيئية في الغابات المدارية“ الذي أعدّه المجلس الدولي للأخشاب الاستوائية، يرحب الكونغو بتوافق الآراء بشأن أهمية مشاركة جميع البلدان، وفقا لقدراتها وبيئتها الوطنية، في مكافحة إزالة الغابات وتدهورها، وأهمية زيادة مخزونات الكربون في الغابات، المسؤول عن نحو ٢٠ في المائة من إجمالي انبعاثات غاز الدفيئة. ومصلحتنا في الحفاظ على الطبيعة وحماية الحياة البرية دفعتنا إلى إطلاق مكافحة شرسة ضد الصيد غير المشروع. وفي هذا الصدد، ينظم الكونغو في السنة المقبلة اجتماعا دوليا كبيرا معنيّا بمكافحة تلك الآفة، سيضم المشاركون فيه أصحاب المصلحة من السياسيين والتقنيين المعنيين بإدارة الحياة البرية، والبلدان التي تشتري منتجات الحياة البرية ومنظمات دولية.

لقد تغير العالم، وعلينا أن نتعامل مع التحديات الجغرافية السياسية الجديدة التي ساعدت قوى جديدة على الظهور في المشهد الدولي. إنّ كل كائن حيّ يجب أن يتطور. والأمم المتحدة، التي نودّ أن نراها تصبح أكثر شفافية وديناميةوديمقراطية، لا يمكنها تفادي قانون الطبيعة هذا.

وكما قال الرئيس جون ف. كينيدي عام ١٩٦٣، في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة،

> ”إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تبقى منظمة جامدة. فالتزاماتها تتزايد فضلا عن حجمها. ويجب تغيير ميثاقها وكذلك تقاليدها. لم يعتزم واضعو ذلك الميثاق أن يظل جامدا إلى الأبد.“ (A/PV.1209، الصفحة ٧ في النص الإنكليزي)

ونحن بالتالي في صميم مناقشة هامة وحسنة التوقيت.

لذلك، إن إصلاح الأمم المتحدة أمر عاجل وممكن. ويجب أن يستند إلى مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة. وفي هذا الصدد، ينبغي لدورة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس أن تؤدي، من خلال إطار توافقي، إلى نتائج ملموسة. وهذا الإصلاح هو جزء من إرادة الدول الأعضاء لجعل المنظمة مؤسسة تعرب عن قيم الحداثة، وتكون منفتحة على المستقبل، وملاذا لبناة مستقبل العالم، عالم تتطلب فيه التحديات الهائلة حلولا عالمية متضافرة، عالم يُبنى على أساس التضامن، والوحدة، والاحترام المتبادل، والتسامح.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.